

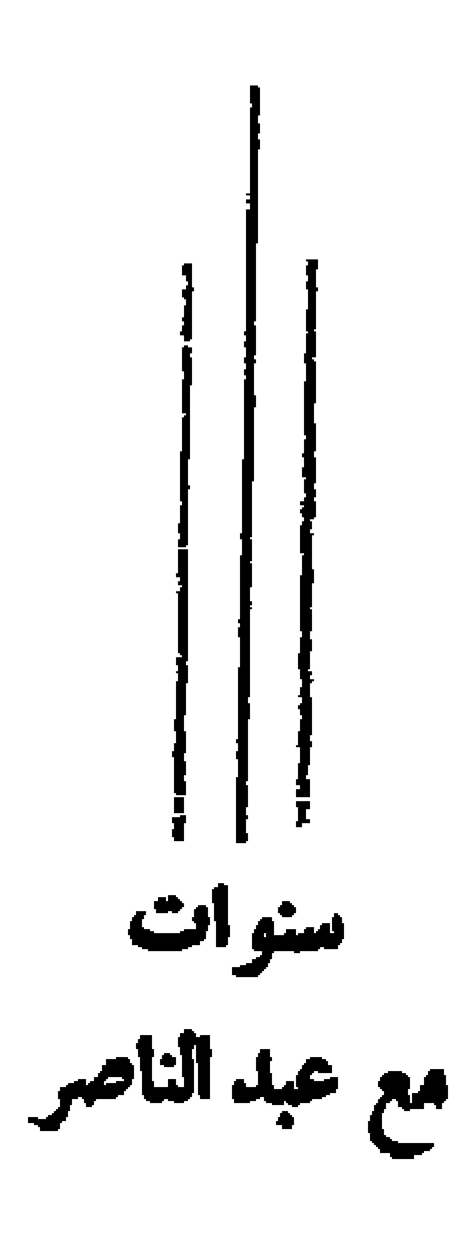
ضياء الدين داود



إهـــــــداء2005

ا/ محمد على يوسف

جمهورية مصر العربية



سنوات

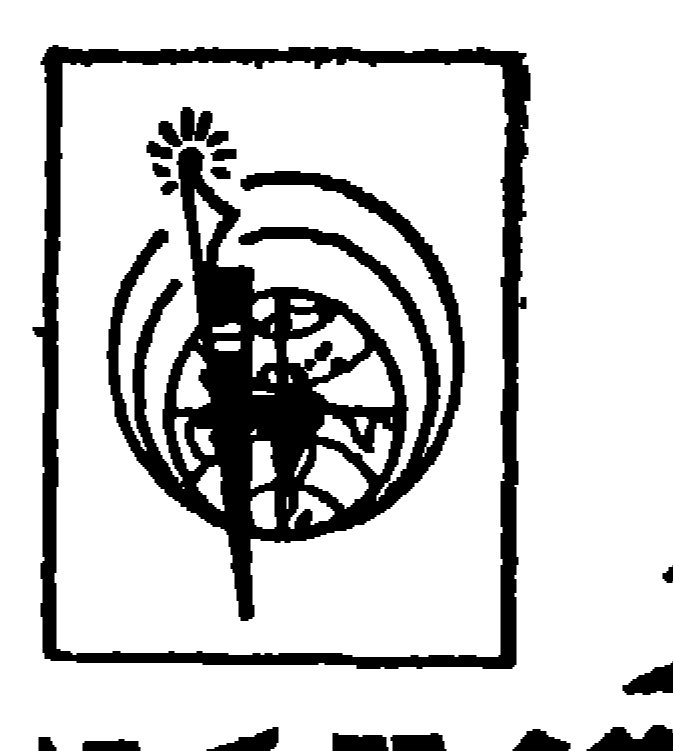
مع عبد الناصر



غلاف : محمد عزام

ضياء الدين داود

سنوات مع عبد الناصر



دار الموقف العربي للصحافة والنشر والتوزيع
٣٨ شارع قصر العيني
ت ٣٢٥١٤ جمهورية مصر العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى الشباب صناع المستقبل ... ليقفوا على بعض من ماض لم يعاصروه... ربطاً بحاضر يعيشونه ويعرفون بعض حقائقه وغاب عنهم أكثرها .. أملا فى مستقبل أكثر إشراقاً وأكثر تحقيقاً للأمل ..

أقدم الجزء الأول : سنوات مع عبد الناصر ..

آملا فى أن أتبعه بعون الله بالجزء الثانى أيام والسادات ..

وصدق الله إذ يقول :

« ألم تر كيف ضرب الله مثلا كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها فى السماء تؤتى أكلها كل حين بإذن ربها ويضرب الله الأمثال للناس لعلهم يتذكرون » . . .

ضياء الدين داود

وجدت نفسي وحيدا بالزنزانة رقم ٩ بسجن أبي زعبل منذ ليلة ١٦ مايو سنة ١٩٧١ محروما من القراءة والكتابة أو سماع الراديو أو قراءة الصحف أو الاتصال بالأهل أو بمحام أو حتى برفاق السجن ، لقد انتزعت من سنوات من العمل المتواصل الذى لم يكن يتسنى لى فيها وقت للراحة أو التأمل .

فى هذا السكون والفراغ والتغييب عن الدنيا بأحداثها استغرقنى تفكير عميق أراجع فيه رحلة حياتى ولكن حال دون تسجيل أفكارى حرمانى من القلم والورق وظلت الأفكار حبيسة فى رأسى .

وفى سجن القلعة الذى بدأت ضيافته لى فى ١٩٧١/٦/٥ ازدادت تفاعلات نفسى وازدادت ظروف السجن قسوة ومرارة فقد كان سجن القلعة قبرا على وجه الأرض .. امتدادا للقبور المجاورة له، لايفترق عنها إلا فى أنه يضم أحياء، بدليل واحد هو تردد أنفاسهم، أما غير ذلك من معالم الحياة وظواهرها فغير موجود .

ولكن عندما انتقلت بعد شهور إلى السجن الحربى تغيرت الظروف حيث توافر القلم والورق وكان تعامل ضباط الجيش ومعاونيهم بالسجن أكثر إنسانية وأخلاقا من الشرطة بالسجون المدنية ولكن شغلتنى المحاكمة « المهزلة » عن تسجيل أفكارى كتابة .

وأخيرا حين عدت إلى أبى زعبل ورغم الظروف السيئة واستمرار الحرمان من الكتابة والورق والقلم ، لم أعدم حيلة أحصل بها على القلم وقصاصات من الورق — وأحيانا ورق الصحف لأسجل عليها أفكارى . وبدأت أرصد وأسجل تطورات حياتى خلال فترة من أخصب وأخطر أيام مصر والعروبة تحمل فيها الإنسان المصرى والعربى من المسئوليات والتبعات وواجه من المشاكل والصعاب على المستوى الفردى والعام الوطنى والقومى ما لم يواجهها جيل سبق فى حجمه وعنفه وفى مناخه وظروفه المحلية والعالمية .

وقد قدرت أن فى تسجيل هذه الوقائع ما يضع أمام الجيل الحالى من الشباب والذى بدأ رحلة حياته مع ثورة يوليو وبدأ تفتحه مع الهجمة الشرسة على الثورة، يضع أمامه الحقائق مجردة تربط فى تصوره بين ماض لم يعاصره وحاضر عاش بعض أحداثه ورأى بعض حقائقه وحجب عنه الكثير . ولجلاء كثير مما جرى تشويهه وعميت عليه حقائقه ولتبديد كثير من الضباب الذى تكاثف ليحجب الرؤية الصحيحة .

ورأيت فى مسيرة حياتى وتطوراتها نموذجا يمكن أن يقدم رؤية واقعية لشباب هذا الجيل .

ولقد راجعت ما سجلته بعد تجميعه فترة وجودى بمستشفى القصر العينى عند نقلى إليها مريضا من السجن . واخترت منه ما رأيته مناسبا للنشر .

فى القرية

نشأت فى أسرة ممن يسمون فى الأرياف بالأعيان ، وفى قرية يملك أكثر أرضها الزراعية أمير يدعى الأمير محمد عبد الحليم حليم يعيش فى تركيا أكثر الأيام ، كان دخل الأسرة يعتمد أساسا على ما تستأجره من أرض الأمير .

وتعلمت بالمدرسة الإلزامية الوحيدة بالقرية ثم انتقلت إلى المدرسة الابتدائية الوحيدة بالمركز وكان عدد تلاميذها لا يجاوز المائة ، لأن التعليم كان قاصرا على القادرين وكنت أنتقل إلى المدرسة التى تبعد ستة كيلو مترات عن قريتى راكبا حمارتى ، وكان أقرانى فى الصباح الباكر يعملون بالحقول فى أيام البرد القارس والمطر المنهمر وأنا متدثر بملابسى الشتوية مما كان يثير إشفاقى وألمى .

وكان لبيتنا نظام ، ويسير على نسق لا يختل ، فوالدى منشغل بالقراءة والالتقاء مع الأقارب والأصدقاء يتدارسون بعض الكتب ويعقدون حلقات الدرس بالمسجد ، يلتف حولهم الناس يستمعون إليهم ويتعلمون منهم ويستفتونهم فيما عن لهم من شئون دنيوية أو دينية . وأنا أحمل لهم القهوة عصر كل يوم ثم أجلس إليهم أستمع ، وأتعلم وكثيرا ما كان والدى يصحبنى مع بعض أصدقائه

وأقاربه لجولة بين المزارع تنتهى إلى مرسى المراكب على شاطىء بحيرة المنزلة حتى الغروب .

وكان استمرار صحبتى لوالدى وأصدقائه أكثر الوقت تبعدنى كثيرا عن صحبة أقرانى الصغار من أصدقاء الحارة وزملاء الدراسة وتفرض على كثيرا من الجدية والاهتمامات أكبر من سنى ،ولكنها فى نفس الوقت أكسبتنى الكثير .

وكان الغروب إيذانا بعودة كل الأسرة إلى المنزل حيث لم يكن هناك من وسائل للتسلية سوى السمر وقراءة الكتب والمجلات كالمقتطف والهلال والرسالة والثقافة ، حيث كان يكلفنى والدى بالقراءة وأحيانا فى كتب معقدة وصعبة لمثل سنى إذ ذاك كحديث عيسى بن هشام وكليلة ودمنة ووفيات الأعيان لابن خلكان أو العقد الفريد أو ضحى الإسلام وفجر الإسلام وكذلك بعض كتب التفسير والسنة والفقه ، وبالتالى لم أكن أعرف السهر خارج البيت اللهم إلا فى ليالى شهر رمضان، حيث يصحبنى والدى للمسجد لنصلى المغرب والعشاء والتراويح ونقضى بعض الوقت فى سهرة كان يقيمها عمى أو سهرات أخرى بالقرية حيث كانت كثير من البيوت تفتح فى ليالى رمضان للسهر وقراءة القرآن وأحيانا إلى السحور .

مجتمع القريـــة :

وعندما حصلت على الشهادة الابتدائية انتقلت إلى مدرسة دمياط الثانوية وكنت الوحيد من قريتى بهذا النوع من التعليم وقلة أخرى من شباب القرية اتجهت للتعليم بالمعاهد الأزهرية أو بمدارس المعلمين الابتدائية وكنا مجموعة

من الأصدقاء نتلازم دائماً فأكتسب منهم الكثير من علوم اللغة والفقه وأسلوب قراءة الكتب القديمة والتى يصعب على الكثيرين قراءتها وتفهم أساليبها .

ولأن زراعة والدى بأرض الأمير كانت قريبة من المنزل ، فقد تزايد اهتمامى بها وبمشاكلها وبالعاملين فى الزراعة وكثر احتكاكى بهم وبمشاكلهم .

وكان وقتى كله فى الأجازة الصيفية أقضيه فى الحقل بين الفلاحين : وكنت آنس إلى أحاديثهم وأناشيدهم أثناء العمل والنوادر التى يتحاكونها ، والحياة البسيطة السهلة الراضية التى يحيونها ثم الصبر والجلد على مشاق العمل وشظف العيش ، وكان يسعدنى ويمتعنى كثيرا أن أشارك فى بعض العمليات الزراعية بنفسى وبيدى ، وكان يطيب لهم أن يروا أحد أبناء الأعيان من أصحاب الأيدى الناعمة والبشرة البيضاء كما كانوا يصفونهم وهو يغبر يديه بالعمل فى الأرض ويتصبب عرقا تحت وهج الشمس ، وكانت مقاومة دودة القطن ثم جمعه موسما يستغرق كل اليوم مع العمال فى الأرض وكانت سعادتى غامرة وأنا أحمل الغداء ظهرا للعمال الزراعين فى أرض والدى .

وقد كان مجتمع القرية مقسما بين صيادين يعملون فى الصيد ببحيرة المنزلة ، وفلاحين أكثر عددا يعمل أكثرهم فى تفتيش الأمير « ١٠٠٠ فدان تقريبا » والأقلية تزرع فى أرض صغار الملاك « ٤٠٠ فدان تقريبا » ولم تتجاوز ملكية أى من سكان القرية الثمانين فدانا وهى الأقل جودة إذ هى محرومة من الصرف والرى المنتظم تقريبا فى حين كانت تتمتع أرض الأمير بالرى والصرف الممتاز .

وهكذا كان الاعتماد الرئيسى لسكان القرية جميعهم على أرض التفتيش سواء كمستأجرين أو موظفين أو عمالا زراعين .

وكان العمال الزراعيون أكثر سكان القرية معاناة وفقرا لانخفاض أجورهم وزيادة عددهم ، حتى أن عددا كبيرا منهم كانوا يسافرون فيما سمى بالتراحيل فى مواسم زراعة الأرز والحصاد حيث كانوا ينامون فى العراء ويأكلون أسوأ الطعام ، وكانوا بجانب ذلك فريسة مقاولى الأنفار حيث كانوا يخرجون بنصيب الأسد من أجورهم .

وكان لموظفى دائرة الأمير وخاصة المفتش سطوة ونفوذ ورهبة لدى الناس حيث كانوا يتحكمون فى لقمة العيش ولا سبيل إليها بعيدا عنهم ، وكانت أجهزة الحكم ، وخاصة رجال الإدارة والشرطة طوع أوامرهم .

وكانوا يتبعون فى القرية، كى يسيطروا ويسكتوا أى صوت يمكن أن يرتفع بمطالبة بحق أو حتى بأنين ، سياسة فرق تسد وكانت هى سياسة الاستعمار أيضا فى ذلك الحين .

ومن ثم كانت المضاربات بين الفلاحين والأسر فى استئجار الأرض بإغراء الفلاحين والأسر بالمزايدة على أقرانهم لاستئجار أرضهم بأجرة أعلى فيحتدم الخلاف بينهم وتشتد المنافسة والعداوة .

وكانت أصابع التفتيش وموظفوه وراء كل خلاف أو مشاجرة أو حادثة وقعت بالقرية أو القرى المجاورة والتى كان التفتيش يملك أكثر زمامها أيضا ما عاصرته منها وما تناقلته الألسن عبر التاريخ وما زال يترك بصماته على علاقات الأسر حتى الآن .

وكم شهدت القرية من مشاجرات دامية وكم سقط من جرحى وقتلى ، فشهدنا فى طفولتنا الهجانة السود «بكرابيجهم» ولغتهم الغريبة علينا، يجوسون شوارع القرية ويفرضون عليها حظر التجول منذ الغروب :

وقد كان مفتش الدائرة صاحب السلطة الأولى فى المركز وتدين له كل القرى بالولاء . وكانت دار التفتيش مقصد الزراع يقدمون الولاء ويحملون إليها الإيجار وكانت ليلا ندوة لرجال الإدارة والحكام وكبار الأعيان والموظفين للشرب ولعب القمار .

وفى الوقت الذى كانت بعض الأسر لا تجد القوت الضرورى بعد أن تورد كل ناتج الأرض لمخازن التفتيش كانت مئات الجنيهات تنفق كل ليلة على مائدة القمار وعلى الشراب . وكان الناس يرددون ذلك فى حسرة وغيظ ولكن فى معظم الأحيان فى سلبية واستسلام .

وكانت سياسة التفتيش تعتمد على استقطاب أعيان البلاد ورؤسائهم بمنحهم مساحات كبيرة لزراعتها أو لتأجيرها من باطنهم ويجنون بذلك مكاسب كبيرة ومن خلال ذلك يعاونون التفتيش على تنفيذ أغراضه وإسكات أى صوت رافض .

حركات الفلاحين :

وجاءت فترة ازداد فيها الظلم ، وبدت بوادر المقاومة وكان التفتيش يلجأ أحيانا إلى العنف وأحيانا إلى المصانعة ، ثم البطش بعد تخطى العاصفة ، وكان يستصنع بعض المجرمين يؤويهم ويمنحهم حمايته، ويمدهم بالسلاح ليفرضوا سطوته وكم شهدت القرية منهم اعتداءات وسرقات للمواشى ولا يجرؤ أحد على الإبلاغ .

وحين كنت فى السنة الثالثة بكلية الحقوق سنة ١٩٤٨ وقعت بالقرية

أحداث كان لها عميق الأثر فى نفسى وفى تفكيرى ، فقد اشتد إرهاق الفلاحين بزيادة الإيجار مع ضعف أسعار المحاصيل واستيلاء التفتيش على محصول القطن ليبيعه بمعرفته حيث كانت عقود الإيجار تتضمن بندا يقضى بتفويض التفتيش فى بيع محصول القطن على أن ما يزيد فى السعر عن حد معين منخفض يكون مناصفة بين الفلاح والدائرة .

وقد ثار الفلاحون فى ذلك العام على التفتيش مطالبين بتخفيض الأجرة وإلغاء ذلك البند وغيره من الشروط الظالمة .

واندفعت إلى صف الفلاحين بحماسى مؤيدا لمطالبهم ومحمسا لهم ، وتعاون الفلاحون بإجماع على عدم الخضوع لمساومات التفتيش وضغوط وتهديد المفتش ، واتخذوا لهم « ناديا » يلتقون فيه . وإكمالا لخطتهم عطلوا السواقى إضرابا عن زراعة الأرض .

وكنت أدرس عقد الإيجار بكلية الحقوق ، ومن ثم وجدت لدى كثيرا من المعلومات والأفكار أساهم بها لمؤازرة الفلاحين ومواجهة ما يثيره لهم التفتيش من مكايد :

ونجح تضامن الفلاحين ولم تفلح كل التهديدات وانتهت المساعى إلى الاستجابة لمطالب الفلاحين .

ولكن ما لبثت الأيام أن دارت وعاد التفتيش لاستقطاب البعض ، وضرب البعض الآخر وهكذا ظلت العلاقات بين مد وجذر .

واختزن المفتش موقفى مع الفلاحين وكاد لوالدى الذى كان يستأجر مساحة من التفتيش واتخذ ضده إجراءات قضائية ساءتنى كثيرا ، وكان على

ماهر « باشا » وكيلا للأمير وتمكنت من مقابلته – وكان هذا حينذاك أمرا عزيز المنال – بمساعدة أحد موظفى التفتيش من أبناء قريتى ، ولم يكن لى سابق معرفة بمقابلة الباشوات وأسلوب مخاطبتهم ، ولاحظ الباشا ارتباكى ولعله أشفق على المحامى الصغير بطربوشه الأحمر فأحسن الاستماع إلى ، وأفلحت فى عرض المشكلة فأصدر قرارا بالغاء ما اتخذه المفتش من إجراءات ضد والدى وعدت لقريتى منتصرا وسعيدا بنجاحى فى إخراج والدى من الورطة التى أوقعته فيها .

ولم يكن الوصول لتلك النتيجة أمرا ميسورا أو مألوفا إذ كان إرهاق الفلاحين واستنزافهم وإثقالهم بالديون هو المسلك المعتاد .

وكالعادة فى مناطق سيطرة الإقطاع ، كان الاتجاه أيضا للسيطرة السياسية والحصول على كل المواقع السياسية والرئاسية حماية لمصالح كبار الملاك ، وكان ذلك ميسورا حيث كانت أصوات الناخبين وأغلبيتهم من الأمين أسيرة لقمة العيش ، وكان أصحاب الأرض بما فى يدهم من سلطان وسيطرة يملكون أصوات الذين يرتزقون من أرضهم أيضا .

ومن ثم رشح أحد كبار موظفى الدائرة عضوا لمجلس النواب رغم أنه لا تربطه بالدائرة أى رابطة أبعد من أنه مسئول كبير بدائرة الأمير التى تملك أرزاق الآلاف من المواطنين والتى يسير فى ركابها كل الموظفين ورجال الإدارة والعمد والأعيان .

ولم ير أبناء الدائرة بعد ذلك نائبهم الذى سيقوا لصناديق الانتخاب لإعطائه أصواتهم أو يروا له أثرا .

وكان لهذه الأحداث والأوضاع آثارها العميقة فى نفسى فامتلأت نفورا

واستنكارا لصور الاستغلال والجشع ، وشدت تفكيرى إلى مشكلة سوء توزيع الثروة ، وخاصة بالنسبة للأرض الزراعية كما أنها زادت ارتباطى بالفلاحين واحتكاكى بمشاكلهم عن قرب .

فرأيتهم يجمعون القطن ويسعون به فى استسلام إلى مخازن الملاك الذين لهم وحدهم حق بيعه ، ومنهم من كان يفرض السعر ويتاجر فيه وفى غيره من المحاصيل ومستلزمات الإنتاج وعند محاسبة الفلاحين تصفى الحسابات إلى الفتات ويذهب الباقى إلى الملاك .

ورأيت أبناء الملاك يتعلمون ويتميزون بأحسن الثياب ويتردد عليهم عند المرض طبيب ، أما أبناء الفلاحين فلا وقت عندهم للتعليم ولا مال ، وإذا مرضوا فليس أمامهم إلا الوصفات البلدية أو حلاق الصحة وفى الحالات الحادة يلجأون للمستشفى الوحيد بالمركز حيث لا يتوافر من الأدوية إلا الأمزجة .

وكانت نفسى تذوب حسرة وأنا أرى أبناء الفلاحين يعملون فى الأرض وفى الطين فى أسمالهم البالية فى جو الصيف وبرد الشتاء .

وكنت أسائل نفسى ما الميزة التى أهلتنى لما أنا فيه ، وما الذنب الذى أوقع أقرانى وآباءهم فيما هم فيه من عناء وحرمان . وهل يكفى لهذا التمايز الظالم أن أولد لأسرة من الأعيان وأن يولد الآخرون فى أسرة من الأجراء أو الفلاحين ولماذا لا تتكافأ بيننا الفرص ، وقد ولدنا فى هذه الدنيا عراة ونغادرها أيضا عراة إلا من أكفان نتساوى فيها ونوسد التراب ، لماذا يشقى الفلاح ويبذل صحته وجهده ثم يبقى مضيع الحق محروما من ثمرة جهده ؛ والمالك لمجرد أنه مالك وبصرف النظر عن مصدر تملكه وبلا جهد أو بذل أو عمل يفوز بنصيب الأسد .

لقد كان الريف والفلاحون فيه نهبا للملاك ولطبقة التجار والسماسرة الذين يشترون المحاصيل ببخس الثمن ويبيعون التقاوى والأسمدة لهم بأعلى الأسعار مؤجلة الثمن بضمان المحاصيل وتتراكم الديون وتتزايد الفوائد وتتخم بطون التجار والسماسرة .

وكان هؤلاء ينتهزون حاجة الفلاح لتمويل الزراعة فى المواسم حيث يكون صفر اليدين فيفرضون عليه « السلف » بشروط مرهقة ، ويشترون منه المحصول قبل نضجه بأقل الأسعار . وكان التعامل مع بنك التسليف قاصراً على الملاك وكان صغار الملاك يبيعون السماد والتقاوى المحسنة التى يتسلمونها بدلا من تسليمها للفلاح زارع الأرض لاستعمالها وبذا تحرم الأرض منها ويهبط الإنتاج .

وأحمد الله أننى لم أر فى تعامل والدى مع مستأجر أرضه الموروثة شيئاً من ذلك ورغم ما جره علينا بيع والدى لأرضه من مشاكل فقد كنت سعيدا أننا لم نعد ملاكا لأرض .

فى الجامعة

عندما دخلت كلية الحقوق بجامعة الاسكندرية كان ذلك إيذانا بتغيير جذرى فى حياتى حيث انتقلت من مجتمع القرية والحياة فى بيتنا الهادىء الرتيب شبه المغلق إلى المدينة بتياراتها وضجيجها ومجتمعها المتنوع المفتوح وحياتها المتحررة من أكثر قيود القرية وتقاليدها وحيث أعيش لأول مرة بعيدا عن أسرتى بعاداتها وبتقاليدها .

وحيث التقيت بزملاء من بيئات وبلاد مختلفة ونزعات ومشارب متباينة ، ومن ثم تفتحت عيناى على آفاق جديدة من المعرفة وامتد فكرى إلى جوانب ثقافية مختلفة عن تلك التى عهدتها من قبل .

وبدأت نظرة جديدة وتقييم جديد للنشاط السياسى والأفكار السياسية والاجتماعية ووجدت النشاطات الحزبية بالجامعة والمناقشات الحادة والتجمعات المتحمسة ٥

وترددت مع بعض الزملاء على نادى الحزب الوطنى وما لبثت أن صرت عضوا بشباب الحزب الوطنى بالاسكندرية ثم مشاركا بالكتابة فى مجلة السفير التى كانت تصدر آنذاك سنة ١٩٤٦ باسم اللواء الجديد .

وكانت تلك الأيام حافلة بالنشاط السياسى الحاد ففيها تولى صدقى « باشا » الوزارة وبدأت مفاوضاته التى انتهت إلى ما سمى بمعاهدة صدقى بيفن وكانت القوات البريطانية لا زالت بالاسكندرية تملأ محطة الرمل وغيرها من المواقع الجماهيرية فى مظهر استفزازى مثير للشعور الوطنى وقد وقعت اشتباكات كثيرة بين الطلبة والعمال والجنود الإنجليز فى فبراير سنة ١٩٤٦ وفى ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٦ سجلت فى مذكراتى « خرجنا اليوم وكان عددنا كبيرا جداً وذهبنا إلى حى كرموز حيث عمال شركة الغزل ولكن قبل أن نصل انقض علينا البوليس وأطلق كثيرا من الأعيرة النارية فمات طالبان حملناهما إلى الكلية وصممنا على دفنهما بها ما لم يسمح بتشييع جنازتهما وقد كان المنظر مؤلما وكان السخط عاما على تصرفات البوليس ووحشيته وصمم إخواننا على المبيت بالكلية بجانب الشهيدين حتى الصباح وإعداد العدة لمقاومة البوليس » .

وفى يوم ١٩٤٦/٢/٢٤ أبلغ سكرتير الجامعة الكلية الساعة العاشرة مساء بأنه قد سمح للبوليس بدخول الجامعة فأنذرهالطلبة وحذروا البوليس من الاقتراب بحجة أن المنطقة ملغمة ، وبهذه الحيلة أخذ البوليس يبحث بحذر عن القنابل والألغام حتى الرابعة صباحا حيث دخل الجامعة وعسكر فيها ومعه قوات من الجيش ووضعت حولها الأسلاك الشائكة والأنوار الكاشفة .

كما وقعت اضطرابات بالقاهرة ترامت أخبارها للاسكندرية فزادت

من الحماس فاندفع الآلاف للهجوم على القوات الإنجليزية بمحطة الرمل وعطلت الدراسة بالجامعة حتى شهر أكتوبر من العام الدراسي الثانى :

وتركت الاسكندرية فى العام التالى إلى جامعة « فؤاد الأول » بالقاهرة ، وبدأت مرحلة جديدة حيث كان قد قضى على معاهدة صدقى « بيفن » وحيث احتدم التنافس بين شباب الوفد وشباب الإخوان المسلمين وانقطعت صلتى التنظيمية بالحزب الوطنى وبقى مجرد تعاطفى معه . كما أنى نفرت من كل الأحزاب وابتعدت عنها لما شاهدته من محاولات احتواء شباب الجامعة وشرائه أحيانا ؛

كيف أصبحت اشتراكياً ؟ ؟

كنت بحكم نشأتى وقراءاتى الدينية قد أعجبت بفكر الإخوان المسلمين ونشاطهم وكثيرا ما استمعت إلى خطب المرحوم الشيخ حسن البنا حيث شد إعجابى وانبهارى ، ولكننى أيضا لم أقتنع بالانضمام إليهم ، ولم أتخذ موقفا محددا من أفكارهم ومن القضايا التى يثيرونها ، ولكن أثارتنى بعض تناقضاتهم فى المواقف السياسية والعجز عن تحديد الموقف بشكل مقنع من القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى كانت مطروحة للجدل والحوار فلم يتجاوزوا تقريبا مرحلة الشعارات العامة ، ولم أكن قد قرأت بعد شيئا عن الاشتراكية اللهم إلا ما كان يدرس لنا بصورة مبسطة ومن زاوية معادية ومحبذة للمذهب الفردى والرأسمالى فى أغلب الأحيان .

ولم تكن مبادىء العدالة الاجتماعية عندى تأخذ شكلا أو تصورا محدداً ، وكان مردها عندى إلى مشاهد واقعية وعاطفية ودينية ولدت لدى الإحساس

بمعاناة الناس ، والتفكير من أجل تغيير ظروف حياتهم ، وتحقيق مجتمع يسوده عدل أكثر ومساواة حقيقية ، تمحو المظالم التى تثقل كواهل الناس ، وتضغط عليهم وتجرح آدميتهم ، ولكن أحد زملائى بالدراسة كان كثير الحوار معى حول الفكر الاشتراكى وربطه بالفكر الدينى ، وخاصة ما كان ينقله عن الصحابى الجليل أبى ذر الغفارى والفاروق عمر بن الخطاب والإمام على ابن أبى طالب رضى الله عنهم ومواقفهم وآرائهم ولكنى كنت أقيم سدا بين ما يقول وبين عقلى ، كنت متأثرا بعاطفة دينية جارفة متأثرة بما كان يثار حول الاشتراكية من دعايات بأنها مذهب الإلحاد والإباحية وأنها تقيم مجتمعات متحللة من كل القيم ، ومن ثم وبغير تعمق أو معرفة كنت أنفر منه وأتصور ما يقوله لى بأنه مجرد عمل دعائى وإغوائى ، كما كنت أتصور أنه يمارس معى عملية تشكيك وتصيد لكلمات أبى ذر .

ولكن إذا كان لى بعض العذر فى ذلك الحين حيث لم تكن الكتب عن الاشتراكية متاحة أو مباحة ، وكانت الدعاية الرأسمالية والرجعية ضد الفكر الاشتراكى مركزة وعنيفة ، وكان البناء الاجتماعى والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية السائدة علاقات رأسمالية وشبه إقطاعية بما كان يلقى ظلاله على الفكر والعقل ، إذا كان ذلك يعطى بعض العذر فانه لا عذر الآن للذين لا يزالون يغلقون عقولهم دون المعرفة المتاحة والمباحة والواجبة ، فليس من العقل ولا من الدين أن يصد الإنسان عقله عن المعرفة أو أن يكف عن البحث عن الحقيقة لأنه من الطبيعى أن من جهل شيئاً عاداه ، بل إن الإنسان يزداد إيمانا ويكون إيمانه عقلانيا إذا ما جاء وليد تفكر ومعرفة وسياحة بين شتى الأفكار والمذاهب .

الدين والعقل والمعرفة :

أما إيمان العجائز المبنى على غير معرفة ويقين فإنه ليس شيمة المثقف ، ومن ثم فإنه مما يسيئنى ما أراه من بعض المثقفين الذين يناقشون قضايا وتجارب وتطبيقات الاشتراكية دون أن يقرأوا عن الاشتراكية بعمق بل يعتمدون على الشعارات والدعايات المعادية أو على تصورات العامة وكأنما هى قضايا مسلمة والذين يعادون الاشتراكية بحجة أنها فكر مستورد ، مع أن العلم لا وطن له والبشرية فى مراحل تطورها تتكامل فيها المعارف والعلوم ، وكل عصر يبدأ من حيث انتهى السابقون دون نظر إلى موطن ، فكثير من العلوم التى ازدهرت فى أوروبا لها جذور وأصول عربية وكثير من العلوم لها كثير من الجذور أو التأثرات عما تلقاه العرب من معارف من الهند والفرس أو اليونان والرومان .. وأضافوا إليها أو طوروا فيها ثم صدروها إلى أوربا .

ولقد كتب الدكتور إبراهيم بيومى مدكور فى كتاب أثر العرب والإسلام فى النهضة الأوربية « إذا كان التوفيق بين أفلاطون وأرسطو يعد أساساً من الأسس التى قامت عليها الفلسفة الإسلامية فإن أساسها الثانى هو التوفيق بينها وبين الدين وقد سبق أن أشرنا إلى أنها فلسفة ذات طابع دينى واضح حاولت فى جد التوفيق بين النقل والعقل وتستطيع أن تقرر أن فلاسفة الإسلام دون استثناء شغلوا بهذا التوفيق من الكندى إلى ابن رشد وبذلوا فيه جهودا ملحوظة وأدلوا بآراء لا تخلو من طرافة وكان لمجهودهم أثر فى انتشار الفلسفة ونفوذها إلى صميم الدراسات الإسلامية الأخرى . والتوفيق تقريب بين جانبين وجمع بين طرفين وفى الفلسفة نواح لا تتفق مع الدين للملك عنى فلاسفة الإسلام بأن يصبغوا الفلسفة بصبغة دينية وأن يكسوا بعض التعاليم الدينية بكساء

فلسفي وقال ولم يكن فلاسفة الإسلام أول من حاول التوفيق بين الفلسفة والدين فقد سبقهم إلى ذلك مفكرون من يهود ومسيحيين وقال فى مقدمة دراسته « انقضى ذلك الزمن الذى كانت تفصل فيه الثقافات العالمية الكبرى بعضها عن بعض وتقام بينها حواجز مصطنعة.وأصبحنا نؤمن بأن الحضارات القديمة أخذت وأعطت كما نأخذ منها اليوم ونعطى .

وحين أتيحت لى فرصة القراءة والتفكير الحر على النمط الذى تعلمته على يدى والدى حيث لم يكن ورفاقه يقفون عند حد التقليد ولكن كانوا يعملون العقل إلى مداه . ولم أجد فى نفسى الحرج الدينى الذى صدنى من قبل عن القراءة بل عرفت أن الدين الإسلامى يحث على المعرفة وإعمال العقل واستمرار التعلم معرفة تطمئن بها القلوب وتحيا بها النفوس وتختفى معها الدسائس وتبعد بها عن النفس الهواجس كما يقول الفقهاء . بل إن الأئمة المجتهدين أنفسهم نهوا عن تقليدهم والتعصب لهم فقال الإمام مالك « إنما أنا بشر أخطىء وأصيب فانظروا فى رأيى فكل ما وافق الكتاب والسنة فخذوه وكل ما لم يوافق الكتاب والسنة فأنزلوه » .

لقد كنت أشاهد واقع المجتمع وما فيه من مظالم اجتماعية ومآس إنسانية .

وكانت كثير من القيم الخاطئة ترسخ تحت شعارات وتفسيرات تتخذ من الدين سندا لها ظلما واعتسافا فالتفاوت الطبقى أمر مشروع وقدر مقسوم والسخط عليه أو التبرم به أمر منهى عنه فهو حقد مذموم ومؤثم وضجر من قدر الله والرضا مطلوب فإذا كان الإنسان قد فاته حظه فى الدنيا فالأجر والنعيم مدخر له فى الآخرة .

والاستكانة والرضا بكل ما يصدر عن الحاكم امتثال لأمر الله بطاعته الله

ورسوله وأولى الأمر ومن ثم فمقاومته ظلم عظيم ، وكل ذلك افتراء على الدين ، إذ مقاومة الظلم الاجتماعى ورفض الواقع الأليم ومحاولة تغييره ، أيا كان مصدره والتصدى للظالمين أمور من صميم واجبات المؤمنين بل لا يكتمل الإيمان إلا بها ، فالإسلام لا يقبل المسلم الضعيف . . والمستضعف ولا يقبل المسلم المستسلم والسلبي « الإمعة » ولا يرضى للمسلم الاستكانة للظلم حتى لو كان مصدره الحاكم ورحم الله عمر بن الخطاب والذين قالوا له نقومك بسيوفنا فحمد الله أن وجد من يشرع فى وجهه هذه القولة وهو أمير المؤمنين . .

لقد كانت دعايات القوى الإمبريالية والرجعية المتعاونة معها تعتمد على استغلال عاطفة الدين وقيم واخلاقيات مجتمعنا لمحاولة خلق مشاعر معادية من الدول الاشتراكية ونظمها فأشاعوا أنها مجتمعات متحللة ليس فيها قيم وليس فيها علاقات عائلية منظمة والأسرة فيها مفككة . بل إن بعض كبار الكتاب فى مؤلفاتهم نشروا تلك الأقاويل وافترضوها حقائق مسلمة وبنوا عليها كثيراً من استنتاجاتهم ولعل ذلك لم يكن جهلا منهم بالحقيقة التى كان الوقوف عليها ميسوراً لهم وإنما كان إمعانا فى التضليل .

لقد كانت أساليب متفشية ولا زالت للأسف حتى الآن . . مما يدل على فشل الرجعية والإمبريالية وعجزها عن التجديد ولكن ذلك أيضاً وفى نفس الوقت شكل ظاهرة أخرى هى قصور نظرة كثيرين من المتدينين ورجال الدين وإصابتها بالتعصب غير الواعى فى اعتبارهم لكل الاشتراكيين ملاحدة بل اعتبارهم أن الالحاد أمر حتمى بالنسبة لأى إشتراكى . كما أن بعض الاشتراكيين ينظرون إلى المتدينين ورجال الدين باعتبارهم رجعيين فأما الأولون فإنهم كما قلت لم يعرفوا الاشتراكية ولم يدرسوها وتلقوها من أفواه الدعايات المعادية

فعادوها . أو حكمتهم مصالحهم الذاتية والطبقية فاتخذوا الدين مطية لتحقيق أغراضهم وتبرير عدائهم للاشتراكية والاشتراكيين .

وأما بعض الاشتراكيين فإنهم قد نظروا إلى الدين من خلال بعض رجال الدين والمتدينين سالفى الذكر فبادلوا عداءهم عداء ولم يعملوا العلمية فى التفكير والدراسة ويفهموا الدين فهماً علمياً وواعياً ومن مصادره فى الكتاب والسنة بعيدا عن تأويلاتهم الفجة المضللة .

ومن هنا كان رأيى أنى لا أقر الذين يدعون أن كل المتدينين ورجال الدين رجعيون كما لا أقر الذين يقولون أن كل الاشتراكيين ملاحدة فلست أدرى كيف يكون الدين الإسلامى رجعيا وكافة الأديان السماوية التى جاءت لتحدث تغيرات أساسية وجذرية فى البناء الاجتماعى والاقتصادى ولتقيم العدل والمساواة . وتحرير الناس من الظلم والرجعية .

ولست أدرى أيضاً بماذا يوصف عمر بن الخطاب وهو الخليفة الذى قال صلاح المال فى ثلاثة : « أن يؤخذ من حق ويعطى فى حق ويمنع من باطل » وكان إذا ثبتت على الوالى شبهة التصرف فى بيت مال المسلمين يصادر المال الذى ظفر به أو يقاسم الوالى فيما أربى (زاد) على كسبه المعقول فيترك له النصف ويضم النصف الآخر إلى بيت المال وهذا عدا ما يجزيه به من عزل وعقاب ، ويقول العقاد عنه « ويلوح من كلامه فى أخريات أيامه أنه كان على نية النظر فى تصحيح النظام الاقتصادى وعلاج مشكلة الفقر والغنى على نحو غير الذى وجدها عليه فقال « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لأخذت فضول (ما زاد عن الحاجة) أموال الأغنياء فقسمتها على الفقراء » ونلاحظ هنا التعميم فى التغيير خاصة فى كلمة فضول فلم يقل بعض فضول أموالهم أو

نصيباً منها أو لفرضت فيه نصيباً (ضريبة كما ذهب البعض ممن يقدسون الملكية ولا يقرون المساس بها حتى لو كان ذلك من صميم الدين) .

كما لا أدرى كيف لا يكون نظاماً تقدمياً الذى يقول قائله « وجاء علينا زمان لم يكن الواحد منا يشعر بأن ما فى جيبه من درهم أو دينار أحق به من غيره من عامة المسلمين » .

وكذلك كان كثير من الأئمة والعلماء فى العديد من آرائهم وتأويلاتهم تقدميين كالأفغانى ومحمد عبده ومحمد إقبال .

كما كان كثير من رجال الكنيسة والأساقفة اشتراكيين بل ماركسيين حتى سمى أحدهم بالأسقف الأحمر .

ثم كان عبد الناصر يقول عن نفسه إنه يسارى ومتطرف أيضاً ومع ذلك ففى عهده بنى من المساجد أضعاف ما بنى فى مائة سنة سابقة عليه وأنشئت إذاعة القرآن الكريم وطبعت ووزعت مئات كتب التراث الدينية والمصاحف التى انتشرت فى جميع أرجاء العالم وطبع المصحف المرتل وطور الأزهر وتولى الإمامة والخطابة مئات من الأئمة والوعاظ المؤهلين . واستقبل الأزهر والجامعات مئات من الشباب المسلم فى إفريقيا وآسيا وكل بلاد العالم وأقيمت لهم مدينة البعوث كما أرسل المئات من الدعاة المسلمين إلى أفريقيا وآسيا وغيرها . كل ذلك تم انطلاقاً من إيمان بالله عميق وإيمان بالاشتراكية فى نفس الوقت كأسلوب حتمى للتغير لصالح جماهير الشعب العاملة .

علماء الدين فى المعهد الاشتراكى :

إنى عندما كنت مسئولا عن المعهد الاشتراكى وأعدت افتتاحه كما نظمت العديد من معسكرات التثقيف وتخريج الموجهين السياسيين سواء فى معهد حلوان أو فى معسكر نادى الشمس بمصر الجديدة اتفقت مع وزير الأوقاف آنذاك لانتظام عدد من الوعاظ والأئمة فى كل دورة . وكانوا يبدأون بتحفظ شديد وارتياب لوقوع بعضهم أسرى الدعايات المضللة حول الاشتراكية مما كانوا يخشون معه على عقيدتهم . ولكن عندما قرأوا المحاضرات وحضروا حلقات المناقشة . تغيرت مفاهيمهم وأفكارهم وبلغ بعضهم درجات عالية من الحماس وبعضهم شغل مراكز هامة فى مجال الوعظ والإمامة . وكان للدراسة الاشتراكية والقومية أثرها العظيم على أسلوب تفكيرهم وتكشف أمامهم من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم معالم جديدة وآفاق جديدة وقدموا لنا أفكاراً عظيمة ولم يجد أى منهم أى تناقض بين ما درس سواء فى المعهد أو المعسكرات وما عرفه من علوم الشرع والدين :

مع المحاماة

كانت دراسة القانون قد استغرقتني وكنت منذ دخلت كلية الحقوق قد أهلت نفسي ووطنت عزمي على أن أكون محامياً ولعل ذلك العزم تمتد جذوره إلى أيام انشغالي بمنازعات الفلاحين مع تفتيش الأمير وقضاياهم بالمحاكم حيث كنت أتردد مع جموعهم على محكمة المنصورة لشهود القضايا التي رفعها التفتيش على الفلاحين وقد جذبتني وقفات المحامين ودفاعهم عن الفلاحين ووددت يومها لو كنت معهم ضمن هيئة الدفاع .

ومن ثم فمنذ تخرجت جمعت أوراقي وقيدت اسمي وبدأت عملي محامياً تحت التمرين بالمنصورة بمكتب المرحوم الأستاذ عبد اللطيف أحمد المحامي . ولا أعتقد أن لحظة مرت بحياتي أسعد من أول يوم بدأت فيه عملي بالمكتب وأول مرة دلفت فيها إلى حجرة المحامين وأول مرة وقفت فيها أمام المحكمة أطلب فيها التأجيل لضم الملف أو لحضور المحامي الأصلي :

ولقد كان حبي للمحاماة وإقبالي عليها مرده بالدرجة الأولى بغضي للوظيفة وقيودها وحبي للاستقلال والحرية ، ولأن مهنة المحاماة فيها وقفات مع

المظلومين ومعاناة لمشاكل الناس ومآسيهم وفيها احتكاك مستمر ومباشر مع علاقات الأفراد الاجتماعية والاقتصادية .

وعاصر تخرجي مناسبة هامة هى إلغاء الامتيازات الأجنبية وإلغاء المحاكم المختلطة وخضوع جميع الذين يعيشون على أرض مصر للقضاء المصرى الوطنى ، وكانت الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة أحد آثار الاحتلال .

لقد ازداد حبى وإقبالى على العمل بالمحاماة مع الأيام وازداد بالتالى ارتباطى بالمجتمع واهتمامى بالقضايا العامة .

تجربة جديـــدة :

وفى أواخر سنة ١٩٤٩ ولم تمض شهور على تخرجي واشتغالى بالمحاماة بدأ الإعداد لانتخابات مجلس النواب وكان حسين سرى قد شكل وزارة لتجرى انتخابات بعد فترة من حكم أحزاب الأقلية وإبعاد الوفد صاحب الأغلبية عن الحكم ووجدت نفسى متورطاً فى معركة انتخابية أساعد فيها زميلا من المحامين المرشحين فى دائرة فارسكور حيث تقع بلدتى الروضة وكان الزميل المرشح منتمياً للحزب السعدى ، وكان التيار الشعبي جارفاً وشديد الحماس للوفد ولمصطفى النحاس باشا ، وبالتالى لمرشحى حزب الوفد وقاسيت محنة شديدة وتجربة قاسية بالوقوف ضد هذا التيار الجارف الشعبي بحيث كان يصعب على اقناع أقرب الناس وكأننى أدعوه لتغيير دينه . وفى تلك الانتخابات احتككت عن قرب بأساليب الانتخابات قبل الثورة حيث كانت تستعمل الأموال بكثرة لرشوة الناخبين وكان هذا أمراً مألوفاً ومقدوراً عليه بحكم

انتماء المرشحين إلى الطبقات الثرية والمالكة ، ولكن كل تلك الأساليب لم تفلح في التصدى للتيار الجارف لصالح مرشحى حزب الوفد .

وقد كانت من مساوىء الحزبية حتى بالنسبة لحزب الوفد الذى كان ينبغى أن يتنزه عن ذلك بحكم أغلبيته الساحقة لجوء كل حزب عند تولى الحكم للتنكيل بالمنتمين للأحزاب الأخرى والذين كان لهم موقف ضد مرشحى الحزب متولى الحكم .

ومن ثم فأثر تلك الانتخابات والنجاح الكاسح لمرشح الوفد جرت حملة ضخمة فصل فيها عشرات العمد ونقل فيها عشرات الموظفين إلى أماكن نائية وإن كان مجلس الدولة فى ذلك الحين قد قضى بإلغاء قرارات فصل العمد وأعادهم جميعاً ، لكن بعد أن خلف هذا الإجراء صراعات وخلافات شديدة بين العائلات وفى القرى .

ونال أسرتى نصيب من حملة التنكيل ظللت بينى وبين نفسى أحس بمسئوليتى عنه .

ولذلك حرصت عندما سمحت الظروف بعد ذلك على السعى لإلغاء منصب العمدة وإنشاء نقطة شرطة بالقرية ذلك المنصب الذى دارت بشأنه معارك وصراعات جرفتنى إليها حيناً تقاليد الريف والعصبية شبه القبلية والمنازعات فى الريف التى يبعث عليها الفراغ والصراع على لقمة العيش ثم الفقر .

وقد كان لتلك الأحداث أثر كبير فى تغيير مجرى حياتى فبعد أن كنت أعتزم الاستقرار محامياً بالمنصورة عدت لقريتى وافتتحت مكتباً بفارسكور على الرغم منى ومن وثوقى من أنها لا تتناسب مع طموحاتى ولا أحلامى ومن ثم وجدت أن استمرار المشاكل والخلافات يضيق به صدرى ويتنافر مع

طبيعى ويعكر صفو اقامتى فى قريتى وبدأت مرحلة مراجعة للنفس ومواجهة بل وثورة على الكثير من القيم والتقاليد التى انجرفنا فى تيارها وامتدت كل الأيدى للتصافى ونبذ الخلافات والصراعات .

غير أننى ظللت أخذاً من تلك التجربة أعارض نظام العمد فقد كان هذا المنصب محور التنافس والتنازع ، كما أنه ظل رغم التغيير النسبى فى العلاقات الاجتماعية حكراً لبعض الأسر المالكة وكنت ولا زلت مقتنعاً بأنه نظام مرتبط بالتركيب الطبقى للقرية . . حيث كانت تحتكر بعض الأسر « أسر الأعيان » وهم غالباً من كبار ملاك الأراضى الزراعية هذا المنصب كما كانت تحتكر أيضاً مراكز السلطة والتأثير فى القرية كرياسة الجمعية التعاونية ومناصب شيخ البلد أو شيخ الخفراء . ثم امتدت هذه النزعة بعد الثورة إلى عضوية التنظيمات السياسية أو أماناتها فأصبحت العضوية توزع بين الأسر وأحياناً بنسب محددة وكانت الدوافع دائماً المحافظة على المصالح الاقتصادية والحرص على تكريس التمايز الاجتماعى والاستغلال . وكانت (العمدية) إذن فى نظرى أثراً مرتبطاً بالمجتمع الذى قامت الثورة لتغييره والذى تغير فى الريف إلى حد بعيد ومؤثر ومن ثم كان طبيعياً أن يتغير ولكن لأن التنظيم السياسى وقت أن كان تنظيماً واحداً ونظام الحكم المحلى لم يصبحا بعد فى درجة الفعالية المناسبة والواجبة رجح الرأى القائل بالإبقاء على نظام العمد إلى أن يتوافر البديل .

مع تباشير الثورة

فى الصباح الباكر من يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ تجمعنا فى مقهى مجاور للمحكمة نتابع نبأ قيام الثورة من الإذاعة وكان التشوق لها شديداً وكانت التغيرات الوزارية المستمرة وعدم الاستقرار والاضطراب السياسى قد بلغ أشده فى أعقاب حريق القاهرة وقيام حكومة الوفد بإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ وبدء المقاومة المسلحة فى منطقة القنال ومقاطعة العمال للعمل بمعسكرات الجيش البريطانى . وكانت كلها مؤشرات لتوقع حدث هام . ومن ثم كدت أطير فرحاً وأذكر أننى هللت فى مقهى كنا نجلس به وأبديت تخوفى من وجود الملك بالاسكندرية مما قد يعوق الأمل فى خلعه و انفعل واحد من المتحفظين ممن كانوا بالمقهى مذعوراً من كلامى ومندداً بتهور الشباب وما يحمله كلامى من إهانة للملك قد تورط فى المسئولية وكادت تنشب بسبب ذلك معركة لولا أن حدث الثورة كان أطغى والرغبة فى متابعة الإذاعة كانت شديدة .

ولما كانت قريتى واقعة فى بؤرة إقطاعية فقد توالت عليها منذ ذلك اليوم أحداث هامة وتغيرات جذرية شملت كل بيت وكل موقع بما يجعلها نموذجا

واقعيا لما شمل وجه الحياة من تغيير عميق فى أكثر قرى مصر بدرجات مختلفة ، ولعل فيه أيضاً بعض الرد على الذين يصدرون أحكامهم وتعليقاتهم من خلال المكاتب الوثيرة المكيفة والأبراج العالية ومن خلال وريقات يقرأونها ووريقات يحبرونها ودون أن تغبر أقدامهم تربة الريف أوأن يعانوا التجربة ويعايشوها على الطبيعة وفى مواقعها ويستخرجوا حقائقها من الفلاحين وسكان القرى وزراع الأرض :

وقد أكون صاحب تجربة فريدة حيث قضيت عمرى كله مقيماً بالريف مرتبطاً بالأرض وبالزراعة وبالفلاحين أعانى ما يعانون مما قد يمنحنى رؤية أكثر دقة وأكثر واقعية .

فى ظل الثورة

لقد عاشت بلدتى الروضة ككل قرى مصر قروناً طويلة من الحرمان والاستغلال والظلم والسخرة .

ورغم أنها قرية كبيرة نسبياً عند قيام الثورة — ٢٧ آلاف نسمة — فقد كانت محرومة من كل الخدمات اللهم إلا مدرسة صغيرة « إلزامية » ثم قبيل قيام الثورة أفلحت جهود أبناء القرية فى الضغط على تفتيش الأمير حتى بنى مدرسة ابتدائية من أربعة فصول لتخدم المنطقة كلها ، وذلك استرضاء للفلاحين وكسراً لحدة المواجهة معهم وحداً من موجات السخط والمقاومة وإرضاء على وجه الخصوص للأعيان القادرين على تكاليف تعليم أبنائهم وهم الذين كانت دائرة الأمير تحرص على مخاطبة ودهم .

وحتى قيام الثورة لم يكن قد تخرج من الجامعة من أبناء القرية سوى اثنين قبلى واثنين من الكلية الحربية ثم قلة من الأزهر ومدارس المعلمين .

وكان أكثر الفلاحين مدينين لدائرة الأمير وبتزايد عدد العمال الزراعيين تهبط أجورهم وتتدهور بالتالى أوضاعهم الاجتماعية .

وكان جانب من أبناء القرية يعمل فى صيد الأسماك ببحيرة المنزلة فى ظل ظروف صعبة لتدهور الثروة السمكية وتفشى طرق الصيد الممنوعة وازدياد الاحتكارات لمناطق الصيد حتى بدأ الكثيرون يهجرون مهنة الصيد للعمل كعمال زراعيين خاصة فى مواسم شتل الأرز أو يرحلون إلى مناطق أخرى للصيد ليقعوا فى قبضة احتكارات أخرى أكثر شراسة كما كان فى بحيرة البرلس .

وكان الناس رغم هذه الظروف القاسية ورغم رفضهم لتلك الظروف ومعاناتهم الشديدة وطموحهم إلى التغيير فى شبه يأس فالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية تسوء والذين يملكون مساحات صغيرة من الأرض قد رهنوها للبنوك الأجنبية كبنك الأراضى وأصبحوا مهددين بنزع ملكيتهم على ضآلتها ؛ والأحزاب تمكنت منها عناصر من كبار ملاك الأرض ورأس المال ومن ثم فلم يكن مأمولا منها أن تقدم على إحداث تغييرات جذرية وحتى لو توافرت النوايا لدى بعض أجنحتها الشابة واليسارية والنابعة من جذور شعبية كادحة فإن وجود الاحتلال والملك واستعانته بالجيش والشرطة وسيطرة العناصر الأكثر ثراء وقوة تأثيرها وحرصها على مصالحها الطبقية كان يحول دون توافر قدرتها على احداث التغيير المأمول .

وكان تكالب أحزاب الأقلية على الحكم وقبولها له بانتخابات مزيفة وحرمان حزب الوفد صاحب الأغلبية الساحقة من البقاء فى الحكم لفترات تكفى لتنفيذ برامج إصلاحية بارزة . كان كل ذلك يؤثر على إمكانيات حدوث تغييرات لصالح مجموع الشعب وقد تميزت الفترة السابقة على قيام الثورة والممهدة لها باستشراء نفوذ الملك والسراى والفساد فى الحياة السياسية والاتجار فى الأسلحة الفاسدة والتلاعب فى أسعار القطن وفى البورصة مما ترك أسوأ الآثار الاقتصادية .

وكانت حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ وهزيمة نظم الحكم القائمة وقتها تبعاً لهزيمة الجيوش وخيانتها .

ثم كان حريق القاهرة فى ٢٦ / ١/ ١٩٥٢ والتغييرات الوزارية المتتالية واستشراء الصراع وأحداث منطقة القنال وإلغاء المعاهدة وحركات الفلاحين ضد الاقطاعيين فى أكثر من منطقة من مناطق الملكيات الكبيرة كما وقع فى قرية نشأ ضد عائلة البدراوى : كل ذلك أثار خواطر الناس وأحال همساتهم فى كثير من الأحيان صوتاً مسموعاً ووجه أذهانهم إلى أنه من المستحيل دوام تلك الأحوال بصورة التحدى والسوء التى كانت عليها ولا يمكن أن تظل الجماهير بكل قواها فى موقف المتفرج من المتصارعين على السلطة والمصالح والمتاجرين بها كما لو أن الأمر لا يعنيهم .

وكان الناس من ثم يترقبون حدثاً لا يعرفون كنهه ويتوقعون ر ياحا لا يدرون متى ومن أين تهب ولكن بالقطع كان الجو ينذر بعاصفة .

عودة للنشاط السياسى

ومن ثم جاءت ثورة ٢٣ يوليو حيث كان الناس فى انتظارها . . جاءت على شوق وعلى حاجة ماسة . . جاءت فى أرض وتربة وظروف ومناخ صالح لاحتضانها وإنباتها وإثمارها . فأصبح حلم الناس فجأة حقيقة .

ووجدت من اللحظة الأولى لإعلان الثورة الأمل الذى أنشده بعد قلق واضطراب ويأس .

وجدت أمامى اغراء للعودة للنشاط السياسى بعد انقطاعى منذ كنت بالجامعة عضواً بشباب الحزب الوطنى وحيث لم أجد بعدها فى التنظيمات السياسية القائمة ما يغريني بالاندماج فيه .

وهكذا تفتح أمامى وأمام الناس جميعاً أبواب الأمل على مصاريعها بعد أن أصبحت مصر لهم وحكامها مصريين منهم : من دمهم ومن أرضهم ؛ وجدنا أهدافاً وطنية واضحة نتجمع حولها ونعمل ونضحى من أجلها .

ورحبنا بالثورة وأيدناها وتابعنا خطاها ، وكان الصفاء والود قد شمل قريتنا وكأنما كان اعداداً لمناخ مناسب لاستقبال الثورة، تمهيداً للتغيير الثورى والجذرى الذى شمل كل جوانب الحياة فيها مادياً ومعنوياً ونفسياً وفتح أبواب الأمل أمام الناس بلا حدود :

وكانت بداية خطوات التغيير الثورى استيلاء الإصلاح الزراعى على أراضى تفتيش الأمير والبدء فى إجراء البحوث الاجتماعية لتوزيعها على الفلاحين وكان الناس لا يصدقون ما يجرى فقد كان أقرب إلى الحلم منه إلى الحقيقة :

فمن نضالهم الذى كان أقصى مناه أن يحصلوا على تخفيض فى الإيجار بضعة جنيهات أو تخفيف من بعض شروط الإيجار الظالمة يصبحون فجأة ملاكاً لأرض الأجداد والآبـــاء .

تغيير القرية :

وبدأ الناس يتحاكون القصص والأساطير عن كيفية تملك الأسرة المالكة لهذه الأرض والاستيلاء عليها قسراً وحرمان زراعها الحقيقيين منها واستنزاف جهودهم وعرقهم جيلا بعد جيل . وكان والدى يستأجر حوالى ١٥ فداناً مجاورة للقرية تقرر أن تقام على ثمانية منها وحدة مجمعة ورغم الاستيلاء على الأرض بما كان عليها من محصول لم ينضبج وحرماننا من المصدر الرئيسى للدخل بعد أن اضطرتنا الحاجة لبيع الأرض التى كان يملكها والدى . رغم ذلك كانت

سعادتنا غامرة لدرجة أن الذى كان يرانا يتصور كما لو كانت المبانى الجارى إقامتها مشروعا خاصا لنا .

وطويت بذلك صفحة مليئة بالمظالم والقهر وعاد الفلاحون ملاكاً للأرض ولم يعد هناك مفتش ذو نفوذ ولا صراعات للتنافس على الأرض وحصل عدد كبير من العمال الزراعيين على أنصبة من الأرض وتغير التركيب الاجتماعى للقرية وصارت للناس اهتمامات مختلفة وآمال واسعة غير محدودة بل وتغير شكل الانسان نفسه فى بضع سنين وكنت دائماً أقول للناس لقد كنت أدخل مسجد القرية فلا أجد إلا لابسى الجلابيب السود أو الزرقاء والعمامات « بالطاقية » والمنديل المحلاوى كما كانوا يسمونه يدخلون من باب دورة المياه حتى يغسلوا أقدامهم حيث حضروا حفاة الأقدام وحل محل ذلك كله الملابس البيضاء والملونة «التريكلوين» والرءوس العارية والأحذية حول أعمدة المسجد مكدسة والساعات فى المعاصم بل أصبح كثير من الفلاحين يستعمل البنطلون فى العمل .

ولم يكن تحديد القيمة الإيجارية بأقل أثراً ولا أهمية من تحديد الملكية . وكان استقرار الفلاح فى الأرض وشعوره طالما أنه يسدد الأجرة بالأمن والاستقرار والحماية من الطرد الذى كان سوطاً مسلطاً عليه كل عام من قبل . بحيث كان مهدداً بالطرد والحرمان من مصدر رزقه فى نهاية كل سنة زراعية ولا ينجيه من ذلك إلا أن يخضع لإرادة المالك وأن يعتصر نفسه وذويه من أجل إرضائه ولو طحنه الفقر ونهشته الأمراض . إنه أصبح يشعر بالحرية والإرادة الحرة والكرامة والعدالة التى لم يعرف لها طعماً منذ قرون . الأمر الذى لا يستشعره الكثيرون من المرفهين والمترفين ولا يتذوقون طعمه أو معناه . .

والغريب أنه بعد ثورة مايو سنة ١٩٧١ المضادة بدأ البعض يراوده الأمل فى إعادة عقارب الساعة والرجوع فى مكاسب الفلاحين بحجة أن هناك ملاكاً

صغاراً ظلموا وينبغى أن ترد لهم حريتهم فى استرداد أرضهم من مستأجريها أوحريتهم فى تحديد القيمة الإيجارية مع أن هؤلاء قد أتيح لهم فى بدايات تطبيق قانون الإصلاح الزراعى حرية استرداد نصف الأرض المؤجرة ولكنهم اتخذوا من هذا الحق وسيلة ضغط وابتزاز للفلاح عاماً بعد عام بتهديده إن لم يستجب لما يفرضون من زيادة بطرده من نصف الأرض ثم ألغى هذا الحق وفات هؤلاء المراجعين أن الفلاح الزارع والذى أنهكته الأمراض ظل تحت الظلم والقهر والاستغلال قروناً ومن حقه وهو الذى يبذل الجهد والعرق أن ينال نصيباً متكافئاً مع جهده لا الذى يتكسب لمجرد التملك وبلا جهد أو عمل .

ويقول أيضاً المشككون فى أهمية هذا التطور وعمقه وما حدث من تغير جذرى خلال سنوات قصيرة يقولون إنه تطور طبيعى ويتجاهلون أن الثورة والأسلوب الثورى فى التصدى للمشاكل هو الذى حدد الهدف وعجل بهذه النتائج وأسرع بعملية التغيير . وكما كان يقول عبد الناصر فإن عوامل القهر والاستغلال التى تحكمت فى الأمة العربية طويلا ونهبت ثروتها لن تستسلم بالرضا ولكن الثورة هى الأسلوب والوسيلة الوحيدة لمغالبة التخلف الذى أرغمنا عليه وأن وسائل العمل التقليدية لم تعد قادرة على أن تطوى مسافة التخلف الذى طال مداه بين الأمة العربية وغيرها من الأمم السابقة فى التقدم ولابد من مواجهة جذرية كما قال عبد الناصر « نعمل فى ٣٠ سنة ما عملته أوربا فى ٣٠٠ سنة » .

ومن جهتنا فقد كانت نتيجة إعادة توزيع الأرض أن خص والدى مساحة صغيرة وبدأ تعرض دخل الأسرة لهزة عنيفة كان نتيجتها أن أصبحت فجأة مسئولا عن الأسرة بعد أن كنت أعيش فيها بلا مسئولية سواء حصلت على دخل من عملى أم لم أحصـــل .

وكان على أن أضاعف الجهد وأن أخطط بدقة للمستقبل وأن أرسم لحياتى مساراً يضمن لأسرتى ولى دخلا متنامياً يتناسب مع مطالب الحياة وتطوراتها وكان تفكيرى ذاك يضنيني أحياناً ويصل بى إلى طريق مسدود أحياناً أخرى أو إلى معادلة صعبة . وأنا أقيم بين أسرتى بقريتى وطابت هذه الإقامة ولا أحب تغييرها ولا أتصور نفسى قادراً على العيش بعيداً عنها أرضاً وصحبة وأهلا ، والعمل أمام محكمة فارسكور لم يكن يشغل وقتى سوى ثلاثة أيام فى الأسبوع كما أن تقديرى للمستقبل أمامها لا يتناسب مع طموحى ولا يرضى آمالى . وأنا أرفض الوظيفة وتتأبى قيودها طباعى ومن ثم كان تفكيرى فى تغيير مكان العمل أو طبيعته ينتهى دائماً إلى أن أظل أعمل بفارسكور . وصحيح أننى نهجت فى عملى من ناحية العلم والإخلاص للعمل والأمانة فيه حداً أكسبنى ثقة الموكلين والقضاة والزملاء ومنحنى سمعة طيبة ولكن علاقاتى الاجتماعية العريضة والتى فرضت على الكثير من المجاملات أدت فى كثير من الأحيان إلى كثير من العمل وقليل من الدخل :

ثم وقعت تغييرات عدة وهامة شدتنى أيضاً إلى مجال التفكير فى العمل السياسى وجرفتنى إلى تياره ؟

فقد أنشئت هيئة التحرير وكنت سكرتيراً لها فى قريتى ولم يكن لنا أى نشاط بل لم يكن لهيئة التحرير فى المركز كله نشاط يذكر اللهم إلا بعض الاجتماعات العامة بمناسبة زيارة بعض كبار المسئولين . غير أنه باسم هيئة التحرير كنا نطرق أبواب بعض المصالح الحكومية فتذلل لنا هذه الصفة بعض الصعاب لتحقيق بعض المصالح الجماهيرية أو حل بعض المشاكل .

ومثلت الجماهير عضواً لمجلس إدارة الوحدة المجمعة بعد إقامتها ومن خلال ذلك كشفت عن قرب تغلغل البيروقراطية فى الأداة الحكومية واكتشفت كيف تذوب المشروعات العظيمة والمخططة جيداً على الورق — تذوب عند التطبيق وتتهاوى على أيدى غير المؤهلين فنياً وغير الأكفاء أو أيدى الذين لا يؤمنون بالعمل الموكل إليهم ولا بالجماهير التى يعملون فى خدمتها . كما كان تخطيطها منقولا عن مجتمعات أخرى دون أن يضع فى تقديره طبيعة البيئة والمجتمع الذى ستخدمه تلك المشروعات .

وبذلنا محاولات محدودة النتائج لضآلة الإمكانيات وسيطرة البيروقراطية . وكان الأخصائى فى أكثر الأحيان غير مدرب وغير فاهم لمهمته وليس من أهل الريف ولم يسبق له العيش فيه ليقود العمل الاجتماعى فى قرية وهو لا يملك مقومات النجاح حتى ولا القدرة على التفاهم مع الجماهير أو خلق علاقات اجتماعية معهم . إذ كان ينفر من مجتمع القرية ويأنف تقاليده وبهذا أصبح مبنى الوحدة المجمعة على فخامته وضخامته مجرد مدرسة ابتدائية عادية ووحدة صحية محدودة الإمكانيات وقسم اجتماعى ظلت تتضاءل مسئولياته إلى أن أصبح الأخصائى مجرد سكرتير للمجلس القروى أو مجرد صراف لبضعة جنيهات من الضمان الاجتماعى تصرف شهريا .

وكان لتجربتى تلك أثر كبير فترة عملى كوزير للشئون الاجتماعية حيث هدفت إلى تطوير العمل بالوحدة ليكون عملا شعبياً حقيقياً للجماهير فيه النصيب الأكبر ولتكون الوحدة المجمعة بالعمل الشعبى والتنفيذى أداة التغيير الاجتماعى الجذرى فى مجتمع القرية وبأسلوب ديمقراطى ونهتم إلى أهمية الدقة فى اختيار الأخصائى وتدريبه وتزويده بالخبرات وتنمية قدراته وتفتح وعيه السياسى .

ومع ذلك فقد كانت الوحدة المجمعة تمثل حدثاً تاريخياً وتؤكد معنى

جديداً ثورياً فى أعين الناس : فلأول مرة تحس القرية بالخدمة تسعى لها دون وساطة ودون إلحاح ولأول مرة يشعر المواطنون بأنهم محل تفكير الدولة واهتمامها وأنه قد آن لهم أن يأخذوا بعد أن ظلوا يعطون ويبذلون بلا مقابل أجيالا وراء أجيال . ولأول مرة يرون الطبيب والدواء ولو فى أدنى مستوى ولأول مرة يرون الأنوار الكهربائية من ماكينة الوحدة تزين وجه قريتهم معلنة ميلاد عهد جديد وأمل جديد .

أول مجلس أمة

وفى عام ١٩٥٦ كانت أول انتخابات لمجلس الأمة وفوجئت بقيام المرحوم حازم النهرى ابن خالى بترشيح نفسه للمجلس ووجدتنى ملزماً بحكم القرابة وحكم الصداقة الوثيقة بيننا وحكم الإيمان بكفاءته أن أكون بجانبه وأن يكون لى دور أساسى فى معركته ولكن الطريق كان حافلا بالصعاب فحازم وإن كان من عائلة نشأت بقرية الطرحة احدى قرى مركز فارسكور وله فيها وفى الكثير من القرى الأخرى عشرات الأقارب والأصهار غير أنه لم يسبق له الإقامة بها أو الاتصال بأهلها كما أنه أعلن عن ترشيح نفسه متأخراً عن منافسيه ما يقرب من الشهر مروا خلاله بالدائرة وربطوا علاقات واتفاقات وحصلوا على وعود وعهود بل كنت أنا شخصياً مرتبطاً ببعضهم مما صعب مهمتى فأحدهم زميل والآخرون أصدقاء .

غير أن حازم نزل إلى الجماهير ببرنامج وأسلوب دعائى ممتاز وإمكانيات طيبة وخضنا المعركة وكان على أن أقف فى اليوم الواحد خطيباً عشرات المرات ولم يكن لى سابقة عهد بالخطابة أو الكلام العام اللهم إلا المرافعة أمام المحاكم

وفى إقلال وإيجاز ، وكنت أنا الذى أعرف الناس والقرى وعلى أن أقدمه وأن أفيد من كل معرفة لى أو صلة . ووقعت أخطاء فقد شطب أحد المرشحين ومنع من الترشيح وكان هذا أسلوباً متبعاً حينذاك فى الانتخابات وقد كان مفهوماً أن يتم ذلك فى أضيق نطاق ولأسباب جوهرية وعلنية فى بعض الدوائر حماية لمسيرة الثورة وتمكيناً لهذه التجربة الديمقراطية والوليدة من أن تصل سليمة إلى غاياتها . غير أن الإسراف وعدم وجود الضوابط والمعايير السليمة ثم عدم مكاشفة الناس بالأسباب ترك لهذا الإجراء أسوأ الأثر وكانت له ردود فعل سيئة أيضاً ولأن حازم كانت له علاقات وثيقة ببعض رجال الثورة وخاصة المشير عامر فقد نسب إليه أنه وراء شطب هذا المرشح ولذلك انضم المرشح المشطوب وأنصاره وبكل إمكانياته وقدراته وهى كبيرة إلى واحد من المرشحين المنافسين وكان لذلك أثر كبير فى نجاحه .

وكان لذلك رد فعل عنيف على وكان له أيضاً تأثيرات بعيدة المدى فى كثير من جوانب حياتى وسلوكى فقد وسعت المعركة الانتخابية من دائرة معارفى وأصدقائى وربطت بينى وبين الكثيرين بروابط الصداقة والمودة التى لا زالت قائمة إلى الآن كما أنها عودتنى الخطابة السياسية الجماهيرية وخلقت لدى القدرة والشجاعة على مواجهة الجماهير وحسن التحدث إليهم بالأسلوب وباللغة التى يألفونها وينجذبون إليها ومن ناحية أخرى اكتشفت خلالها الكثير من أساليب ومناورات الانتخابات وحيلها مما أفادنى كثيراً عندما رشحت نفسى بعد ذلك بسنوات كما سيأتى :

التطور الديمقراطى فى ظل الثورة

كان عملى بالمحاماة لا يستغرق من وقتى إلا أقله، إذ كان عملى بالمحاكم لثلاثة أيام فقط وفى الصباح حيث لا تفتح المكاتب ليلا فلا كهرباء ولا مواصلات شأن المدن الكبيرة ولذلك كان لدى متسع كبير من الوقت يمكن استثماره فى النشاط الاجتماعى والسياسى .

وفعلا تنامت علاقاتى بقريتى والقرى المجاورة وتزايد اشتراكى فى النشاط الاجتماعى والثقافى فاشتركت فى تجميع الطلبة والمثقفين تارة لنشاطات ثقافية أو اجتماعية أو رياضية أو إنشاء ناد ريفى . . لاقينا فى سبيل ترخيصه كل متاعب البيروقراطية وواجهنا مشاكل التمويل حتى أفلس أكثر من مرة :

طبيعة الاتحاد القومى :

وعندما أنشىء الاتحاد القومى رشحت نفسى فى قريتى ، وكان سهلا أن أنجح وأن أحصل على أعلى الأصوات إزاء استقرارى بها وعلاقتى الوثيقة بكل الناس ثم انتخبت عضوا بلجنة المركز . غير أننى وجدت كثرة من الوجوه

التقليدية وطبقة الأعيان بكل تقاليدها ومفاهيمها الطبقية أطغى وأكثر سيطرة وإن كنت أنا أيضا أسريا منتميا إلى تلك الطبقة أما فكريا وعاطفيا فقد كنت مع مئات الفلاحين والمطحونين فى آمالهم وتطلعاتهم ومصالحهم .

وقد ظلت تلك الطبقة طافية على السطح حتى أنه عند تشكيل تنظيمات الاتحاد القومى ومكاتبه تجمعت كل الوجوه التقليدية وخلاصة الأسر الكبيرة فى المحافظة وأغفلوا كل العناصر الشابة الجديدة وحتى أمثالى من أبناء تلك الأسر الذين يختلف فكرهم أو ارتباطهم خارج ذلك المحيط لم يدعوا إلى الاجتماع الذى تم فيه الاتفاق على توزيع المراكز المختلفة فى الاتحاد القومى سواء على مستوى المركز أو المحافظة .

وقد استفزنى هذا المسلك فبادرت إلى ترشيح نفسى رئيسا ثم وكيلا ثم سكرتيرا للاتحاد بمركز فارسكور غير أنى لم أفز ، ولم أكن مؤملا للفوز لطبيعة تكوين اللجان وما تخضع له من مؤثرات ولاتفاقهم على حصر تلك المراكز فيهم ولكنى رغبت بترشيحى أن أؤكد معنى الرفض لهذا الأسلوب وكى أؤكد أيضا أنه ينبغى أن تتاح الفرصة لطلائع جديدة تمثل معنى من معانى الثورة والتغيير ولعناصر من خارج الإطار التقليدى الذى كان بتطلعاته ، فيما قدرت ، مصطدما لا محالة مع الثورة ومبادئها والذى كان يواصل منهجه فى الانقضاض على مراكز السلطة حماية لمصالحه وتدعيما لمركزه . ولم يكن وجود هذه العناصر فى مواقعها يمثل فى نظر الجماهير أى معنى ثورى بل كانوا يتهامسون بأن هؤلاء يتربصون لاقتناص الثورة واحتوائها .

ولم تكن هذه هى المرة الأولى التى أصطدم فيها مع هذه الفئة بل انى حين أعيد تنظيم حركة التعاون الزراعى وتحويله إلى تعاون لصالح المنتجين الحقيقيين

الزراعين للأرض بعد أن كان قاصرا على الملاك وحدهم وكانت القرية بها جمعية تعاونية زراعية قديمة وكان والدى مساهما لى فيها منذ كنت رضيعا وبالتالى كنت عضوا فيها ورغب المسئولون فى الاتحاد التعاونى أن أحيي تلك الجمعية التى كانت قد اندثرت وضاعت أموالها وأن أرأس مجلس إدارتها حتى تنشط وتقف على قدميها ، وقد كان ، ثم رشحت نفسى لرئاسة الجمعية التعاونية للمركز وفزت بها ، وعند إعادة الترشيح تكتل كبار الملاك الذين لمحوا الخطر على مصالحهم من الدم الجديد فى الحركة التعاونية فأرادوا احتواءها وفعلا وصل إلى عضوية مجلس الإدارة عشرة أعضاء من كبار الملاك من ١١ عضواً ، وكنت أنا الوحيد خارج هذه المجموعة واستقلت اثر ظهور النتيجة رغم أنى حزت أعلى أصوات الجمعية العمومية ، وقلت ان كبار الملاك قد تجمعوا مرة ثانية ليعودوا إلى استغلال التعاون الزراعى لمصالحهم دون الزراع الحقيقيين ، ويحرفوا الحركة التعاونية الزراعية الجديدة عن أهدافها الأمر الذى لا أجد معه جدوى من استمرارى لأمثل أقلية بمجلس الإدارة، وحل مجلس الإدارة بعد ذلك وصدرت من بعد تعديلات قانونية تضمن لصغار الزراع الحقيقيين الأغلبية حقا وعدلا .

ولكن تبقى الحركة التعاونية وهى حركة شعبية بالضرورة وديموقراطية — تبقى أسيرة الإدارة والبيروقراطية دون تمكن حقيقى لأعضاء الجمعية من تسييرها والتخطيط لها . فلم يعمل مجلس الإدارة بجدية وحزم بل جب عمله المشرف تارة والمدير تارة أخرى . ولم تعقد الجمعيات العمومية فى مواعيدها وتمارس مسئولياتها حسبما نصت عليه قوانين التعاون .

انتقالى إلى دمياط :

عينت بعد ذلك عضوا بمجلس محافظة دمياط عند تطبيق نظام الإدارة المحلية وتلازم ذلك مع افتتاح محكمة ابتدائية بدمياط فصلا عن المنصورة وبالتالى انتقال عملى ومكتبى الرئيسى إلى دمياط وبعضويتى بمجلس المحافظة ازداد نشاطى السياسى والاجتماعى واتسع إلى نطاق المحافظة وبدأ العمل بمجلس المحافظة بحيوية ونشاط كبير كما جاء تشكيله جامعا بين عديد من الوجوه التقليدية والمحافظة وطبقة الأعيان وقلة من العناصر الشابة والجديدة والأكثر استجابة وإيمانا بمبادىء الثورة وتطوراتها .

وكانت مناقشات مجلس المحافظة مع ذلك ثرية بالحوار الهادف البناء والدراسات الحيوية الجادة والتى شملت كل جوانب الحياة فى المحافظة ووضعت بذلك تقاليد وأسسا ونماذج ممتازة من العمل . وكانت الظروف فى سنوات الإدارة المحلية الأولى مواتية والاعتمادات المالية متوفرة طالما أن هناك مشروعات مدروسة وإصرارا على الملاحقة والمطالبة ومن هنا واتتنى الفرصة وبتعاون الأعضاء ورئيس المجلس الذى يسر لنا فرصة العمل والمشاركة فى المسئولية فى أن يثمر عملنا العديد من المشروعات الحيوية فى مجال الإنتاج والخدمات وعمت العديد من القرى والمدن وتحققت بها أحلام كثيرة طال انتظار بعضها قرونا منها مشروعات قريتنا .

وساعدتنى خبرتى فى عضوية مجلس إدارة الوحدة المجمعة ومجلس المديرية فى أن أكون إيجابيا ومنتجا فى كثير من لجان المجلس وجلساته ، كما وسع ذلك من دائرة نشاطى العام وعلاقاتى الجماهيرية . . ولقد لمست عن قرب الصراع الخفى والعلنى بين المنظمات الجماهيرية وأجهزة السلطة التنفيذية

خاصة المركزية ، إذ أن هذه الأخيرة لطول فترة انفرادها بالسلطة ولقوة جهازها البيروقراطى لم يكن سهلا عليها أن تتنازل عن شيء من سلطاتها ولم يكن سهلا أن تقتنع بالدور الشعبي والديمقراطى لمنظمات الحكم المحلى . فحاولت أن تحيل اختصاصها إلى مجرد كلام منمق على الورق وتبقى السلطة وكل السلطة مركزة فى يدها بل وفى يد الوزارة وأجهزتها . واذكر أن المجلس رأى لأوضاعه المحلية أن يؤجل موعد افتتاح الدراسة إلى أول أكتوبر وكان فى ذلك يراعى أوضاعا وظروفا اجتماعية واقتصادية واعتبارات عملية واصدر قراراً بذلك فى حدود اختصاصه المحدد بالقانون فإذا بوزارة التربية ثائرة ومهددة واعتبرت ذلك عدوانا كبيرا على مقدرتها الفنية ومسئولياتها التعليمية وأوحت إلى مدير التعليم وممثلها فى مجلس المحافظة بمعارضة القرار وعدم تنفيذه إذا صدر . وتحمس المجلس وتحمست معه وعدنا لمناقشة الموضوع وبعنف شديد وتابعت الصحافة تلك المناقشات والمصادمات ولكن لم يكن من تقاليد الأجهزة البيروقراطية أن تؤمن بحق الجماهير ومنظماتها الشعبية فى أن تقرر ما تشاء وأن تكون لها سلطة اتخاذ قرارات تملكها بحكم القانون .

وكان هذا مثالا لإصرار السلطة المركزية على تركيز السلطة فى يدها وهو ميراث تاريخى ونفسى قديم .

وتزايدت مسئولياتى العامة فى نفس الوقت الذى تزايدت فيه أعمال المحاماة بما بدأ يحقق بعض طموحى وآمالى التى طالما شغلت فكرى .

وكنت فى نفس الوقت سكرتيرا للجنة الاتحاد القومى بقرية الروضة وكنا عشرة أعضاء توطدت بيننا الصلة وكانت اللجنة أيضا لا زالت خاضعة للاعتبارات الأسرية فى تكوينها الذى يمثل الأعيان وكبار الأسر وانتظمت اجتماعات اللجنة ونهضت بالعديد من الأعباء والنشاط الجماهيرى المتعدد

الجوانب . وحفزت الجهود الذاتية بجانب معاونة الحكومة ومساهمة الإدارة المحلية لأداء العديد من الخدمات بالقرية وحل الكثير من المشكلات العامة والفردية ومن خلال ذلك أيضا ازدادت علاقاتى توثقا بالقرية ومواطنى فيها .

ومن الطريف أنه لما ألغى الاتحاد القومى وبدىء فى تشكيل الاتحاد الاشتراكى بعد صدور الميثاق وضعنا تقليدا بأن وجهنا لمواطنينا بالقرية بيانا سجلنا فيه جهودنا وما استطعنا إنجازه من عمل كى يكون ذلك موضعا للحساب والمراجعة وقصدنا اشعار الناس بأن عضوية هذه التنظيمات عمل ومسئولية وأنه ينبغى تقويم الأفراد واللجان على أسس موضوعية وأن من حق الجماهير أن تراجع وأن تحاسب وأن تقوم ؛

الاتحاد الاشتراكى

فزت فى انتخابات القرية للاتحاد الاشتراكى طبعا وبأكبر الأصوات وهو فضل أحاطتنى به قريتى دائما ، وصرت من بعد عضوا بلجنة المركز ثم عضوا بلجنة المحافظة التى بدأت بداية نشطة لولا ما قام من صراع بين أمين المحافظة وبين المحافظ انعكس على عمل اللجنة وشل نشاطها . وكان ذلك ظاهرة مألوفة فى ذلك الحين وكان الصراع كثيرا ما ينصب على مظاهر السلطة لا جوهرها . وطالما كان أمين المحافظة معينا فانه لا فرق بينه وبين المحافظ وبين سائر الموظفين . كلهم يعينون بقرارات وكلهم على ولاء للسلطة التى تملك تعيينهم وتملك عزلهم ومن ثم كان التنازع إداريا فى شكله وأسلوبه . وكانت تلك الصراعات بطبيعة الحال تشل العمل إذ أن السلطة التنفيذية هى الأقوى وهى الأقدر على حل مشاكل الجماهير وهى أيضا تفتقد روح الانتماء إلى الاتحاد الاشتراكى فإن كفتها هى الراجحة غالبا وتتجه الجماهير دائما إلى حيث مصالحها ومن ثم كان التجاوز ها للمحافظة وأجهزتها وارتباطها بها أقوى .

انتخابات مجلس الأمة :

وبعد دستور عام ١٩٦٤ والبدء فى الإعداد لانتخابات مجلس أمة جديد بدأت أيضا مرحلة جديدة فى حياتى هامة وخطيرة . فلم يكن يدور فى خاطرى أن أرشح نفسى غير أنى كنت أناقش موضوع الترشيح واحتمالاته مع بعض الزملاء فى حديث عابر فسألنى أحدهم عن احتمال ترشيحى فأجبته بأننى أفكر فى ذلك وفعلا وجدتنى مشدودا للتفكير جديا فى الترشيح خاصة وحساباتى للمرقف كانت تؤكد أن أمامى فرصة مواتية .

ومن طريف ما أذكره أنى اجتمعت مع بعض الأصدقاء لمحاولة التوفيق بين وجهات نظر المرشحين وسألنى أحدهم هل أنا على استعداد ماليا لمعركة انتخابية تحتاج مالا وفيرا وسعة؟ فأجبتهم أننى أرجو أن أدخل المعركة على أسس ومفاهيم وأساليب انتخابية جديدة لا تحتاج لإنفاق كبير . ولن يزيد إنفاقى فى الانتخابات على مائة جنيه هى كل ما أستطيع تخصيصه لها فلن أعلن عن نفسى بلافتة واحدة ولن أطبع ملصقات أو كتابات على الجدران أو بالشوارع ولن أمر فى موكب من سيارات عديدة ولن أقيم سرادقات وسوف أتقدم للناس بمنشور واحد أعلن فيه عن ترشيح نفسى وأحدد بعض المبادىء التى أرتبط معهم بها .

وقلت لهم إنى أعتقد أن لى رصيداً لدى الناس حصيلة نشاطى المهنى كمحام ونشاطى العام والاجتماعى وأخذت أحدد لهم موقفى فى كل قرية ونسبة الأصوات التى أتوقعها والتى جاءت النتيجة من بعد قريبة جدا منها، وأنكر على البعض ذلك باعتباره فى تقديرهم خيالا مسرفا ومثالية تنافى الواقع واعتبر أن ترشيحى لن يكون سوى تعقيد للعملية الانتخابية دون أمل فى فوز ولكننى أصررت

على موقفى وقلت لهم إننا ثلاثة أصدقاء ونتعاهد على أن نخوض المعركة أصدقاء ونخرج منها أصدقاء نتقبل نتيجتها أيا كانت ولنرق بمستوى المعركة وأسلوب الدعاية فيها وأينا يفوز فليكن فوزا للكل . وقررت اثر النقاش أن أرشح نفسى بصفة قاطعة وحسمت موقف التردد .

وبدأت زياراتى للقرى وكنا فى شهر رمضان ومن هنا حرصت أن تكون زياراتى فى المساجد ومع صلاة العشاء . ثم كانت عادة فتح البيوت فى القرى لقراءة القرآن حتى السحور فرصة لزياراتها حيث يتجمع الناس ويسهل لقاؤهم . وكان أسلوبا موفقا من ناحية للمناسبة الدينية وتأثيرها القوى ومن ناحية أخرى لسهولة لقاء تجمعات جاهزة من الجماهير .

وكانت البوادر كلها مشجعة وكانت لقاءات الناس تمنحنى تفاؤلا وعزما وتأكيدا لصدق تقديراتى .

ادخــار المرشحين :

ووقع ما لم يكن فى حسبانى إذ تلقيت عند عودتى من بعض الزيارات وكان ذلك فى اليوم الثانى لعيد الفطر تلقيت خطابا مسجلا يحمل إلى قرارا بمنعى من الترشيح وإن كان قد صيغ فى عبارة طريفة وهو أنهم يدخروننى لمهام أخرى ووقع الخطاب من حسين الشافعى الذى كان سكرتيرا للاتحاد الاشتراكى فى ذلك الحين .

ولم أر لهذا الإجراء من منطق أو تبرير . واعتقدت حينذاك أن وراء الإجراء أمين الاتحاد بالمحافظة خدمة لأحد المرشحين حيث حاول مرة إقناعى

بالعدول عن الترشيح لصالحه ورفضت ، ولكن ذلك ظل سرا لم أكشف حقيقته للآن وكانت صدمة عنيفة ليس فقط لمنعى من الترشيح ولكن لما فى الإجراء من مساس بكرامتى . فالمحاماة تستند بدرجة كبيرة إلى السمعة ولا شك أن هذا الإجراء له أثره السيء خاصة فى دائرة عملى الإقليمية المحدودة . وسارعت إلى القاهرة أبحث الأمر وأسعى لنقض هذا القرار الشاذ . ومن الغريب أنى لم أحظ بأى تعليل مقبول لمنعى من الترشيح بل انى بعد أن أصبحت أمينا للمحافظة ثم وزيرا ثم عضوا باللجنة التنفيذية العليا لم أستطع الوصول أيضا إلى السبب الخفى وراء هذا القرار . ولقد كان الاتحاد الاشتراكى فى ذلك الحين يدار إدارة بيروقراطية لا تختلف عن أى مصلحة حكومية وكان بابه مغلقا دون الجماهير ولا زلت أذكر أنى وآخرين ممن شملتهم قرارات المنع من الترشيح كنا نتردد على مبنى الاتحاد حيث كان يشغل آنذاك مبنى مجلس قيادة الثورة على النيل بالجزيرة — أذكر أننا كنا نمنع من الدخول ولا نجد أى مسئول نلتقى به ونجلس أخيرا على « دكة » خشب بجانب الحارس أو عندما يرق قلبه لحالنا فى غرفة التليفون المجاورة للبوابة . وكان الاتحاد الاشتراكى وسكرتاريته منعزلة تماما عن الجماهير وحسبما علمت من بعد أن المسألة لم توضع لها أية معايير موضوعية وإنما تركت للأهواء والمعايير الشخصية ورغم أنه كانت لهذا الإجراء سابقة كانت محل انتقاد شديد فى انتخابات سنة ١٩٥٦ وكان له بعض التبرير فى بداية التجربة وأول انتخابات فى ظل الثورة — رغم هذا فقد كان من الشذوذ العودة لهذا الأسلوب وبصورة أسوأ .

ولقد كتبت عدة مذكرات أرسلتها بوسائل مختلفة للرئيس عبد الناصر وأرسل آخرون مثلها طبعـا : .

وقلت له انى أشفق عليك وعلى ما تبذل من جهد وتقدم من فكر من

هؤلاء الذين تكل إليهم الأمور فيضلون عن فهم فكرك ومقاصدك ويلتوون بالإجراءات عن مساراتها الطبيعية والواجبة فيسيئون لك ولأهدافك بجهل أحيانا وبقصد سيء أحيانا أخرى ، وقلت له إن هذا الإجراء الثقيل أساء لعملية الانتخابات أبلغ إساءة وأكد للناس عكس ما تريد ، إن الاتحاد الاشتراكي يبعد العناصر الشابة والواعية والمخلصة للثورة ومبادئها ويمهد السبيل لعناصر أخرى ليست على أى حال العناصر الأكفاء أو الأخلص أو الأفضل » .

وراجع الرئيس الأمر وتأكد له ما شمله من عبث واختلال وتقرر السماح لجميع المرشحين بدخول الانتخابات وألغيت قرارات العزل وقيل أن حسين الشافعي كان متحمسا حينذاك لعملية العزل واعترض على قرار السماح للجميع بدخول الانتخابات وغضب ولقد كان الرئيس دائما يذكرني بذلك مازحا ومتخذا منها مثلا لسوء هذا الأسلوب وما يعتوره من خلل .

وعند الإعداد لانتخابات مجلس الأمة سنة ١٩٦٩ أعاد البعض اقتراح أسلوب استبعاد بعض المرشحين فعارض الرئيس عبد الناصر هذا الأسلوب وضرب مثلا بحالتي .

وعدت من القاهرة بعد صدور قرار إباحة الترشيح للجميع فاستقبلت استقبالا حافلا وشعرت بأن هذه الحركة قد ضاعفت من إقبال الناس على وتعاطفهم معي .

والتزمت طوال المعركة الانتخابية بالقيم والمعايير التي رسمتها لنفسي منذ البداية لم أتجاوزها وخرج أبناء قريتي وجميع الأسر تتبارى فى المساهمة فى المعركة التي اعتبروها معركتهم جميعا وأملهم جميعا ، ولم أتورط فى أى إنفاق غير ما قدرت ورصدت .

حتى أن أبناء قريتى المقيمين خارج القرية تركوا أعمالهم وعادوا للقرية ومعهم كل إمكانياتهم وساهموا معى أجل مساهمة :

وفزت فى الانتخابات فوزا كانت له رنة فرح كبيرة فى قريتنا وكل القرى المجاورة . وأخذا من دروس كابدتها من انتخابات ما قبل الثورة فقد عقدت العزم على أن أكسب بعد الانتخابات كل الذين كانوا ضدى أثناءها وأن أكون نائبا عن الجميع الذين انتخبونى والذين لم يمنحونى أصواتهم وبدأت فى زيارة الجميع والتعاون مع الجميع .

النائب والمشاكل الفردية

رتبت أوقاتى على أن ألتقى مع المواطنين فى مواقعهم بصفة دورية ومنتظمة . ولقد كانت تجربة طريفة ولكنها مريرة . فسعادتى الغامرة كانت دائما حين أوفق فى تحقيق خدمة عامة أو حل مشكلة وبذلت أقصى الجهد وبكل الرضى لتحقيق أكبر قدر من المشروعات والمصالح العامة وحل العديد من المشاكل . ولكن كان أكثر ذلك فى إطار الخطة والعدل فى توزيع الخدمات على وجه الخصوص وفق قواعد سليمة بين القرى والمواطنين ومن هنا كانت صعوبة إقناع الناس بذلك وبأن هناك أولويات وأحقيات وكان للناس بعض العذر فقد طال حرمانهم ونفد صبرهم ولكن بالصدق والصراحة ثم بعد فترة بالتجربة بدأ الكثيرون يقتنعون . غير أن ما أهمنى حقيقة ولم أهتد للآن إلى علاجه هو المشاكل الفردية . مشاكل التعليم والصحة والعمل والبناء والإسكان وغير ذلك من المشاكل اليومية والفردية والمتجددة والتى كانت تلاحقنى بالمئات والتى كان كثير منها يطلب استثناء أو ميزة خاصة وكان لبعضها مواسم تتكاثر فيها وتتزاحم . فى بداية العام الدراسى فيضان من مشاكل دخول المدارس والجامعات والتحويل والالتحاق بالمدن الجامعية ولقد أحصيت

بعضها مرة فوجدتنى مثلا أحتاج لأكثر من ربع الأماكن فى المدن الجامعية لأحقق رغبات الآملين فى مساعدتى والذين لا يسلمون بأن هناك حدودا لقدرات عضو مجلس الأمة وأن هناك قيودا من النظم والترتيبات التى تكفل تحقق العدل وتكافؤ الفرص ولكن كما يقولون صاحب الحاجة أرعن . ومهما كان جهدى وكانت قدراتى ومهما بلغ إخلاصى فقد كنت أوفق فى الأقل وأعجز عن الأكثر ، وكان ذلك يعنى أن العدد يتزايد ممن لا أملك قدرة تحقيق رغباتهم الفردية ولكن ما حيلتى ؟ كانت تلك إحدى مشاكلى ومخاوفى الرئيسية ؟ كيف أعالجها ؟ على أى حال كان الجهد الذى أبذله ويراه الناس بأنفسهم ، وكان وجودى الدائم مع الناس وقربى منهم يغفر فى كثير من الأحيان العجز عن تحقيق رغباتهم اللامعقولة وغير الممكنة فى كثير من الأحيان .

كان ذلك يدعونى للتفكير . لماذا تحتاج مصالح الناس إلى نائب للوساطة فى قضائها ؟ ولماذا يضطر الناس سواء فى بعض مصالحهم العامة أو الخاصة للجوء إلى عضو مجلس الأمة ؟ ثم كيف يستطيع النائب أن يوفق بين كل تلك المصالح المتعارضة وأن يرضى الجميع ؟ كيف يوفق بين الالتزام بقيم الحق والعدل والمساواة ثم إرضاء الناس وتحقيق آمالهم والمحافظة على أصواتهم التى أوصلته لمقعده والتى يأمل أن توصله مستقبلا .

إن مهمة النائب لم تتغير كثيرا عما كانت عليه قبل الثورة إلا من زاوية واحدة . . . أنه لم يعد مرتبطا بحزب له أنصاره وله خصومه فيتحرك ويتصرف فى هذا الإطار فيغدق على الأنصار ويضيق وينتقم من الخصوم وبالتالى يطلق له حزبه خاصة إذا ما وصل للحكم العنان ييسر له الكثير من الاستثناءات والمحسوبيات . وبالتالى فهو غارق فى الطلبات والعرائض والوساطات والمشاكل الفردية للناخبين . لم تختلف الصورة إلا من الناحية الحزبية ، ثم تختلف أيضا

فى نوعية ممثلى الشعب ودخول قطاعات من الشعب كانت محرومة فى ظل النظام الملكى والذى كان يسيطر على الحياة السياسية فيه مجموعة الأسر الثرية والمالكة للأرض أو المسيطرة على الاقتصاد (١) :

أما مهمة النائب وارتباطه بالناس ونظرة الناس إليه والمهام التى يتوقعونها منه فلم تتغير كثيرا ولم يعاون النظام على تغييرها :

ومن ناحية أخرى فإن الجهاز الإدارى بكل أثقال تراثه البيروقراطى لا يعترف كثيرا بحقوق الناس ويتعالى عليهم ويضع من التعقيدات والقيود أضعاف ما يضعه من التيسيرات ومن التقدير للوقت والجهد ومصالح الناس :

إن هناك دائما ثغرة أو هوة من انعدام الثقة بين الجهاز الإدارى والناس ، هوة موروثة منذ كانت الإدارة طبقة لا تمثل عامة الناس وأغلبيتهم ولا تعنى بمصالحهم وكانت أداة تسلط عليهم وقهر لهم لحساب القوى الاجتماعية الاقتصادية المسيطرة ومن قبلها الاستعمار والحكام ، ومن ثم كان الناس دائما يشعرون بالحاجة إلى الوساطة والالتجاء إلى نائب أو كبير يفتح لهم الأبواب المغلقة ويذلل لهم الصعاب والتعقيدات . أو يمنحهم ميزات وأولويات . ونشأت عن ذلك وعن تراث عميق مشاعر أنانية وحب للذات .

على أى حال ذلك حديث يطول بيد أن تجربتى كانت جديدة على المنطقة فلأول مرة يرى الناس ممثلهم فى البرلمان يعيش بينهم ، اتصالهم به ميسر فى أى وقت بعد أن كانوا لا يرون ممثليهم إلا أيام الانتخابات أو على أحسن الفروض فى المناسبات المتباعدة فى قصورهم وعزبهم وبطبيعة الحال كان اتصال النواب

---

(١) كان ذلك قبل عودة الأحزاب وفى ظل الاتحاد الاشتراكى .

قاصرا على الطبقات الثرية والمالكة والأعيان ، أما الفقراء من أبناء الشعب الذين لا يملكون إلا قوة عملهم فكان بينهم وبينه أسوار . ومن المصادفات فى المحافظة كلها أن جميع الزملاء الذين فازوا فى الانتخابات كانوا يقيمون أيضا داخل المحافظة وقد كان هذا الوضع الجديد مع تغير الأوضاع الاجتماعية وإحساس طبقات الشعب العاملة أن النظام الحاكم يتفهم مشاكلها ويتعاطف معها ، بل ويحكم لحسابها ،أن أصبح للناس كل الناس حرية كاملة فى اختيار ممثليها . لم يعد المرشح يملك أصوات قرية أو مدينة لمجرد اتفاقه مع بضعة أفراد أو أسر من أعيانها وأثريائها وكأنما أصوات الناس صفقة تباع ، وهذه الصورة الجديدة أكثر وضوحا فى الوجه البحرى على عكس الصعيد حيث لا زال للعصبية الأسرية أثر واضح .

ومن هنا كانت مهمة المرشح بعد كل التغيرات التى جرت صعبة : عليه أن يخاطب كل الناس وأن يتوجه لكل الناس ويقنع كل الناس بل أصبح فى كثير من الأحوال من المخاطرة أن يقصد المرشح البيوت القديمة التى كانت مقصد المرشحين فيما قبل الثورة وكانت آنذاك فى يدها مفاتيح القرى تبعا لمفاتيح الرزق وتملك أن تعطى الكلمة عن القرية .

ولعل ما قلته عن أن النظرة إلى النائب ومهمته لم تتغير كثيرا مما أثقل كاهله بمهام تعجزه ومما أوقعه فى كثير من الأحوال فى تناقضات شديدة لعل ذلك يصدق أيضا حتى على الأوضاع الدستورية والسياسية نفسها فالمفروض أنه فى ظل النظام السياسى الذى يستند إلى تنظيم سياسى واحد ،سواء سميناه تحالفا أو حزبا تتغير مسئوليات البرلمان ودوره خاصة فى مجال الرقابة ونظر سياسة الدولة . غير أنه كان للرئيس عبد الناصر منطقه فى هذا الخصوص وفى تبريره لوجود برلمان مطابق فى صلاحياته وأسلوب ممارسته دستوريا لبرلمانات ما قبل الثورة والبرلمانات فى ظل تعدد الأحزاب . كان يقول إننا سنظل حاجة إلى

البرلمان بصورته تلك لفترة حتى يقوى دور التنظيم السياسي وتستقر له تقاليده وممارسته السياسية فى مجال الرقابة وقيادة العمل الوطنى ورسم السياسات القومية ؛

غير أن التناقض بين نظامين يصعب التوفيق بينهما أدى لتفجر أوضاع وخلافات من حين لآخر . حتى أن الرئيس عبد الناصر عبر عن ذلك فى أحد أحاديثه مع الهيئة البرلمانية أنه يواجه ٣٦٠ حزبا وأن الحكومة أو رئاسة المجلس يصعب عليها أن تحدد هوية النائب طالب الكلام وتحدد موقفه ذلك لأن مفهوم الالتزام السياسي لم يكن واضحا فى وعى أكثر النواب ولم يكن دور المجلس واضحا فى ظل وجود تنظيم سياسي واحد :

فى مجلس الأمة

كانت أكثر الوجوه فى مجلس الأمة جديدة . . على الحياة البرلمانية. وكان المجلس يمثل تجربة جديدة حيث كان مفترضاً أن يضم ٥٠ ٪ من العمال والفلاحين من أعضائه غير أن هذا الافتراض النظرى لم يكن كذلك فى الواقع كان هناك بالفعل عدد أقل من ٥٠ ٪ بكثير من الفلاحين والعمال الحقيقيين وكانت هناك كثرة من الأدعياء الفلاحين من الملاك وأعيان الريف وعمدها من الذين يلبسون الجلاليب الغالية فقط ليتوفر لهم مظهر الفلاحين ويظهرون بها فى الصور ، وهم فى الواقع يلبسون أفخر الملابس ويعيشون كل مظاهر الرفاهية يسعون من خلال عضويتهم لتدعيم مصالحهم الذاتية ومصالح أمثالهم ويمارسون الاستغلال على الفلاحين الحقيقيين من زراع أراضيهم وإن كانوا يرفعون أعلام الاشتراكية ويعلنون شعاراتها ولكنهم كانوا يسايرون فى حذر الاتجاه الذى كانت تمثله قيادة عبد الناصر وتعلنه فى إصرار .

ولقد شاهدت خلال عضويتى للجنة العضوية والطعون بالمجلس نماذج غريبة استطاعوا أن ينفذوا إما بالتحايل أو من خلال التعريف الواسع للعمال والفلاحين وهو التعريف الذى غيره جمال عبد الناصر بعد ذلك فى محاولة

لسد الثغرات وليصل العمال والفلاحون الحقيقيون إلى مواقع التمثيل لطبقاتهما ، من ذلك :

(١) العضو « . . . . » مدير عام بوزارة الخزانة كان بخدمة الدولة إلى أقل من شهر سابق على فتح باب الترشيح ثم أحيل إلى المعاش حيث يتقاضى أكثر من ٧٠ جنيهاً معاشاً شهرياً ثم سعى إلى أحد العمد من أصدقائه وأقاربه فأستأجر منه ثلاثة أفدنة وبوسائلهم الخاصة أثبتوه بالجمعية التعاونية واستخرجوا له بطاقة حيازة ثم اتخذ شقة نقل إليها تليفونه ليؤكد إقامته ورشح نفسه باعتباره فلاحاً ؛

(٢) والعضو « . . . » كان لواء بالجيش وأحيل للمعاش فى ١٩٦٢/٧/١٧ ثم عين مديراً للإنتاج بالمصنع الحربى ٣٣٣ ومع ذلك رشح عاملا .

(٣) العضو « ... » ابن أحد البشوات ووزراء ما قبل الثورة أنتخب على أساس أنه فلاح وطعن بأنه يملك ٦٠ فداناً وتمتلك زوجته ٣٩ فداناً ولكنه دافع بأنه تصرف بالبيع بعقود عرفية ثابتة التاريخ بوفاة أحد الموقعين عليها « بصمة ختم شاهد » وهى طريقة سهلة وتحايلية لإثبات التاريخ .

(٤) العضو « . . . . » أنتخب باعتباره فلاحاً وطعن على صفته على اعتباره أنه يمتلك أكثر من ٢٥ فداناً وأورد الطاعن بياناً وافياً لإثبات طعنه منها دعاوى صحة تعاقد أقامها العضو ولكن العضو دافع بأن حيازته ٦ ط ، ٢٤ فداناً ، هكذا ! مدعياً أنه ترك الدعاوى فأصبحت كأن لم تكن بسبب الوقف لأكثر من ستة أشهر .

(٥) العضو « . . . . » طبيب أنتخب على أساس أنه عامل وطعن عليه بأنه يملك أكثر من ٢٥ فداناً ودافع بأنه لا يملك سوى ١٩ فداناً .

(٦) العضو « : : : : : » أنتخب عاملا وطعن بأنه كان مأموراً للضرائب وأنه انضم للاتحاد الاشتراكي سنة ١٩٦٣ باعتباره فئات ، كما أنه كان مديراً لفرع شركة القاهرة للتأمين بطنطا ورغم كل ذلك قدم شهادة من النقابة العمالية بأنه عامل مقيد بها .

وهذه بعض الأمثلة للذين دخلوا المجلس وأنتخبوا على أساس تمثيلهم للعمال والفلاحين وغيرها كثير :

وكانت وسائل التحايل والتغطية القانونية كثيرة ومن ثم مثل العمال أطباء ومحامون ومحاسبون وكثيرون ممن يشق على العمال الحقيقيين الوصول إلى مكاتبهم ويتأدبون غاية الأدب فى مخاطبة سكرتيريهم .

على أن شخصية جمال عبد الناصر وقوة قيادته ووضوح اتجاهه وفكره كان يلزم كل هؤلاء بحدود لا يتعدونها فكانوا لا يقدمون مبادرات أو أفكاراً فى الاتجاه التقدمى ولكنهم لم يكونوا إلى حد بعيد عقبة. ولكن ضاعت على أى حال بوجودهم حكمة توافر ٥٠ ٪ حقيقية للعمال والفلاحين تستطيع أن تعبر عن مصالحهم هذه الفئات المختلفة وتقود فى الاتجاه التقدمى وتزيد الاندفاع إليه وتقدم مبادراتها وتخوض التجربة فى ميدان ليس لها سابقة تعرف عليه .

فقد عاشت أجيالا وأجيالا تقاد ويفرض عليها الرأى بتصارع الحكام حولها ويبتزون جهدها ومالها ولكن لا شأن لها بما يجرى ولا رأى . وفجأة وبعد ثورة ٢٣ يوليو تهيأت لها الفرصة لأول مرة ليكون لها صوتها ورأيها وتكون منها قيادتها وممثلوها . ومن ثم كانت فى حاجة إلى خبرة طويلة وتعرض كامل للمسئولية وأن تمكن من خوض تجارب عديدة من النجاح والفشل حتى تحصل على رصيد خبرة السنين الذى يتوافر للفئات الأخرى :

تعريف جديد للعامل والفــلاح :

ولقد دعا ذلك إلى معاودة النظر فى تعريف الفلاح والعامل وتحديده بشكل أدق واضح يمنع التسلل والتحايل .

وفى مايو سنة ١٩٦٨ وضع تعريف جديد هدف إلى اخراج حملة المؤهلات العليا سواء لهم نقابات مهنية أم لا من تعريف العامل يستثنى من بدأ حياته عاملا لمدة أربع سنوات على الأقل ثم حصل على مؤهل عال واستبعد من تعريف العامل من يعملون لحسابهم كالحرفيين والرأسمالية الوطنية لما لوحظ من أن معظمهم يقوم بتشغيل عمال لديهم واستقر تعريف العامل بأنه من يعمل لدى رب عمل سواء كان طبيعيا أو معنويا فى الحكومة أو القطاع العام أو القطاع الخاص لقاء أجر وأن يعيش من دخله الناتج من عمله اليدوى أو الذهنى وأن يكون دخله من عمله هو مصدر رزقه الرئيسى له ولأسرته وأن يكون منضماً لنقابة عمالية وألا يكون حائزاً على مؤهل عال من إحدى الجامعات أو المعاهد أو الكليات العسكرية وما فى مستواها مصرية أو أجنبية ما لم يكن قد بدأ حياته عاملا لأربع سنوات على الأقل ثم حصل على المؤهل .

أما الفلاح فهو من تكون الزراعة مهنته ومصدر رزقه الوحيد وكذلك الأعمال المرتبطة بها كتربية الماشية وأن يكون مقيماً إقامة مستقرة فى منطقة زراعته وألا يزيد ما يحوزه حيازة فعلية ملكاً أو إيجاراً هو وأسرته « الزوج والزوجة والأولاد القصر » عن عشرة أفدنة وألا يكون من الموظفين أو العاملين كالعمد والمشايخ وغيرهم . وألا يكون ممن حددت ملكيتهم بقوانين الاصلاح الزراعى وقد نص على الحيازة الفعلية حتى يكون الفلاح هو الزارع الفعلى .

وحين أشير إلى دور قيادة عبد الناصر التى كانت تعطى المؤشر الصادق والقوى والحاسم وتحدد الاتجاه بشكل قاطع وتأثير ذلك حتى على القوى التى صانعت النظام وتظاهرت بما أتقنت من شعارات ورفعت من لافتات، وحتى على الذين تسللوا مرتدين ثوب العمال والفلاحين . فلست أقلل من خطر تسلل تلك العناصر تحت عباءة الفلاحين والعمال ولكن فقط أحدد العوامل التى كان لها تأثيرها بدليل أنه بعد سنة ١٩٧١ وحين أعيد تشكيل البرلمان تحت اسم مجلس الشعب ووقع أيضاً التحايل على تعريف العامل والفلاح وبشكل أفدح وعاد للمجلس بعض الذين عرفتهم خلال مجلس ٦٤ ، ٦٨ حين أعيد انتخاب المجلس واحتوى تلك النماذج .ولكن كان عبد الناصر قد مضى وكان اتجاه الريح مغايراً وكان الحكم فى أكثر خطواته يؤكد الاتجاه لصالح ولحساب الطبقات والفئات الثرية والمالكة والطفيلية . لم يجد هؤلاء حينذاك حرجاً فى أن يظهروا فى صورتهم الحقيقية أكثر اندفاعاً ومبادرة وحماساً فى اتجاه اليمين والانتكاس بأية خطوة تقدمية تحمل المجلس بحماسهم وموافقتهم على عاتقه مهمة إصدار أفدح التشريعات « الانفتاح. — قوانين إيجارات الأراضى الزراعية التى زادت الإيجارات وأباحت طرد المستأجرين » ورفض فرض الضرائب على الحدائق — قوانين الاستيراد المخالفة للميثاق — القوانين التى تقلص نشاط القطاع العام وتطلق العنان للقطاع الخاص وتوفر له الامتيازات والحمايات خاصة للرأسمال الأجنبى والبنوك الأجنبية وغير ذلك .

ولقد غاب عن كثيرين حكمة تمثيل العمال والفلاحين بما لا يقل عن ٥٠٪ وشككوا فى جدواها ظانين أن مجالس التشريع وغيرها من التنظيمات الشعبية هيئات فنية تحتاج لخبرة وثقافة متخصصة وغاب عنهم أن وجود تلك العناصر بتمثيل صادق وصحيح فيه ضمان لاستمرار التطور الاجتماعى وحراسة واعية يقظة حتى لا يصدر أو يقع ما يهدد أو يهدر مصالحهم ومكاسبهم . .

وقد حدث عندما هيأ البعض قاعات مجلس الشعب للقوى المضادة للثورة خاصة الجانب الاجتماعى منها للهجوم على مكاسب الفلاحين والعمال والمطالبة بالرجوع فيها أن تصدت لهم جموع الفلاحين وأحدثوا لهم صدمة عنيفة جبنوا بعدها عن الاستمرار فى طريقهم إلى حين .

خطاب هام لعبد الناصر

كانت بداية افتتاح مجلس الأمة فى سنة ١٩٦٤ بداية مشجعة :

وكان خطاب الرئيس عبد الناصر قد ألقى فى افتتاح المجلس أقوى خطاباته فى تلك المرحلة وأحفلها بالآراء والاتجاهات السياسية ، تحدث عن المبادىء الستة للثورة التى استطاعت رغم بساطتها وبشكلها العام ورغم كل التحديات التى كانت تواجهها أن تكون . . سلاحاً للإنسان المصرى يكفل له النصر فى صراعه مع وحوش الأعماق ، وعن وحدة الحركة المعادية للاستعمار وضرورة خلق جبهة عريضة للحرية كانت بدايتها مؤتمر باندونج ثم ازدادت طولا وعرضاً بعد انتصار السويس ، ثم تحدث عن القضاء على الإقطاع وكيف كانت سلطة الحكم خلال السنوات التى تلت ثورة ١٩١٩ إلى ما قبل ثورة سنة ١٩٥٢ قد استقرت بصفة دائمة بين ١٦ أسرة مصرية من كبار ملاك الأرض ثم جاء قانون الإصلاح الزراعى فوزع حتى ذلك الحين ٩٤٤,٤٥٧ فداناً على صغار الزراع وارتفاع دخل الفلاح زارع الأرض نتيجة تحديد القيمة الإيجارية وبشر بالاتجاه إلى التجميع الزراعى على أوسع نطاق حتى يحدث تحول فى انتاجية الأرض يضاف إلى التحول الذى طرأ على ملكيتها وعرج إلى القضاء

على الاحتكار وسيطرة رأس المال فحدد بشكل واضح أن على أى ثورة تستحق هذه الصفة المجيدة أن تسأل نفسها دائماً : زيادة الإنتاج لمن ؟ ومن هنا جاءت قرارات يوليو الاشتراكية ، ونشأ القطاع العام وضمن بذلك الملكية العامة للجزء الأكبر من وسائل الإنتاج خصوصاً فى المجال الصناعى ثم أعطى تقييما للمرحلة السابقة مشيراً إلى تجارب الديمقراطية التى كانت تتماشى مع تطور مرحلة التحول العظيم وتساير خطاها وقال « وكنا نستطيع أن ننكص عن قبول تحدى العصر نكتفى بعد ٢٣ يوليو بتغيير فى شكل الحكم لا يصل إلى المضمون هروباً من فداحة المهمة التى تنتظر كل من يتصدى للتغيير العميق لأوضاع المجتمع وكان يمكن أن تشدنا الواجهات الشكلية للديمقراطية ولقد كدنا أن نقترب من هذا المنزلق سنة ١٩٥٤ ناسين أن الثورة السياسية فى أى مجتمع هى تعبير خارجى عن مواقع القوة الاقتصادية . . . الخ « كذلك كان يمكن أن يضللنا فى هذه الظروف مظهر الرخاء عن جوهر الرخاء . إن الرخاء للقلة على حساب الكثرة فى المجتمع صدام فى داخله لا يمكن تجنبه ولا ضمان لسلامته فضلا عن عدم أخلاقيته ومنافاته لكل مبدأ إنسانى بل كل حق إنسانى .. » كانت هناك قوى خارجية تشعر بالخطر عليها من الأمل ومن الميلاد الجديد كان هناك الأعداء الثلاثة للثورة « ـ الاستعمار ـ إسرائيل والصهيونية والرجعية العربية» التى لم تر فى الثورة فى البداية إلا أنها نظام للحكم قوى وقادر وتصورت قوته وقدرته سلطة فى خدمة الأمر الواقع وتدعيمه ، فلما وجدتها قوة وقدرة على التغيير الاجتماعى بدأ الانقسام فى العالم العربى وشنت الرجعية العربية على الثورة أخطر هجماتها منذ الانفصال . . . ثم استطاعت ثورة اليمن أن تقلب الدفة وأن تعيد زمام المبادرة إلى قوة الثورة العربية وأن ترغم الرجعية على التزام مركز الدفاع .

وقال وبشكل محدد وواضح وهام أننا خرجنا من لقائنا المر مع الضمير

الوطنى لأمتنا ومطالبه ومواجهتنا الشجاعة للأعداء الثلاثة خرجنا بشىء هام هو الوضوح الشامل . لم تعد جزيئات المشاكل أمامنا معارك متفرقة وأصبحت الكليات مرتبطة متماسكة تكاد أن تكون فى متناول أيدينا قوانين للحركة الاجتماعية والسياسية تمد أثرها من مرحلة التحول العظيم إلى مرحلة تليها هى مرحلة الانطلاق العظيم . على سبيل المثال لم تعد إسرائيل فى مواجهتنا شيئاً والاستعمار من حولنا شيئا آخر يختلف ولقد كانت هناك محاولات للتجزئة تريد تفتيت المشاكل وتصور بالوهم أن إسرائيل هى مشكلة لاجئين تحل فلايبقى من قضية فلسطين شىء وتصور بالوهم أن القوة التى صنعت إسرائيل يمكن أن تكون صلة بيننا وبين إسرائيل أو حكماً أو طرفاً محايداً وتحطمت هذه الأوهـام . . . الخ .

وعن الأوضاع الداخلية تحدث عن الفترة التالية للميثاق وما شهدته من إجراءات هائلة تمثل الخطوة النهائية فى تصفية التحالف الحاكم القديم للرجعية المتحالفة مع الاستعمار وتصفية امتيازاتها الموروثة قال « ولم يكن هناك عداء ضد فرد أو ضد أسرة وإنى لأقول أمامكم صادقاً أننى وقفت طويلا بالتردد أمام القرار بفرض الحراسة على عدد من الأفراد من هذه الطبقة التى مكنتها ظروف عديدة من احتكار الغنى على حساب جماهير الشعب ، كنت أدرك أنهم بشر إلى جانب كونهم طبقة ، ولقد كان هدفى أن أصفى الطبقة ولكن أن يبقى لكل فرد من أفرادها كرامة المواطن وحقه فى الحياة طالما التزم بواجب المواطن — ولقد حاولت قدر المستطاع تخفيف أثر التغيير عليهم لكنى أرى بحق أن شريعة العدل لابد أن تأخذ طريقها ولست أريد أن أعد الأرقام فى تبيان ما كان الحال عليه ولكن لا أتصور ولا أظن أحداً يتصور معى أن المجتمع الذى نعيش فيه كان يمكن له أن يتحمل وجود مائة أسرة مصرية وأجنبية وصل ما تملكه وما استرد منها بالتأميم وبالحراسة والإصلاح الزراعى ما تصل قيمته

بغير مبالغة إلى ١٠٠٠ مليون جنيه ؛ ثم حدد ملاحظتين أولاهما : أن نرى بالتسامح أننا لم نكن ضد الأفراد وإنما كنا ضد الامتياز الطبقى وبالتالى فإن صفحة جديدة يجب أن تفتح أمام الجميع بغير تمييز . والثانية : أنه ينبغى علينا مهما كان الثمن ألا نسمح بظهور طبقة جديدة تظن أن الامتيازات إرثاً لها بعد الطبقة القديمة وعلينا أن نقاوم هذا الانحراف ونقوضه ونثور عليه إذا اقتضى الأمر .

وفى المجال العربى بين أننا نتعاون مع الجميع بقدر استعدادهم للتعاون ولكن لا وحدة إلا وحدة الهدف ، وضرب لذلك مثالين إذ فوق كل المشاعر والعواطف أنه على أثر مناقشات الوحدة مع العراق وسوريا سنة ١٩٦٢ لم تتردد مصر فى فتح باب المناقشة بغير قيد أو شرط وحين أحست بأنه لا تجمعها بحكومات ذلك الحين وحدة فى الهدف لم تتردد فى أن تعلن فى شجاعة الاعتذار فى غير خداع للنفس ولا الغير عن إتمام مشروع الوحدة . ومن ناحية أخرى فإنه عندما تزايد الخطر الإسرائيلى بالاتجاه إلى مشروع مجرى نهر الأردن سارعت مصر بدعوة كل من يريد التعاون معها لمواجهة الخطر واستقبلت بالترحاب كل الذين رغبوا فى التعاون برغم أية اختلافات اجتماعية .

وحدد لما سماه مرحلة الانطلاق . . العظيم أهدافاً ثلاثة كبيرة :

أولها : التنمية المتواصلة خلال خطة شاملة لمضاعفة الدخل مرة تليها مضاعفة ثانية تتخذ أساسها من تنمية المضاعفة الأولى .

وثانيها : هدف الديمقراطية وتوسيع إطارها باستمرار وتعميق مضمونها . استكمال بناء التنظيم السياسى لقوى الشعب العاملة تعمل بواسطته لضمان أن تبقى السلطة السياسية فى يدها باستمرار لا تخرج منها إلى يد غيرها . . . ذلك هدف أى تنظيم سياسى بما فى ذلك الأحزاب . .

وثالثها : تحقيق الوحدة العربية الشاملة « إن الثورة الاجتماعية والسياسية التى تجرى هنا فى القاعدة وبين الطليعة لا تحدث فى عزلة عن الأمة العربية وإنما هى تجرى على مرأى منها وعلى صلة وثيقة بوحدتها . ولربما كانت من هنا كل المشاكل التى تعانيها هذه القاعدة مع القوى المعادية للوحدة العربية وللثورة العربية طريق الوحدة وبابها . . الخ . . . على أنه من المهم بنفس المقدار وإن نص أن الطريق والباب كليهما ليس معبراً لتصدير الثورة . إن الثورة ليست بضاعة قابلة للتصدير . وإنما الثورة الحقيقية تنبع من أعماق كل وطن عربى ومن واقعه وحذر فى نهاية خطابه من الاعتماد على الفرد « إن الشعب يجب أن يبقى سيد كل فرد وقائده، إن الشعب أبقى وأخلد من كل قائد مهما بلغ اسهامه فى نضال أمته ولئن كانت مرحلة التحول العظيم قد حتمت تركيز مثل ما كان فى يدى من السلطات لمواجهة القرارات الحاسمة فأنا أقول لكم إننى اليوم أشعر بسعادة غامرة وأنا أرى هذا المجلس الموقر بجانبى يحمل نصيبه التاريخى من المسئولية ويواجه التبعات المتزايدة والمتسعة لمرحلة الانطلاق العظيم .

ثورة عبد الناصر وحده

ولقد آثرت أن أنقل فقرات كثيرة من ذلك الخطاب الذى يثير فى خواطرى الآن أموراً كثيرة . . . يثير فى خاطرى ما كان يكابده عبد الناصر من معاناة وصراع بعض قوى الحكم التى كانت تشاركه وتمثل اتجاهات اجتماعية بعيدة كل البعد عما كان يعتقده وعما يحقق آمال الجماهير ولديهم مع ذلك تصورات قاصرة ولقد كشفت الأيام مما نشرته الصحف وصورته كثير من الكتيبات التى شهدتها أيام ما بعد عبد الناصر وعلى لسان بعض الذين حملوا معه وبجانبه المسئولية أنه وحده صاحب الفكر التقدمى والاجتماعى والانحياز للفقراء والكادحين وصاحب الإصرار على الخطوات الاجتماعية التى تمت وصاحب التصور الواضح لإقامة المستقبل والذى يصر ويناضل لتحقيق آمال الجماهير وبناء المجتمع الاشتراكى ، ومن ثم فإن الثورة الاجتماعية هى بحق ثورة عبد الناصر وحده ومعه الشعب ومن الغريب أن البعض هاجمه من هذه الزاوية ويتفاخرون بمواقفهم . . بل إن السادات أعلن أنه لو تولى الحكم من سنة ١٩٦١ لما فعل غير ما فعله بعد سنة ١٩٧١ وقال إن عبد الناصر أخفى عنه قرار تأميم قناة السويس وأنه قال لعبد الناصر بعد ذلك حسناً فعلت لأنى كنت سأعارض التأميم ، بل وقد

بلغ ببعضهم الإسراف على أنفسهم أن ظنوا أنهم وقد شاركوا فى الإعداد للثورة وقيامها وأن ذلك يعطيهم حق هدمها والانضمام إلى فلول الرجعية والانتهازية للتنكر للثورة والتهجم عليها والمشاركة فى الموكب الهزيل المهاجم لعبد الناصر . .

وقد هيأ نظام السادات كل الظروف واتخذ كل الإجراءات وحقق أكبر التحولات وبأسرع الخطى للانحراف عن طريق الثورة والسير عكس أهدافها وتشويه ما حققت من انجازات وتدميرها ، كما يثير فى خاطرى ما جرى تحت اسم الانفتاح الاقتصادى بدعوة رأس المال الأجنبى بغير حدود أو قيود وفى ظل امتيازات واعفاءات تذكرنا بعهد الامتيازات الأجنبية ورعاية للرأسمال الخاص وفرض توسعاته ومنحه العديد من الامتيازات وعلى حساب القطاع العام واقتطاعاً من مجالاته التى أفرده بها الميثاق . ويجرى ذلك كله تحت شعار زيادة الإنتاج وغاب عن أصحاب الدعوة المضللة السؤال الذى طرحه عبد الناصر الإنتاج لمن ؟ هل هو للشعب العارق العامل الكادح أم لقلة من أصحاب رؤوس الأموال والمتكسبين بلا عمل وعرق ؟

كما غابت عنهم التفرقة بين جوهر الرخاء ومظهر الرخاء ، ليكون للقلة على حساب الكثرة مما يؤدى بالضرورة للصدام فضلا عن عدم أخلاقيته ومنافاته لمبادىء الإنسانية وقد تأكد ذلك مما وقع نتيجة سياسة الانفتاح من تغيرات أتاحت للقلة على حساب الكثرة ثراء وتنعما ، مما تنبهوا له مضطرين وبدلا من إعلان فشل تلك السياسة وما جرته على الاقتصاد من ويلات فرقوا بين انفتاح استهلاكى وآخر إنتاجى ، ولا زالت القوى المسيطرة اقتصادياً والتى أتاح لها السادات أن تعود أكثر ضراوة وشراسة وأكثر حذراً أيضاً مما كان قبل ثورة ٢٣ يوليو لا زالت مقاومتها ضارية وعنيفة .

بين الماضي . . . والحاضر

كما يثير في خاطري شجاعة عبد الناصر وصراحته إذ لم يكن يرفع شعاراً وينفذ نقيضه فلم يرفع شعار المؤسسات والديمقراطية ثم يضعها كلها على الرف ... تبرم كل الأمور وتعقد أخطر الاتفاقيات وتوضع السياسات وتتخذ أجسم القرارات من وراء ظهرها ولا تسمع بشيء منها إلا بعد تمامه وإبرامه ويجرى كل ذلك تحت ضجيج من شعارات الديمقراطية وحكم المؤسسات .

يقول عبد الناصر إن الفترة السابقة على سنة ١٩٦٤ شهدت أنماطاً من الديمقراطية تتناسب مع تلك المراحل وأنه قد تركزت في يده سلطات كثيرة لمواجهة القرارات الحاسمة في مرحلة التحول العظيم وأمل في أن تنتقل هذه السلطات لمجلس الأمة والاتحاد الاشتراكي بعد إعادة بنائه . لم يتمن ولم يزعم غير الواقع ولم يتخف وراء شعارات ومهما يكن الخلاف مع منطقه أو معارضته فإنه لا يمكن الاختلاف على احترامه وتقدير شجاعته وإخلاصه وحرصه على عدم خداع الشعب .

كما يثير أيضاً في خاطري منظر تمزق الأمة العربية وانعزال مصر عن

النضال العربى وانعزال العرب فى عجز عن مصر . والتجارة السياسية بآمال الوحدة العربية حين رغبها السادات مجرد ورقة ثم أهدرها قيمة ومضموناً وحركة . ولعله لا زال فى الذاكرة الأقوال المضللة التى نشرها الحاقدون والمعادون لعبد الناصر وثورة ٢٣ يوليو بعد مايو سنة ١٩٧١ ورددها السادات من أنه تسلم تركة مثقلة بدعوى تمزق الأمة العربية . وذلك رغم أن عبد الناصر وحتى لحظة وفاته كان فى قلب المعركة العربية مجمعاً للعرب وقائداً لنضالهم ومداوياً قصورهم وتقصير بعضهم أحياناً كثيرة فى حين مات السادات ومصر مقطوعة العلاقات مع جميع الدول العربية، والجامعة العربية ولأول مرة فى تاريخها خارج مصر :

لقد جرنى الحديث إلى ما قد يبدو بعيداً عن السياق ولكنى أشعر أنه ربط واجب بين الماضى والحاضر والذى أعيد فيه كتابة هذه المذكرات .

على أنه كما قلنا كان هذا الخطاب بداية جادة لعمل المجلس وتحديدا لمهامه وإنارة لطريق العمل أمامه . وكان وقع الخطاب عظيما ومؤثرا فى الأعضاء الذين أقبلوا بجد وأمل على التجربة الجديدة .

ولكن توالى العمل بعد ذلك لم يكن فى حجم الأمل .

السادات رئيساً لمجلس الأمة

كانت البداية انتخاب رئيس للمجلس وكان أنور السادات هو المرشح الوحيد وكان معروفا حتى قبل إجراء الانتخابات أنه رئيس المجلس المنتظر وكان هو متخذا هذه الصورة منذ كان وكيلا لمجلس الأمة سنة ١٩٥٦ . ثم رئيسا له ، وظل البرلمان أحد مسئولياته سواء كان المجلس قائما أو غائبا وظل مكتبه كما ظلت هيمنته كاملة على المجلس باستمرار . وبنفس الصورة تم اختيار وكيلى المجلس وكان لذلك رد فعل خفى فى نفوس الأعضاء إذ بدأوا ممارستهم الديمقراطية بالتعيين ، ولكن هل كان من سبيل إلى غير ذلك ؟ لو أن تنظيما أو تنظيمات سياسية هيمنت على عملية الانتخابات أو ساهمت فى تزكية المرشحين أو كان الأعضاء منضوين تحت لواء تنظيم سياسى يرتبطون بمبادئه ويلتزمون قبله ليسر ذلك فوز مرشح أو أكثر لهذه المناصب بالانتخاب ولكن مجلس الأمة قام بالانتخاب فى وقت لم يكن الاتحاد الاشتراكى قائما بشكل فعال ومنتج ومستكملا كل هيكله .

ومن ثم لم يكن لدى الأعضاء شعور الانتماء أو الالتزام وكان المجلس فى حقيقته مجموعة أفراد متباينين فكرا أغلب الأمر ، وقليل منهم من يعرف

خارج دائرته أو محافظته ومن ثم فإن إطلاق الترشيح كان لو تم يقوم على أسس عشوائية ومع ذلك كانت تلك بداية امتدت بعدها إلى رئاسة اللجان .

على أن النشاط دب فى المجلس وبذل الأعضاء وكثير من الفلاحين والعمال الذين كان أحدهم يبدو فى بداية عمل المجلس مرتديا ومعتدا بزيه الرسمى كعامل فى إحدى شركات النقل . بذل هؤلاء جهودا مشرفة ولكنهم كانوا يعملون كأفراد ينطلقون من مواقفهم وأفكارهم الذاتية ومن ثم جاءت مساهمتهم بالرأى فى أغلب الأحوال فى حدود المشاكل الاقليمية والمحلية والصغيرة أحيانا مما يقع فى أحسن الأحوال فى اختصاص المحليات أو الأجهزة التنفيذية المحلية ولكن كانت تلك هى حدود قدرات الأعضاء المتاحة فى غيبة تنظيم سياسى يمدهم بالمعرفة إلى مجال الاهتمام والمشاركة فى المشاكل القومية والمصالح الأساسية العامة على أسس من الوعى والمعرفة والقيم :

وكان نصيبى ضئيلا فى بداية الدورة الأولى للمجلس فلم يكن لى معرفة مسبقة برئيس المجلس ووكيله وكانت الكلمات تتاح للمعروفين لهم « والمضمونين » وسبب لى ذلك حرجا شديدا فى مواجهة أبناء دائرتى وزملائى . . كيف تمضى الجلسات وتبحث المواضيع ولا يسمع لى فى المجلس صوت ؟ .

كيف قبلت الصمت وأنا الذى صناعته الكلام ؟ ولم يكن أحد يعلم أنى لم أكف عن طلب الكلام فى كل مناسبة ولكن أحدا لم يستجب لى ولم أتمكن من المنبر مرة واحدة . وضقت ذرعا بهذه الحال وتوجهت مرة إلى مكتب سيد مرعى وكيل المجلس فى ذلك الحين فوجدته غاصا بالأعضاء ولم يكن من عادتى التردد على المكاتب ووجدته يملى لبعض الأعضاء والعضوات نقاطا يتكلمون بها فى المجلس . فلما خلوت إليه ابتسمت وقلت له رأيتك تجهد

نفسك وتملى على الأعضاء كلمات يتحدثون بها فى المجلس فى حين أننى صناعتى الكلام وقادر عليه ولم أوفق مرة لإجابة طلبى ثم عرفته نفسى فآنس لكلماتى وكانت هناك مناقشة جارية فى المجلس فى ذلك اليوم قدمت فيها طلبا للكلام ولم يستجب لى كالعادة فالتفت إلى وقال مبتسما توجه إلى قاعة الجلسة وستدعى الآن للكلام .

وأرسل ورقة للسادات الذى كان يرأس الجلسة وتوجهت للقاعة وما لبث أن دعيت للكلام لأول مرة :

عبد الناصر ومجلس الأمة

كان الرئيس عبد الناصر حريصا على نجاح التجربة وكان يحب أن ينطلق المجلس ويمارس مسئولياته وكان يقول « إننا لا نريد أن نكلبش المجلس لأسباب عدة فعندما جاء هذا المجلس قيل أنه سيكون مجلس نمر وقيل أنه سيحدث ضغط من الحكومة على المجلس وقد سمعنا كل هذا الكلام ولذلك يجب أن يأخذ المجلس وضعه كمجلس نيابى بمعنى أن يتكلم فيه كل من يريد الكلام » ، ولقد وقف عبد الناصر طويلا فى مواجهة الآراء والمحاولات التى أرادت أن تؤثر على عمل المجلس أو تقدم على إجراء من شأنه فى تصوره « هدم المجلس » وذلك عندما نوقش موضوع انتخابات دمنهور (١) والتى صورها أحد أعضاء الأمانة العامة فى ذلك الحين بأنها معركة ضد الحكومة : ولكن عبد الناصر يرد بأن المحافظ قد اتخذ جانبا فى المعركة وكان المرشح الآخر يخرج إلى الجماهير ويقول لهم أن الإدارة ضده والمحافظة ضده ، ويصر عبد الناصر فى مواجهة كل المحاولات على احترام الدستور وترك الأمر للجنة

(١) كان العضو محمد عبد الشافى قد نجح فى انتخابات تكميلية لدائرة دمنهور ووقف ضده محافظ البحيرة حينذاك ومجموعة من أعضاء مجلس الأمة ثم واصلوا الحملة عليه بالمجلس والاتحاد الاشتراكى ورفض عبد الناصر الاستجابة للحملة وأدان أساليبهم وأصر على ترك الأمر للجنة المختصة بالمجلس .

الطعون بالمجلس ، ولكن ما كان يريده عبد الناصر ويتصوره شيء وما جرى شيء آخر ، فقد كانت رئاسة المجلس تقبض بقوة على المجلس وتختار للكلام من تريد وتضمن من سيقول فى الاتجاه الذى تريده خاصة فى المواقف الهامة ولم تسمح بأى استجواب لأن يرى النور بل كانت أكثر الأسئلة الحرجة تسوى وتحبس فى الأدراج ؛

وكان الكثير من أعمال المجلس والتقارير ذات الطابع السياسى تجهز وتعد فى أمانة المجلس مسبقا . بل إن اللقاءات التى كانت تتم فى صورة هيئة برلمانية مع الرئيس عبد الناصر كان يعدها السادات مسبقا وترسم حدودها ويحدد المتكلمون بل ويتم الاطلاع على ما سيقولون أحيانا . . . وكان الرئيس عبد الناصر يضيق بهذا الشكل فيفتح المناقشات بلا قيود وينحى أكثر الأوراق والأسئلة المعدة مسبقا ويخوض كل المواضيع بلا حساسيات .

لقد كان العيب الكبير والرئيسى هو أن عبد الناصر بتفكيره واتجاهاته الاجتماعية والسياسية كان فى واد وكثير من الذين يوكل إليهم التطبيق فى واد آخر ، ولم يكن بمستطاع أن يحمل كل المسئوليات ويحيط بكل التفصيلات عند التنفيذ .

لقد كان يعرف هذه المشكلة وكان يحاول حلها ويدعو إليه بإلحاح «يجب أن توجد قيادات اشتراكية تسلك سلوكا اشتراكيا وتناضل من أجل التوعية الاشتراكية ومن أجل تثبيت الاشتراكية » .

العواصف

ولقد اختارني زملائي من أعضاء مجلس الأمة عن محافظة دمياط ممثلا لهم في اللجنة التنفيذية للهيئة البرلمانية والتي عقدت عدة اجتماعات لبحث دور الهيئة البرلمانية ولجنتها التنفيذية وعمل المجلس بصفة عامة في ابريل سنة ١٩٦٥ أي بعد دورة كاملة للمجلس .

وقال السادات رئيس المجلس ضمن كلام طويل — أنه في تقديره منذ افتتح المجلس وهو يسير فعلا بحرية مطلقة يقول كل عضو ما يشاء وما يريد « وفي الوقت ذاته أنبهكم إلى هذا وأقول هذا الآن بمنتهى الصراحة لأن هناك فعلا بعض اتجاهات رأيتها وربما وأنا فوق المنصة أرى أكثر منكم وأحس أكثر من الكلمات أو من الأعضاء أن هناك بعض الأعضاء مشدودون للتيار القديم، نحن لا نريد إبراز العضلات بل نريد أن تكون أعصابنا هادئة ونكون واثقين من أنفسنا ومن نظامنا ولا نبرز عضلاتنا إلا إذا وجد حقيقة خطأ فنقول عندئذ ما نريد ولكن إبراز العضلات لمجرد أننا نخشى أن يقول الناس خارج المجلس

ـ وقد حصل هذا فى أول قيام المجلس أن الناس تقول جايبنكم ثمر و . .
و . . و . . كنا سنقع فى أخطاء كثيرة لولا أن الله سلم . . . الخ » .

ومما يلاحظ أن هذا المنطق ظل السادات يردده فى مناسبات مختلفة فيما بعد فى مواجهة المعارضة والأحزاب .

وطبعا ليست هناك حدود واضحة بين ما تراه رئاسة المجلس إبرازا للعضلات وما تراه مناقشة ونقدا بل غالبا ما يكون إبراز العضلات من جانب رياسة المجلس نفسها .

وفى اجتماع يوم ٢٧ أبريل سنة ١٩٦٥ (١) قلت محذرا من أن تنزلق اللجنة إلى الحد الذى يمثل نوعا من الحجر أو نوعا من الولاية على ممارسة كل عضو لحقه أو ممارسة المجلس كمجلس لحقوقه وأن هذه المسألة يجب أن نفكر فيها بعمق وبحذر فى الوقت نفسه » ثم أثرت مشكلة هامة تتعلق بقيام اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى فى ذلك الحين بإقرار مشروع قانون تخفيض إيجارات المساكن وكان إقرارها للمشروع بتفصيلاته ثم عرض المشروع على المجلس وتساءلت ما هو موقف المجلس إزاء ذلك وهو جزء من الاتحاد الاشتراكى ومنبثق عنه فهل يتصور من المجلس أن يعارض الجهة الأم ؟ و هل يتعارض ذلك مع ضرورة أن يتكلم العضو بحرية وأن يبدى رأيه سواء معارضة من حيث المبدأ أو من حيث التفاصيل وطلبت بأن توضح هذه النقطة فتحدد النقاط والحدود التى يتحتم فيها الالتزام بقرارات الاتحاد الاشتراكى والحدود التى يملك فيها المجلس الأعضاء حرية الحركة . وقلت :

---

(١) ص ٢٠ وما بعدها من محضر ذلك الاجتماع .

ـ « أننا يجب أن نتجرد قليلا ونقول بالضبط ما نسمعه فى الخارج عن دور مجلس الأمة ويخيل إلى ان مهمتنا هنا فى الهيئة هى آن نعمل على آن نقوى إيمان الناس فعلا بالدور الذى يجب أن يقوم به مجلس الأمة ولا يكون « ترانزيت » أى معبرا لما تريد الحكومة ولذلك فإن الصورة التى تتبعها الحكومة فى التشريعات او الأعمال التنفيذية التى تقوم بها والتى ستعرض على المجلس صورة ترسم فى ذهن الناس بأن العمل الأول والأخير هو عمل الحكومة ، حتى أن الصحافة تقول إن المجلس سيقرر الليلة الموافقة على القانون الفلانى . : إننى وأنا قادم فى القطار قرأت الجريدة فعرفت أنى قادم للموافقة على هذا القانون ثم أعود إلى بلدى » ثم عرضت لأسلوب الحكومة وعرض التشريعات على اللجنة التنفيذية وقلت : « هذه مسائل أعتقد أنها من مهمة اللجنة هنا تحديدها حتى تتضح ، لأنى أعتقد أن الناس يعلقون أملا على المجلس ومن مهمتنا أن نؤكد أن هذا الأمل فى محله وأن المجلس له مهمة ومهمته واضحة ، ومهمته يجب أن تؤدى فعلا وأنه ليس مجرد شكل » وفى اجتماع ٢٧ من أبريل سنة ١٩٦٥ عرضت مقترحات محددة وتصور لعمل الهيئة البرلمانية ولجنتها التنفيذية وعرضت سؤالا « نفرض أن الحكومة لم تتفق مع الهيئة البرلمانية فى الرأى ومع ذلك أصرت الحكومة على عرض المشروع على المجلس فما الحل ؟ فرد أحد الأعضاء قائلا الفيصل هنا هو رئيس الجمهورية فعقبت قائلا « يجب ألا نكون عاملا من عوامل توريط المجلس فى الأخذ برأى الحكومة » .

كانت تلك نوعيات من المناقشات التى تجرى والآراء التى تطرح ولكن كانت جلسات تلك اللجان مغلقة لا تذاع ولا تنشر ومن ثم لم يعرف بها الكثيرون على أهمية ما تحوى من مناقشات وما تثير من دلالات ومؤشرات .

نظرية الفصل بين السلطات :

كان الشعار المرفوع هو نبذ مفهوم الفصل بين السلطات الذى كان يسود الحياة السياسية قبل الثورة وحلول مبدأ التعاون بين السلطات ولكن فى صورة غامضة وفضفاضة ليس عليها اتفاق بين كل الذين تبنوا الشعار وتكلموا به ونقطة الضعف كانت دائماً وراء كل ذلك تكمن فى عدم قيام التنظيم السياسى الفعال وممارسته لدوره ، فنظريا : التنظيم السياسى «الوحيد» يقود العمل الوطنى ، يضع السياسات ويراقب التزام أجهزته (التشريعية » و « التنفيذية » المجلس والحكومة بها وسلامة تنفيذها . وأنه يفرخ القيادات والكوادر ويربيها . أما عمليا فالتنظيم السياسى غائب وعلى حد قول عبد الناصر فى اجتماعه بالأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى فى أواخر سنة ١٩٦٤ وأوائل سنة ١٩٦٥ « أنا أعتبر أنه لا يوجد اتحاد اشتراكى حتى الآن . . . »

والحكومة تعمل بكامل سلطاتها وتدعم اجراءاتها وخطواتها بقرارات من اللجنة التنفيذية العليا والواقع أن الفترة التى جرى فيها الحكم فى غير وجود تنظيم سياسى فعال وحقيقى وفى غيبة البرلمان قد خلق لدى الأجهزة التنفيذية ، وبعض الوزراء روح التمرد على الخضوع للمنظمات الجماهيرية والإقرار لها بدور رئيسى وتمكينها من أن تخوض تجارب الخطأ والصواب . . كما أنه عند انتخاب المجلس لم يكن الأعضاء أيضاً على درجة من القدرة النضالية بحيث ينتزعون هم حقوقهم انتزاعاً ، ويكابدون فى سبيلها وذلك لغيبة التنظيم السياسى ولأنهم بالتالى يعملون كأفراد وكذلك لغيبة المفهوم الواضح والتباس الأمور فى كثير من الأحيان ولكنى أقرر أنه جرت بالمجلس محاولات كثيرة واجتهادات مشرفة وكانت فى رأيى بداية طيبة وموفقة كنت أؤمل من وراء استمرارها خلق كثير من التقاليد والقيم التى تتهذب وتصقل باستمرار التجارب والممارسات بل باستمرار الخطأ وتصويبه .

مواقف من مجلس الأمة

عاصر مجلس سنة ١٩٦٤ والذى دخلته نائباً عن فارسكور لأول مرة فترة من أهم الفترات فى نضال الشعب المصرى ومعاركه الخارجية والداخلية .

فقد بدأ مع نهايات الخطة الخمسية الأولى وهى أول خطة اقتصادية واجتماعية فى ظل الثورة وكتب عليها من بعد أن تكون الأخيرة حتى الآن وكانت آثارها ونتائجها لو اكتملت ولحقتها الخطة الخمسية التالية والتى كان مقدراً أن يتضاعف بها الدخل القومى سوف تحقق قفزة كبيرة وتطوراً هاماً وجاء توقيت عدوان سنة ١٩٦٧ متلازماً مع نهاية تلك الخطة وبداية الإعداد للخطة التالية لتعويضها ولتلتهم الحرب نتائجها .

وعاصر المجلس تصفية الاقطاع ومعركة كمشيش وما صدر من تشريعات وجرى من مناقشات وأحداث كما عاصر الاصطدام مع الاخوان المسلمين سنة ١٩٦٥ وما صدر بصدد ذلك من تشريعات وتحويل مجرى النيل وإنشاء النوبة الجديدة ونقل أهالى النوبة إليها واستصلاح آلاف الأفدنة بما يتبعها من وسائل رى وصرف وشبكة طرق وتوزيعها عليهم :.

وكذلك تطوير قوانين الإصلاح الزراعى واستصلاح الأراضى وعاصر حرب اليمن . .

وأخيراً عاصر أكبر حدث وأعنفه وهو هزيمة سنة ١٩٦٧ وما تبعها من أحداث وأوضاع وآثار فى شتى المجالات . .

كمشيش :

تقدم أكثر من عشرين عضواً من مجلس الأمة بطلب لمناقشة الجوانب السياسية لحادث كمشيش وقد اشترك عدد كبير من الأعضاء فى المناقشة وقد رأيت من المناسب أن أسوق بعضاً منها لعل قارئى يربط بين المواقف وما تحدث فيها الأيام من تبديل . .

فى جلسة ٢٤ مايو سنة ١٩٦٦ قال العضو صبرى القاضى أن جريمة كمشيش ما هى إلا ظاهرة متكررة تبين لنا أن القوى الرجعية ما زالت فى حاجة إلى الكثير من الجهد وأننى أقول للحكومة من فوق هذا المنبر أننا على استعداد لكى نؤيد ونوافق فوراً على أى تشريع من شأنه أن يمكنها من التصدى والحركة السريعة للضرب بقوة لتطهير الجيوش الرجعية والإقطاعية من أجل ثورتنا . .

وقال العضو علوى حافـــظ :

على مسرح الحياة تدور معركة مصير بين قوى تقدمية تؤمن بالسلام وتؤمن بالحرية وتؤمن بالإنسان وأخرى رجعية تؤمن بالنفوذ والحديد والنار والسلب والنهب وتؤمن بملكية الطبقة للناس هذه المعركة تدور اليوم بين القوى التقدمية والقوى الرجعية هى صورة للمعركة الدائرة فى المجتمع المصرى والعربى

والعالمى ، إن طبقة الاقطاع لها تاريخ فى مجتمعنا المصرى وحين نرجع القهقرى مع عجلة التاريخ بالتحديد فى سنة ١٨٨٢ بداية الاحتلال الأجنبى بعد معركة القصاصين حيث كسر الجيش المصرى القوات الإنجليزية خذلت الخيانة الجيش فى معركة التل الكبير وقد كتب أحمد عرابى فى مذكراته بخط يده وثيقة الاتهام ضد الاقطاع فى مصر فذكر أن الخديوى توفيق بعد أن رأى تغلب الجيش المصرى على القوات الإنجليزية بعث بوفد من الأعيان وعلى رأسه محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب آنذاك ليقابل الضباط الخونة ويطلب من الفلاحين وبعض الخونة من عمد تلك المنطقة مساعدة جيش الخيانة على جيش التحرير وتعاون فى ذلك مع أحمد عبد الغفار عمدة تلا والسيد الفقى هؤلاء الخونة الذين تعاونوا مع جيش الاحتلال وقاموا بتوزيع المنشورات التى مهدت لهزيمة القوات المصرية وتثبيت أقدام الاحتلال وإذلال الشعب فتملكت أسرة محمد على ثروة الشعب واستطاعت أن تذل رقاب المصريين وقد كوفىء السيد الفقى على ذلك بثمانية آلاف فدان وكوفىء أحمد عبد الغفار باثنى عشر ألف فدان ثمناً للخيانة . .

ثم قال . . . وبعد أن بدأنا فى بناء المجتمع الاشتراكى الكبير نفاجأ اليوم بأن الاقطاع هو الاقطاع والخيانة هى الخيانة ولكنها تستعمل أسلوباً جديداً هو أسلوب الدم إنها ثورة دموية يعلنها الاقطاع فى كمشيش ضد من يدافع عن الفلاحين وضد من يدافع عن أصحاب الأرض الشرعيين يجب أن تدق ساعة العمل الثورى مرة أخرى يجب أن نقوم بحركة ثورية ويجب أن تجرى تصفية جذرية وشاملة لكل جيوش الاقطاع وإننى مغتبط كل الاغتباط بقرار تشكيل لجنة خاصة لتصفية جيوش الاقطاع فى الريف ثم اقترح عدة توصيات منها إلغاء نظام المزارعة والمشاركة وعزل الاقطاعيين وعملائهم عن الريف وتجميعهم فى معسكرات للعمل لينتقلوا من مجتمع العاطلين بالوراثة إلى مجتمع العمل .

ومنها إضافة عقوبات التجريد من الملكية والتشهير والجلد والاعدام كما اقترح تغيير اسم كشيش إلى قرية صلاح حسين وتمليك قطعة أرض لزوجته السيدة شاهندة .

وختم كلامه بقوله « نحن نقول لجمال عبد الناصر من مقاعدنا ومن مقاعد قوى الشعب العاملة طال عمرك ياجمال إن الشعب يناديك من مقاعد نوابه أن صف الاقطاع دون رحمة لتسقط كل بقايا الرجعية والاقطاع .

كلمة أنــور السادات :

ويومها ترك السادات رئيس المجلس مقعد الرياسة وتوجه لمنبر المجلس حيث ألقى كلمة حماسية قال فيها :

اننا مطمئنون تمام الاطمئنان على تصفية الرجعية بعد اللجنة التى أمر السيد الرئيس بتشكيلها برياسة المشير عبد الحكيم عامر . . . أقول إن ما يجب أن نقلق عليه اليوم هو مغزى هذا التحرك وتوقيته ، ليس فى الداخل فقط وإنما فى المحيط الذى نعيش فيه وهو المحيط العربى أولا ثم فى المحيط الأكبر وهو المحيط العالمى . لقد كانت قضية وتحرك الاقطاع فى هذه الأيام بالذات هى التى فتحت لنا أو التى كان يجب أن نتخذ منها فعلا سبباً لكى نفتح هذا الحديث على مصراعيه لنعد بالذاكرة إلى سنة ١٩٥٦ فبعد أن انتهى العدوان بالخيبة المريرة كما تذكرون جميعاً وجاء شهر ديسمبر سنة ١٩٥٦ وجلت جيوش بريطانيا وفرنسا عن بور سعيد رفضت أمريكا أن تعطينا ونحن المعتدى علينا القمح والبترول وأعطت فى نفس الوقت لإسرائيل وهى المعتدية قمحاً وبترولا.

ومضى شهر ديسمبر سنة ١٩٥٦ وبدأ شهر يناير سنة ١٩٥٧ وفى النصف

الأول منه سافر الملك سعود إلى الولايات المتحدة فى زيارة رسمية وقد كتب بعد ذلك أيزنهاور فى مذكراته التى نشرت على العالم أن الملك سعود لم يكن فى زيارة ولكنه استدعاه ليكلفه بدور يقوم به فى المنطقة . .

ولما عاد الملك سعود من أمريكا وفى جيبه خطة جديدة وحلف جديد ومؤامرة جديدة بدأت الرجعية العربية تتحرك ويومها أعلن جون فوستر دالاس خطة « الغزو من الداخل » لقد اختاروا ذلك الوقت بالذات ليوجهوا إلينا عن طريق الرجعية العربية حملة ضغط من أشد وأعنف ما وجهوه...بعد عشر سنين من معركة سنة ١٩٥٦ بدأت الرجعية والاقطاع الداخلى وهما الحلفاء الطبيعيون للرجعية العربية فى الخارج يعملون وليس فى إمكانهم عمل شيء سوى أن ينفثوا سمومهم فوجهوا انتقاداتهم لكل شيء انتقادات للقطاع العام ولغيره مع أنه من المسلم به أنه لا يوجد فى الدنيا عمل يتم بغير أخطاء . . . ونتكلم بصراحة فنقول لابد أن نواجه أزمات لأننا لا نغرف من مستعمرات ولا ننصب على الناس وليست لدينا موارد نغرف منها ، تلك إمكانياتنا ثم ختم كلامه بقوله : « إذا كانت الحكومة فى حاجة إلى اصدار تشريعات لمواجهة هذه المعركة فالمجلس على أتم استعداد لإقرار هذه التشريعات أيا كانت . . . إن المجلس على استعداد لأن يمضى إلى أى مدى . وكان هذا الحديث فى سنة ١٩٦٦ قبل أن تصبح أمريكا الصديق الأثير فى الثمانينيات والسبعينيات وقبل الهجمة الشرسة على ثورة ٢٣ يوليو وعلى جمال عبد الناصر التى قادها السادات بعد مايو سنة ١٩٧١.

مناقشات هامة فى مجلس الأمة

جرت مناقشات على جانب كبير من الأهمية فى تلك الفترة ومما يستحق التسجيل مناقشة للسياسة الزراعية (١) تناولت مشاكل الإنتاج الزراعى وكذلك مستقبل الأرض الجديدة المستصلحة وقد شاركت فى تلك المناقشة كما شارك فيها غيرى قلت(٢)ترددت فى هذه القاعة كلمات الرئيس عبد الناصر حين قال أنه لا يوجد فى الاشتراكية محظورات سوى الاستغلال » ولذلك فلابد أن نحد تفكيرنا فى أى موضوع من الموضوعات ألا نمكن لصورة من صور الاستغلال أن تعود بأى شكل من الأشكال بل يجب أن نعمل على دعم الاشتراكية وعلى المرور فى مرحلة التحول إلى أن نصل إلى محو كل صور الاستغلال من أرض إلى أرض وأذكر أننا ما زلنا فى مرحلة التحول ولم نصل بعد إلى المجتمع الاشتراكى ومعنى ذلك أننا نحتاج إلى كثير من التغيير كما أننا ما زلنا نحتاج إلى مزيد من التعميق وأن الطريق ما زال طويلا ولكنه لا يقلق لأننا سائرون فى طريقنا نحو

---

(١) مضبطة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٧ .

(٢) ص ٢٣ من المضبطة .

مجتمع الكفاية والعدل مجتمع الرفاهية ، وهو الهدف الأسمى للاشتراكية ولذلك فإنى لا أتصور أن تفكيراً ما يرتد بنا إلى صور من الاستغلال فى الريف ويعود بنا إلى طبقة عانى منها الفلاح معاناة شديدة وهى طبقة تجار الداخل فى القطن والسماسرة لذلك فقد صح ما قاله السيد الوزير حين عرض هذا الاقتراح إذ أظهر بجلاء العيب الرئيسى الذى يشكل خطراً ويظهر صورة من صور الاستغلال لا يجب أن نعود إليها ثانية كما قال الزميل خالد محيى الدين .

صورة أخرى خشيت أن تمر دون تعليق وهى أن كثيرين يظنون أن نمو الزراعة فيما مضى أو نموها فى مستقبل الأيام رهن بالدور الذى تؤديه طبقة الملاك المتوسطين أو كبار الملاك أو كبار الحائزين .

وأحب أن أنبه إلى حقيقة قد تكون غابت عن البعض وهى أن هؤلاء ليسوا أكثر من مولين للعمليات الزراعية أما الزراعة فى ذاتها وأما الخبرة ذاتها فهى فى صغار العمال الزراعيين وصغار الفلاحين .

هؤلاء الذين قامت على أكتافهم زراعة الأرض والإنتاج الزراعى وهم الأمل فى أن تنمو الزراعة وأن يصل الإنتاج الزراعى لأهدافه الحقيقية .

لذلك يجب أن يتجه تفكيرنا دائماً إلى الاعتماد على هؤلاء وإمدادهم بكل الامكانيات المادية التى تقوم بها شركات القطاع العام والدولة بصورة أو بأخرى ولا يمكن أبداً أن نعيد صغار الفلاحين أو العمال الزراعيين إلى تحكم طبقة كبار الملاك أو البرجوازيين من الملاك . هذا أمر لا أتصوره فى مرحلة ندعو فيها إلى مزيد من الاشتراكية . ولذلك انضم إلى الآراء التى تعارض بشدة الاتجاه إلى التعامل مع طبقة من كبار الحائزين أو منحهم مساحات كبيرة من الأرض :

هذا فيما أتصوره رجعة إلى الوراء إلى خطر تركناه وأبعدناه عنا فى مجال الملكية الزراعية والحيازة والانتاج الزراعى :

رد سيد مرعى :

وقد علق سيد مرعى وزير الزراعة والإصلاح الزراعى واستصلاح الأراضى آنذاك قائلا :

كم كنت أفضل أن يكون حديثى إلى المجلس بعد استماعى إلى جميع السادة الأعضاء حتى يأتى مكملا للآراء التى استمع إليها . ولكن إشارة من السيد العضو ضياء الدين داود سبقها بنفس المعنى إشارة من السيد العضو خالد محى الدين جعلتنى فى عجلة من أمرى كى أوضح موضوعاً له أهميته وبحسن ألا يؤجل إلى الغد هذا الموضوع هو ما يتعلق بالتصرف فى الأراضى الجديدة .

إن البيان الذى ألقيته بالمجلس لم يتعرض إلى هذه الأراضى كمبدأ عام وإنما تعرض لها من ناحية تأجير مساحات منها تتراوح بين خمسة أفدنة وخمسة وعشرين فداناً وأننى عندما أشرت إلى موضوع التأجير كان ذلك بهدف الوقوف على رأى السادة الأعضاء فى هذا الشأن ولا يعنى ذلك أن موضوع هذا التصرف قد جاء كمبدأ عام فى هذا البيان لأنه لم يبحث على مستوى مجلس الوزراء لذلك أود أن أدلى ببيان آخر فى هذا الموضوع .

إن جملة الأراضى التى تتولى إدارتها مؤسسة استصلاح الأراضى تبلغ ٤٥٢ ألف فدان وأن حجم الأراضى التى أجرت بلغ ٣٠ ألف فدان وما أجر منها فى حدود خمسة أفدنة بلغ ٨٠ ٪ من هذه المساحة . أما باقى المساحة فقد أجر بحد أقصى قدره خمسة وعشرون فداناً وذلك لضرورات اقتصادية وعملية لهذا

أعود فأقول أن البيان لم يتعرض لهذه الأراضى كمبدأ عام وإنما ورد ذكرها لاستطلاع رأى المجلس فى موضوع تأجيرها .

وأود أن أطمئن السيدين خالد محى الدين ، وضياء الدين داود إلى أن توزيع الأراضى بالإيجار إنما يتم وفقاً للطلبات التى تقدم فإذا ماتقدمت طلبات كثيرة كان التوزيع على أساس الحد الأدنى وهو خمسة أفدنة وأعتقد أن النسبة التى ذكرتها الآن تؤكد هذا المعنى .

وهذا ما أردت أن أوضحه خوفاً من أن ينصرف الذهن إلى أن البيان الذى ألقيته بالمجلس قد تضمن موضوع توزيع الأراضى كمبدأ عام .

فأين هذا مما جرى من بعد مايو سنة ١٩٧١ من بيع الأراضى المستصلحة والمستزرعة والحدائق إلى كبار الملاك بالمزاد .

ومن التفكير المستمر وبالصوت المسموع والتحايل للمساس بقوانين الإصلاح الزراعى سواء من حيث الحد الأعلى للملكية أو بتنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين للأرض بزيادة القيمة الإيجارية أو بالسماح لبعض الملاك باسترداد أرضهم من مستأجريها أو بحرية المؤجرين فى الخيار بين المزارعة والإيجار النقدى .

الصراع بين مجلس الأمة والاتحاد الاشتراكي

ومع هذا الجهد المتواضع للمجلس والمناقشات الملتزمة فان السادات رئيس المجلس كان يضيق صدره ويبتكر من الوسائل ما يقيد به حركة وحرية الأعضاء ونشاطهم فى المجلس . ثم أدخل المجلس فى مواجهة مع الاتحاد الاشتراكى فجعل من الهيئة البرلمانية كياناً منافساً ومزاياً للاتحاد الاشتراكى ومن مكاتب الهيئة بالمحافظات كياناً منافساً للمكاتب التنفيذية للاتحاد الاشتراكى بالمحافظات .

ومن ثم قال السادات فى اجتماع اللجنة التنفيذية للهيئة البرلمانية فى ٢٢ من أبريل سنة ١٩٦٥ « أن عملكم خارج المجلس يمكن أن يلخص أساساً فى بضع كلمات وهو ملء الفراغ إلى أن يقوم الاتحاد الاشتراكى والمطلوب هو أن تجدوا حلا لعبارة ملء الفراغ هذه أوجدوا الحل واذكروا رأيكم فيه .

ورد أحد الأعضاء قائلا : الواقع أن هذه النقطة تحتاج إلى تنظيم فلماذا لا يكون العمل أساساً من خلال الاتحاد الاشتراكى حتى نسهم فى تقويته وفى قيامه » فتدارك السادات الأمر وقال هذا أمر طبيعى فأنا لم أقصد أبداً بقولى

أن يتم ملء الفراغ أنكم ستنفصلون عن الاتحاد الاشتراكي لا أبداً . . وأقصد بملء الفراغ هو أنكم من خلال الاتحاد الاشتراكي وكما قلت لكم فى مرة سابقة أعتقد أن الاتحاد الاشتراكي لن يقوم سليما إلا بجهودكم وعلى أكتافكم .

أزمـة المجلس :

كانت الأعصاب متوترة فى أعقاب نكسة سنة ١٩٦٧ وكانت آثارها ثقيلة على النفوس حيث تركت قلقاً شديداً وسرعة الانفعال إزاء ما يقع من أحداث مرت البلاد على مختلف المستويات بمرحلة من نقد الذات العنيف والشك فى كل شيء وكانت القيادة العسكرية على وجه الخصوص محل نقد وهجوم حتى أنه عندما صدرت أحكام قضية الطيران تظاهر العمال فى حلوان ووقع احتكاك بينهم وبين الشرطة ثم تبع ذلك مظاهرات طلابية بالقاهرة وصلت طلائعها إلى مجلس الأمة وكانت تنادى بالحريات وتندد بالمجلس على تقدير منها بأنه تخلى عن مسئولياته إزاء ما يجرى من أحداث وما وقع من تجاوزات مست الحريات .

وانعقد المجلس ليناقش هذه الأحداث وتحمس بعض الأعضاء ليتخذوا من تلك المناسبة ومن الأعصاب المرهفة ومن حالة القلق ومن شعارات التغيير التى طرحها الرأى العام مناسبة لمهاجمة كل شيء وفى كل اتجاه وليركزوا هجومهم على الاتحاد الاشتراكي ومنظمة الشباب على تقدير أنهما التنظيمان الباقيان فى ساحة العمل بعد هزيمة الجيش وخلو الساحة الداخلية وانتقال المعركة للداخل لتقويضه . ولم يكن هؤلاء الأعضاء يخفون رأيهم أو مشاعرهم . ومن هنا قابل بعض أعضاء المجلس وأنا معهم ، السادات رئيس المجلس وناقشوا معه الموضوع وقالوا إنهم لا يرغبون فى الحجر على حرية أحد فى إبداء رأيه ولكن فقط طلبنا منه أن تكون آخر المتحدثين بالمجلس حتى نستطيع الرد على ما قد يقال بالتجنى أو المبالغة أو الهوى .

ولكننا فوجئنا أثناء الجلسة أنه قدمنا أول المتحدثين ثم ختم الجلسة بالعضو علوى حافظ الذى حمل حملة على الاتحاد الاشتراكى ومنظمة الشباب وقيادتهما حتى ليخيل لسامعه أنهما هما اللذان حملا عبء التخطيط للمعركة وقاتلا فى الميدان وهزما وقد ترك ختام الجلسة بهذا الحديث الذى طال وتجاوز الوقت المحدد لكل عضو أسوأ الأثر . واتخذه السادات نفسه من بعد ذريعة لعدم دعوة المجلس للانعقاد وقد استنتجنا فى ذلك الحين من مسلك السادات وإخراج الجلسة المذكورة بالشكل الذى جرى به أنه الهجمة على الاتحاد الاشتراكى ومنظمة الشباب وافقت هواه وكان ذلك استمرارا للمواجهة التى اختلقها بين الاتحاد الاشتراكى ومجلس الأمة . ولعل هذا أيضاً كان الدافع للرئيس عبد الناصر عند إعادة انتخاب المجلس سنة ١٩٦٨ ليبعد السادات عن رياسته ويزكى اختيار الدكتور لبيب شقير .

ومن طرائف هذه المناسبة أنه عند انعقاد أول مؤتمر قومى للاتحاد الاشتراكى وكان يرأس الجلسة دكتور محمود فوزى ولكن نظامها انفلت وعبثاً حاول إعادة الهدوء والنظام فلما أعيته الحيلة قال مهدداً فى مزاح يبدو أننى مضطر للاستعانة بأنور السادات لإسكاتكم كما يسكت مجلس الأمة وكنت أجلس فى قاعة الاجتماع مجاوراً لخالد محيى الدين ، ومحمد حسنين هيكل فقلت معلقاً . « والله لم يفسد الحياة النيابية ويجنى عليها فى ظل الثورة إلا أنور السادات » فنقل هيكل هذا التعليق إلى عبد الناصر فى وجود السادات . الذى أسرها فى نفسه رغم تعليقه بأن الذى يقول هذا الكلام خالد محيى الدين ، وقد أخبرنى عبد الناصر بهذه الواقعة وإن لم يخبرنى بمن أبلغهم .

وقد أكمل السادات مأساة المجلس حين عقد اجتماعاً للجنة الدائمة لمكتب المجلس يوم الأربعاء ٣٠ أغسطس سنة ١٩٦٧ وافتتح الاجتماع قائلا : ربما لم تتوقعوا الدعوة إليه نظراً لأنه سبق أن أتفقنا على أن تكون اجتماعاتنا كل

أسبوعين ولكن ما يقع من أحداث يجعلني أحرص دائماً على أن أدعوكم للاجتماع لكي أضعكم في الصورة كما وعدتكم :

وقال إن السيد عبد المحسن أبو النور والذي كان وقتذاك أميناً عاماً للاتحاد الاشتراكي — حدثني بالأمس وقال لي إنه نتيجة لحديثك مع أعضاء اللجنة الدائمة فإنهم عندما تحدثوا إلى الأعضاء ذكروا للناس على لسانك أنه لا سبيل لنا إلا التسليم لأمريكا فهل كان هذا هو معنى كلامي معكم :

وكانت تلك الواقعة قد جرت في اجتماع بالغربية عقده العضو كمال مرعي والذي أخذ يشرح موقفه وأنه حضر اجتماعاً للسيد كمال الحناوي—أمين الوجه البحري — ذكر فيه معلومات مختلفة عن التي ذكرها السادات خاصة فيما يتعلق باستمرار الاتحاد السوفيتي بامدادنا بالسلاح . ثم دارت مناقشة طويلة استنكر فيها المتحدثون هذا القـــول :

استقالة المشير عامـــر :

ثم استطرد السادات قائلا حسب الثابت اعتباراً من ص ٧ من محضر ذلك الاجتماع — والآن انتقل إلى الحديث عن الموضوع الذي دعوتكم اليوم من أجله ولو أن الاتحاد الاشتراكي سبقنا فأرسل ملخصها إلى مكاتبه التنفيذية ويبدو أن هذا قد تم بعد أن أحس الاتحاد بما فعلناه بعد الاجتماع الخاص » :

وكان ذلك استمرارا لمنهجه في إيقاع التنافس بين مجلس الأمة والاتحاد الاشتراكي والسباق بينهما وظهورهما ككيانين متوازيين :

الموضوع اليوم هو موضوع المشير عبد الحكيم عامر ولكي أمهد للموضوع. وأضعكم في الصورة السليمة أقول إنه في اليوم الذي كان محدداً لاجتماع

المجموعة الإقليمية لمحافظة المنيا وثلاث أو أربع محافظات أخرى هنا فى المجلس وكان هناك بعض أعضاء من محافظة المنيا بالذات يحملون استقالة يقرأونها فى السر لأعضاء من المجلس فى البهو الفرعونى ولا أدرى ما إذا كان مندوبو هذه المحافظات موجودين معنا الآن من عدمه وقد نبهت عندئذ أثناء اجتماع هذه المجموعات وقلت إنه لولا جلال الموقف لاتخذت إجراء مع عامر وكامل عبد الهادى وعبد الرحمن محمد عبد الرحمن (أعضاء بالمجلس) . . . وقد نبهت بالذات الأعضاء الثلاثة بالاسم وقد كانوا حاضرين الاجتماع ثم أخذ يسرد قصة استقالة المشير عامر سنة ١٩٦٢ التى كان يجرى توزيعها حسبما أشار إلى ذلك وخلاصتها حسب روايته أنهم اتفقوا فى سنة ١٩٦٢ على أن يخرجوا جميعاً من مواقعهم التنفيذية إلى ما يسمى مجلس الرئاسة ووافقوا جميعاً على ذلك.

وشكل مجلس الرئاسة بالفعل وأصبحوا أعضاء فيه وكان المفروض أن يترك المشير عامر القوات المسلحة ولكنه سافر إلى مرسى مطروح غاضباً ورفض ترك القوات المسلحة :

ونوقش الأمر فى مجلس الرئاسة الذى كان مكوناً من ١٢ عضوا ولكن عبد الحكيم عامر رفض وانسحب من الجلسة .

وكان السبب الثانى لاستقالته فيما رواه السادات أن الفريق صدقى محمود كان قائد الطيران وكان قرارهم جميعاً أن يترك منصبه بعد معركة سنة ١٩٥٦ ولكن المشير عامر رفض مهدداً بأنهما يستقيلان معاً .

ثم سويت المشكلة وعاد المشير عامر نائباً للقائد الأعلى وليس قائداً عاماً للقوات المسلحة واتفق على أن يعفى الفريق صدقى محمود بعد ستة أشهر وأن يعين بدلا منه مدكور أبو العز وتمهيداً لذلك عين رئيساً لأركان الطيران لكى يقضى فترة الستة أشهر حسب قول السادات للتدريب لهذا المركز .

إلا أنه بعد ستة أشهر لم يخرج صدقى محمود والذى خرج هو مدكور أبو العز :

واستأنف قائلا أن عبد الناصر تنحى وأخذ على مسئوليته كل ما جرى ولم يقل أن فلاناً مسئول ولا أننى نبهت ولا أننى ذهبت إلى القيادة بل قال أنا المسئول وافعلوا بى ما شئتم » وفى يوم ٩ ، ١٠ يونيه قال شعبنا بجماهيره وبكل ملايينه كلمة واحدة للرئيس : ارجع وابق وأعد البناء العسكرى والسياسى للبلد وعاد الرئيس . .

قرار التفويض للرئيس :

تم تحدث السادات عن قرار التفويض الصادر من المجلس للرئيس عبد الناصر » وقد يتخيل البعض أن هذا كان بمعرفة الرئيس ولكنى أقررها لكم هنا للتاريخ أنه ما كان يعلم عن هذا القرار شيئاً .

كان مجلس الأمة منذ أعلن قرار اغلاق خليج العقبة قد اتخذ موقف التأييد لكل ما اتخذه من اجراءات حتى أن السادات رئيس المجلس كان قد دعاه إلى اجتماع وعرض عليه قرار تأييد وتفويض شامل للرئيس كما اقترح أن ينتقل المجلس بكامل هيئته إلى قصر القبة لإبلاغ الرئيس عبد الناصر بقرار التأييد والتفويض » وكان قرار التفويض سياسياً » وقد فوجئنا عند لقائنا بالرئيس أنه يشكر للمجلس تأييده ويعلن أنه فوجىء بهذا التفويض الذى لم يكن يعلم به أو يتوقعه .

وكان هذا التفويض الشامل والذى كان السادات دائماً يتفاخر به فقد الكثيرين لما كان فيه من تخل للمجلس عن وظيفته الدستورية .

وعندما جاء المجلس بعد ذلك وعرض عليه السادات أيضاً مشروع قانون بتفويض رئيس الجمهورية صيغ فى عبارات عامة تتسع لكل شىء وغير محدد

بمدة معينة وإنما يستمر إلى إزالة آثار العدوان كان هذا المشروع محل نقد حيث يحتم الدستور أن يكون التفويض فى الأحوال الاستثنائية ولمدة محدودة مع تعيين موضوعات القرارات التى يمكن اصدارها استناداً للتفويض والأسس التى تقوم عليها غير أن قانون التفويض رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ الذى أصدره المجلس واقترحه رئيسه حدد الموضوعات بأنها التى تتصل بأمن الدولة وسلامتها وحشد كل إمكانياتها البشرية والمادية ودعم المجهود الحربى والاقتصادى والوطنى .

ولقد أثرت هذا الموضوع بجلسة ٢٤/ ١٠/ ١٩٦٧ للجنة الدائمة لمجلس الشعب حيث قلت :

ومن الطبيعى أن يكون المجلس هو صاحب الأوضاع التشريعية التى تتمشى مع المبادئ التى قررها .. إن أهم واجب على المجلس هو أن يستعيد الاجراءات والتشريعات العادية التى تخرج عن نطاق التفويض الذى أعطى للسيد الرئيس فيما يتعلق بالسياسة العامة للدولة الداخلية والخارجية والعسكرية وأن يعود للمجلس الوضع الطبيعى لكى يؤدى دوره . وقلت فى موضع آخر من المناقشة بنفس الجلسة منتقداً أن الحكومة قامت استناداً إلى التفويض باصدار عشرات من القرارات بقوانين دون عرض على المجلس ومما يخرج عن نطاق ومفهوم التفويض إذ هى مسائل تتعلق بالتأمينات الاجتماعية والمدارس وغيرها والتى لا علاقة لها اطلاقاً بالأوضاع الاستثنائية وقد انتهزت الحكومة فرصة عدم انعقاد المجلس وعملت على اصدارها فى صورة قرارات بقوانين وقلت إننا سنجد أكثر تلك التشريعات لا علاقة لها بسياسة الدولة العليا أو بما يمس المجهود الحربى أو الاستعداد للقتال أو السياسة الخارجية . وقد استهلت الحكومة صدورها بعيداً عن المجلس ابتعاداً عن مناقشات الأعضاء فى حين أنها لو عرضت على المجلس ونوقشت لتوافرت حصيلة من الآراء والأفكار مستمدة من القواعد الجماهيرية .

فرد العضو حسن حافظ قائلا إن المجلس هو الذى أعطى التفويض فى كل الأمور للسيد الرئيس وكان واقع المجلس فى هذا هو الظروف الطارئة . . . إذا كنا قد تركنا التفويض للسيد الرئيس فى العمل الأهم فهل نأخذه منه بالنسبة للعمل الأقل أهمية إننى لا أوافق على هذا .

وكان هذا القانون محل نقد شديد بعد ذلك سواء من شراح القانون أو المحامين فيما عرض من قضايا وإن كانت المحاكم العليا « محكمة بدوى حموده » كما سماها البعض قد قضت بدستوريته على خلاف رأى الفقه وأحكام أخرى للقضاء .

وحقيقة الأمر أن التفويض الشامل ثم التفويض الدستورى الذى تضمنه القانون ١٥ لسنة ١٩٦٧ وكان وراء الاثنين السادات رئيس المجلس.. كانا صادرين عن منطقه الذى ساد بعد ذلك وانتهى إلى تعطيل عمل المجلس دعوته وغيابه تماماً عن كل ما جرى من أحداث بعد ذلك بحجة أن لدى الرئيس تفويضات لإعادة البناء العسكرى والسياسى بعد هزيمة سنة ١٩٦٧ . وكان هذا الاجراء محل نقد واستنكار أعضاء المجلس حتى أن جميع المجموعات البرلمانية للمحافظات قد اجتمعت وقررت المطالبة بعودة المجلس إلى الانعقاد واذكر أنى صغت قرار مجموعة دمياط مطولاً ومسببا ختمته بأن الناس تتلفت إلى مجلسها المنتخب فلا تجد له أثراً فى الساحة المليئة بالعمل والمسئوليات .

والواقع أنه كان منطقاً شاذاً أن يتوقف المجلس عن العمل وحمل المسئولية فى أدق المراحل التى تحتاج جهد الجميع والتى كان الرئيس عبد الناصر فيها باذلا كل وقته وجهوده لإعادة بناء القوات المسلحة. وبدلا من أن تصبح المؤسسات فى حالة انعقاد مستمر إذ بالسادات يفرض على المجلس التخلى عن مسئوليته وترك الجبهة الداخلية تغلى حتى تسبقه حركة الجماهير ويعلو سخطها وتخرج هاتفة ضد المجلس وضد السادات .

وفى حديث بين السادات وموسى صبرى نشره فى كتاب وثائق حرب اكتوبر وكان حسب زعمه قد أجراه سنة ١٩٦٧ ولم ينشر . قال له موسى صبرى كيف تعيش الأمة أخطر أزماتها بغير مجلس يقول كلمة الأمة ، فرد السادات « أنا المسئول عن ذلك . . أنا المسئول عن عدم انعقاد المجلس ثم قال فى موضع آخر عن تفويض المجلس الذى أصدره صباح يوم ١٠ يونيو بالقانون ١٥ لسنة ١٩٦٧ بناء على اقتراح السادات « . . جمال عبد الناصر اتصل بى تليفونيا بعد الجلسة مباشرة ولم يكن يعرف من قبل شيئاً عن هذا القرار وسألنى ما هذا القرار . . . وتلوته عليه وسألنى ولماذا اتخذتموه دون استشارتى فقلت له . . . الموقف خطير جداً وبالغ الخطورة.. وإذا لم يطمئن الشعب اليوم إلى أنك ستقوده فى هذه المرحلة فلا أحد يدرى ماذا يمكن أن يحل بالبلاد من فوضى وخراب » .

وفرض الصمت على المجلس فى اللحظات الهامة والخطيرة التى كان مطروحاً فيها فى الشارع وبين الجماهير كلام كثير وقضايا كثيرة فى مقدمتها ظروف النكسة وقضايا البناء الداخلى وإعادة ترتيب الأوضاع الداخلية لتسير جنباً إلى جنب مع اعادة بناء الجيش ولكن هكذا أراد السادات الذى كان يرى كما قال للطلابة فى مارس سنة ١٩٦٨ (كتاب موسى صبرى) بعد هزيمة يونيو سقطت اللافتات كلها . . . كل أجهزة النظام بما فيها مجلس الأمة . كلها فى تقديره لافتات هذا فى الوقت الذى كان عبد الناصر يلح فى أن يستأنف المجلس عمله .

كان غياب المجلس عن الساحة أمراً شاذاً ولكن كانت ظروف المرحلة ودقة الموقف تفرض على الأعضاء أن لا يصلوا فى مطالبتهم بعقد المجلس الحد الذى وصل إليه مجلس النواب من قبل أو حتى اللجنة التشريعية حينما اجتمعت رغم إرادة السلطات واقتحم الأعضاء المجلس بعد كسر سلاسل أبوابه ليمارسوا مسئولياتهم . والحق أنه كان ينبغى أن يكون المجلس أكثر حزماً وإصراراً ولا يكتفى بالاحتجاج بالظروف لإسقاط مسئوليته .

ورد محمد عبد السلام الزيات أمين عام المجلس بأنه بناء على التفويض القانونى والسياسى اللذين صدرا من المجلس للسيد الرئيس أن يصدر تشريعات فى الحدود الواردة فى قانون التفويض وفى التفويض السياسى ويخطر المجلس فقط بهذه التشريعات مجرد إخطار . وهنا من حق المجلس إذا رأى أن يعدل التشريع أن يتقدم بتشريع جديد متضمنا هذا التعديل .

ولقد كان يتخلل النقاش حرص الأعضاء على أن يسجلوا ثقتهم فى الرئيس عبد الناصر واستعماله للتفويض فى الحدود التى رسمها الدستور والقانون ولا شك أن من أخطر الأمور أن يوضع التشريع على تقدير أن تطبيقه مرهون بوجود شخص بذاته وأن يفرط واضعوه فى حسن الظن :

ذلك أن التشريعات هى قواعد قانونية مجردة وعامة وتطبيقها قد يستمر سنوات وسنوات وتطبيقها قد تتداوله عشرات الأيدى والأقلام ومن ثم فإنه ينبغى دوما إسقاط الاعتبارات الشخصية .

وقد صح ما توجسنا منه آنذاك فقد وقع الإسراف فى استعمال حق التفويض وصدرت تشريعات متعددة إستنادا إليه فى أمور لا تدخل فى صميم التفويض ولا اعتبارات الضرورة والخطر كقوانين تنظيم السلطة القضائية والقانون ٤٨ لسنة ١٩٦٧ بإنشاء محكمة الثورة والذى استند إليه السادات من بعد حين أصدر القرار الجمهورى رقم ١٩٢٩ لسنة ١٩٧١ بإنشاء محكمة الثورة أيضا ! ! .

وفى مناقشة جرت بجلسة ١٩٦٧/١١/٧ للجنة الدائمة لمكتب المجلس تساءل العضو إسماعيل معتوق عن المدى الذى يمكن أن ينطبق عليه قانون التفويض وما يوجب علينا من قوانين ورد السادات رئيس اللجنة بأن الرئيس قد يحتاج إلى أن يصدر تشريعا معينا فى أثر معين أثناء انعقاد المجلس فى هذه

الحالة لا تكون لدينا حساسية لأن إصدار مثل هذا التشريع يكون قد تم بناء على هذين التفويضين . . وأنتم جميعا تعلمون هذا أن ما لا يتعلق بالمعركة من داخلها سوف يعرض عليكم وهذا أمر طبيعى وسبق أن ذكر لكم السيد الرئيس هذا عندما زرتموه فى القبة وأعطيتموه التفويض أنه لن يستخدم هذا التفويض إذا لم تكن هناك حاجة ملحة وللمعركة بالذات وفى تقديرى أن السيد الرئيس سيعرض عليكم كاملا كل ما لا يتعلق بالمعركة وكل ما هناك أننى وضعت أمامكم هذا الموضوع تفاديا لخلق حساسيات وحتى نكون على علم بما نفعل :

وعقب إبراهيم شكرى ص ١٧ قائلا . . « وأريد أن أؤكد لسيادتكم أنه لا توجد حساسية . . ولكن هذا الشكل وهذا الوضع قد تجابه بهما فى صفوف خارجة عن صفوفنا فقد يقال أن المجلس موجود ورغم ذلك تصدر قرارات من رئيس الجمهورية على أساس التفويض السابق ثم قال إن إصدار القوانين المطلوبة بموافقة المجلس بأى صورة حتى ولو اجتمعنا فى منتصف الليل أو فى جلسة سرية إجراء يناسب فى رأيى الموقف من نواحيه المختلفة دون المساس بالناحية التى ذكرها رئيس المجلس . . . نريد أن نحافظ بقدر الإمكان على الصورة القوية التى تعطى للرأى العام سواء داخل الجمهورية أو خارجها فما دام المجلس منعقدا فهو الذى يقر القرارات ويصدر القوانين .

وعقب خالد محيي الدين ص١٨ : الظاهر من المناقشة أن الشكل الدستورى يجب أن يظل دائما محترما مع مراعاة الظروف الحالية .

ودارت بعد ذلك مناقشة مطولة حول إعادة عرض القرارات بقوانين التى يصدرها رئيس الجمهورية بمقتضى التفويض وسلطة المجلس إزاءها هل مجرد العلم أو الإقرار أو حق مناقشتها ورفضها أو الموافقة عليها .

وكان من رأى السادات أن التفويضين الصادرين للرئيس لظرف استثنائى يحتم علينا ألا نعود إلى مناقشة هذه القرارات مرة أخرى لأننا نفوض سيادته فى عملية كاملة .

فلما تساءل خالد محيى الدين : ومن ناحية الشكل ؟ قال السادات عندما نحاط بهذه القرارات نقرها ولكن هناك فرق بين العرض والإقرار فالعرض يشمل المناقشة وجواز التعديل وأما الإقرار فيعنى الموافقة وقال « نريد أن نكون واضحين مع أنفسنا حتى لا يحدث يوما أن يرد إلينا تشريع من هذه التشريعات ويطالب أحد السادة الأعضاء بمناقشته وعرضه على المجلس .

وكان الأمر الأخطر فى تلك المرحلة هو إسقاط العضوية والاعتقال أو الوضع تحت الحراسة لعدد من الأعضاء بناء على طلب السادات رئيس المجلس وكانت سابقة خطيرة ومدمرة مهما تكن أسبابها والدوافع إليها ولكن المجلس أيضا وقف سلبيا إزاءها وإن كان قد اعترض على الإجراء ونوقش فى اللجنة الدائمة للهيئة البرلمانية دون أن تصل المناقشة إلى اقتراح بإجراء محدد . وكان الأفضل فى تقديرى أن تتصدى الأغلبية فى المجلس وبالأسلوب البرلمانى لقلته مهما تكن قدراتها فهى غير مؤثرة ولا تستطيع مواجهة الأغلبية الكبيرة وقد رأينا فى الحياة البرلمانية أن وجود أقلية معارضة يؤدى إلى نتائج طيبة حيث تقف الأغلبية دائما حذره ويقظة متفادية أن يقع منها ما تتصيده المعارضة وحيث تقف الأقلية المعارضة متربصة ويقظة . وذلك أدى إلى السلامة وفى نفس الوقت لا يفرض للأقلية إرادة .

ولقد كان ما وقع من بعد فى ١٤ مايو ١٩٧١ حين ورط المجلس — أو الأقلية التى مارست الإجراء المنحرف — فى إسقاط عضوية رئيسه ووكيليه وعدد كبير من أعضائه . كان ذلك امتداداً لمنهج واحد مستهين بإرادة الشعب وبأهمية

الحصانة البرلمانية وما يجب أن يحاط به النائب من ضمانات تكفل له القدرة الشجاعة على الرأى وعلى أداء مسئولياته دون أن يكون مهددا دائما بسهولة إسقاط عضويته متى شاءت السلطة ذلك ، ولعل فى امتداد هذا الأسلوب وهذا العمل حتى سنة ١٩٧١ وما بعدها بعد وفاة عبد الناصر ما يؤكد أن وراء ذلك عقل واحد وأسلوب واحد » وقد قال السادات فى بيانه فى ١٤ مايو سنة ١٩٧٦ وأنا اضطررت فى الأربعة وعشرين ساعة الأخيرة أن آخذ إجراءات استثنائية سواء بالنسبة للى أرادوا يهدوها دول أو بالنسبة لبعض النواب وأرسلت لمجلس النواب علشان أطلب رفع الحصانة عنهم إنما ما كانش أستطيع أسيبهم على ما يأخذ المجلس قراره يخربوا البلد . *

السادات والمشير عامـــر :

وقد تحدث السادات بعد ذلك عن موقف المشير عامر ورجاله بعد النكسة فقال إنه جاء إلى مندوبون من القوات المسلحة ومندوبون من الجامعات ومندوبون من القاعدة الشعبية ، من جميع الهيئات وقدموا إلى هذا المعنى المكتوب صراحة وقد وقعوا عليه لذلك كان لزاما على أن أعرض على المجلس يوم ١٠ يونيه هذه الإرادة ثم اتخذ المجلس قراره المشهور وأعلنت الرئيس به وكان شأنه فى ذلك شأن أى إنسان آخر من الناس يسمعه لأول مرة .

---

* هب بعض قدامى بقايا أعضاء مجلس الثورة بعد ١٥ مايو سنة ١٩٧١ يباركون ما تم من اجراءات منها اسقاط عضوية رئيس المجلس وأعضائه وكان بينهم كمال الدين حسين الذى لقى نفس المصير حيث أسقطت عضويته بسهولة ومع ذلك فقد أتيحت له فرصة ابداء وجهة نظره ، الأمر الذى حرم منه رئيس مجلس سنة ٧١ ووكيله والأعضاء .

ثم انتقل إلى ذكر تفاصيل أخرى حول ذهاب ضباط الخدمة ومحطة القاهرة إلى القيادة العامة للقوات المسلحة وتجمهروا يريدون المشير عامر وكان ذلك بإشارة رسمية وردت إلى الوحدات من كاتم أسرار ونزل الفريق محمد فوزى رئيس الأركان وقتذاك إلى الضباط المتجمهرين فرفضوا أن ينصرفوا فقام بإبلاغ الرئيس عبد الناصر الذى بحث عن المشير عامر الذى كان وقتها مختفيا حتى الساعة الثانية وهنا أصدر عبد الناصر قراره بتعيين الفريق محمد فوزى قائدا عاما للقوات المسلحة وطلب إليه إعلان ذلك للضباط فإذا لم يمتثل أحد منهم لأوامره طبق عليه قانون الأحكام العسكرية وإذ أعلن فوزى ذلك للضباط أذعنوا وانصرفوا وتبين بعد ذلك أن المشير عامر كان قد سافر إلى بلدته أسطال ثم عاد لمنزله بالجيزة حيث زاره عبد الناصر ثم بدأ نشاطه من داخل منزله بتكديس السلاح وإجراء اتصالات بأعضاء مجلس الأمة ومع كل من يستطيع رجاله إحضارهم من رجال الجامعة وغيرهم من المواطنين » وقال السادات « إنه اتصل بالمشير عامر واستنكر أسلوب اتصاله بأعضاء مجلس الأمة وما يقوم به بعض الأعضاء من توزيع نسخ من استقالة المشير سنة ١٩٦٢ فأنكر علمه بذلك وأضاف أنه يحتمل أن يكون عامر حصل على الاستقالة من مكتبه . وكان المشير يردد أنه غير مسئول عما حدث بالجيش وأضاف السادات وذلك رغم أن مجلس الرئاسة كان قد طلب أن يكون على علم بأمور الجيش فرفض المشير عامر وقدم استقالته .

وقال السادات « لقد أحضرت لكم أحد المحاضر لاجتماعاته مع بعض النواب الذين حضروا هذه الاجتماعات والذى وصف فيه خطاب الرئيس عبد الناصر فى ٢٣ يوليو بأنه لا يتضمن جديدا ولا حلولا للمشاكل وطالب بضرورة تغيير نظام الحكم ثم هاجم الاتحاد السوفيتى واتهم بأنه متواطىء مع أمريكا وسخر من القول بأننا سنناضل قائلا « كيف سيحارب الشعب ؟ بالنبابيت .

ونقل السادات عن محضر الاجتماع المشار إليه قول كل من العضو عبد الصمد والعضو كامل عبد الهادى أن الشعب الذى غلب على أمره خمسة عشر عاما لا يقوى على عمل شيء فأين الضباط الأحرار فرد المشير « لقد ذابوا » وندد المشير بالاتحاد الاشتراكى وتساءل السادات عما إذا كان أحد ممن حضر الاجتماع المذكور موجودا فذكر كل من العضوين إسماعيل معتوق ومنصور مشالى أنهما كانا موجودين وأيدا ما رواه عن اجتماع المشير .

وقال العضو منصور مشالى أنه حضر الاجتماع مع اسماعيل معتوق وأحمد يونس — الذى قام بتسجيل محضر الاجتماع وقدمه للسادات — وخمسة أو ستة أعضاء آخرين من محافظته وأنه قاطع المشير وطلب إليه أن ينسى الخلافات ويضع يده فى يد عبد الناصر فى تلك الظروف .

واستأنف السادات كلامه بأن الرئيس عبد الناصر كان يزور المشير الذى كان يقول لمن يقابله أنه كان يتحدث معه تليفونيا أو يتناول معه العشاء . وقال إن عبد الناصر واجه عبد الحكيم بمحاضر متعددة وقال له « يا عبد الحكيم عيب خد اقرأ هذه المحاضر وقد تم هذا بالمواجهة والصراحة فأنكر المشير » .

وقال : ولكن منذ أسبوعين بدأت مجموعة من الضباط فى التبليغ بأن هناك اتصالات تجرى بهم من ضباط آخرين من قبل المشير عامر القيام بأعمال معينة وتحول منزل المشير فى الجيزة إلى ترسانة سلاح وملجأ لضباط معينين بالذات يقيمون بالبيت بصفة مستمرة .

وعندما واجه الرئيس عبد الناصر المشير عامر بذلك رد المشير بأن الأسلحة موجودة كى يدافع بها عن نفسه حتى لا يهاجمه أحد فقال له عبد الناصر أليست الدولة مسئولة عنك وعن حمايتك فقال المشير وأنا تحت أمركم فطلب

إليه عبد الناصر أن يغادر منزله الضباط المقيمون به إلى منازلهم وأن يسلم السلاح الموجود ببيته وأن له أن يطلب الحراسة التي يراها كافية لحمايته فطلب عدد ٤٠ جنديا بالاسم فوافق الرئيس على ذلك وأمر الفريق فوزى القائد العام بإرسالهم وتم ذلك بالفعل ولكنهم أضيفوا إلى الصعايدة والضباط الموجودين بمنزل المشير « فلم يغادر أحد منهم المنزل وكل السلاح كما هو دون تسليم .

وادعى المشير أن الضباط وجدوا بيوتهم محاصرة فخافوا وعادوا لمنزله .

وقال السادات إلى أن وصلنا إلى الأسبوع الماضى حيث اتضح أننا فى مفترق طرق فهل كان يسمح بهذا وهل ترك البلد تحترق بعد أن نكبت ؟ ما العمل إذن ؟ ثم بدأت المنشورات فى الظهور منها ما هاجم السيد الرئيس ومنشور آخر يهاجمنى أنا شخصيا « لأننى ضد الديمقراطية وضد الحياة النيابية وإن الواجب دعوة لمجلس الأمة لتبادل الرأى ولوضع خطة لمجابهة آثار العدوان » وتبين أن هذه المنشورات صدرت من بيت المشير عامر . .

وقال السادات « وكان نتيجة ذلك أن السيد الرئيس دعانى ودعا زكريا محيى الدين وحسين الشافعى واتفقنا على مواجهة نهائية لحسم هذا الموضوع » .

وتمت المواجهة يوم الجمعة الماضى واستدعى المشير وواجهناه بما سبق أن حدث منه فأنكره ولكننا فى هذه المرة قلنا له إن هذه المنشورات الأربعة صدرت من منزلك ولكن من كتبها هو فلان من الضباط اللاجئين فى منزلك فقال إن هذا لم يحدث فقلنا له لقد اتصلت بالجيش وأن الضباط فلان وفلان بالذات من المقيمين فى بيتك قد اتصلوا بالجهة الفلانية والضباط الفلانيين وذكرناهم بالاسم فقال إن هذا لم يحدث أبدا . فقلنا له وإذا كان هذا قد حدث فقال حققوا فى الأمر فقلنا له طبيعى أننا سنجرى تحقيقا لأننا ما دعوناك هذه

الليلة إلا لكى نحقق ونحسم الوضع وقلنا له من من الناس ترتضيه لكى يقوم بالتحقيق ؟ فقال زكريا محي الدين فوافق السيد الرئيس وقال إنه لا بد من حسم الأمر وأن على جميع الضباط المقيمين فى بيتك أن يسلموا أنفسهم وأن يتم تسليم السلاح الموجود فى بيتك وأن نعطيك ما تريده من حراسة بالإضافة إلى ما لديك ولكن لا يجب أن تكون هناك دولة داخل الدولة ولا أن يصل الأمر إلى درجة التحدى فرفض المشير رفضا باتا أن يسلم الضباط أو يسلم السلاح فقيل له : راجع نفسك يا عبد الحكيم لقد جئنا نحن الأربعة لحسم الأمر فقال لا إننى ارفض واستمر اجتماعنا أربع ساعات وقلت له ولكن هذا السلاح ملك للجيش فقال وماله فقلنا له وما هو الداعى لبقاء الضباط فى بيتك فقال أنا لا أسلم الضباط . . . فإذا كنتم تريدون إجراء تحقيق معهم فليتم معهم فردا فردا ثم تظهر نتيجة التحقيق وأطمئن إليها .

السادات يعتقل أعضاء المجلس :

وقال السادات « لقد كان هذا الكلام فى غاية الخطورة ولذلك فقد اتخذنا قرارنا وأمرنا بحصار البيت فورا وتم ذلك بالفعل وذهب القائد العام الفريق محمد فوزى بنفسه إلى منزل المشير دون أن يحمل أى سلاح أو حتى طبنجته ووقف خارج سور المنزل فخرج إليه شمس بدران وجلال هريدى يحمل كل منهم فى يده اليمنى مدفعا رشاشا وفى يده اليسرى قنبلة يدوية فقال لهما الفريق فوزى أنه قبل كل شىء نريد الضباط وكذلك السلاح الموجود بالمنزل.

فرد عليه شمس بدران : لن يخرج أحد من هنا ونحن سندافع حتى آخر طلقة وآخر رجل . فرد الفريق فوزى بكل هدوء : إنه لا داعى لأن يحمل كل منكما مدفعاً وقنبلة بينما أنا أقف أمامكم وليس معى شىء ، ووجه الفريق فوزى

كلامه للحرس الذى كان قد طلبه المشير عامر بالاسم سأنادى عليكم بالاسم وعليكم أن تخرجوا بسلاحكم وقد تم ذلك وخرجوا إلى اللوارى . . . وقال لشمس بدران أمامك ساعة تقدمون خلالها السلاح . . والضباط وقد كان وتم نقل السلاح فى خمسة لوريات كاملة حتى السابعة صباح السبت . وقد سلم الضباط جميعاً أنفسهم بما فيهم شمس بدران وأرسلوا إلى الاعتقال وعاد المشير إلى بيته فى السابعة صباحاً حيث حددت إقامته . . وبدأت الاعترافات يوم السبت بعد الظهر حيث تبين أن المشير لا يرسل فقط أشخاصاً من بيته ليتصلوا بالضباط ولكن كان هناك ضباط أرشد عنهم الأشخاص الذين كانوا فى بيت المشير . . . والشخص الذى أتهم بكتابة المنشورات اعترف .

وسأله العضو كمال مرعى هل هناك نواب اعتقلوا . .

فقال السادات : نعم ولقد نسيت أن أذكر هذا نتيجة لهذه العملية وقعت على أمر باعتقال ستة نواب هم : عامر محمد عامر — محمد محمد أبو تار — كامل عبد الهادى — أمين محمد سهمان — عبد الرحمن محمد عبد الرحمن — فكرى عبد الرحمن الجزار — كما تم التحفظ على سعد عامر الموظف بالمجلس .

وقلت ضد ما دار من مناقشات بعد ذلك . . أننا محتاجون تماماً إلى ترجمة ما قاله السيد الرئيس عن النقاء الثورى والطهارة الثورية إلى حقيقة ونظل نفرز ونغربل كل الناس الموجودين فى القيادات بهذا المعيار الدقيق الذى نضع له الضوابط بحيث لا يمر من عين «الغربال» إلا من كان نقياً طاهراً شريف اليد ... فكم من قيادات عاشت واستمرت طويلا وكان جوالها كلام ولغط وضباب كثيف وكانت فى حماية من أن تصاب بأى سوء أو مكروه . .

فرد السادات : الذى يهمنى أن أقوله بعد هذا أنه ابتداء من يوم الأحد الماضى

بدأ تنفيذ ما ينادى به الأخ ضياء على جميع المستويات وستظهر نتيجته إن شاء الله قريباً .

وعقب العضو سالم محمد شحاته مردداً الحديث النبوى« إنما أهلك من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد والله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها » وقال فإذا كانت التحقيقات التى ستحدث ستسير وفقاً لهذا الحديث فأهلا بها ، أما إذا كانت ستترك فلاناً لجاهه أو فلاناً لأنه عسكرى أو فلاناً لاتصاله بفلان ثم يترك السارق لمئات أو آلاف الجنيهات ويحاسب عن السرقة سائق عربة فى القطاع العام لأنه أركب معه شخصاً نظير عشرة قروش فإننا سنحيد بذلك عن الطريق القويم .

كانت تلك من أخطر الاجتماعات وأهمها لأنها وضعت سابقة خطيرة هى أن يوقع رئيس المجلس على قرار باعتقال أعضاء فى المجلس مهدراً بذلك الحصانة البرلمانية ومعطياً لنفسه حقاً يعلو حق الشعب الذى انتخبهم وحق المجلس الذى ينتمون إليه ولعل السكون الذى ران على المجتمعين وقتها وقبولهم بالصمت لهذا الإجراء الخطير كان أخذاً بحكم رأس الذئب الطائر المعروف . فإذا كانت حصانة المجلس قد هانت إلى هذا الحد فمن الممكن أن تصل الإجراءات الخطيرة إلى غيرهم .

وقد امتد هذا المنهج إلى ما بعد مايو سنة ١٩٧١ فأصبح أعضاء البرلمان تحت السيف المسلط من اعتقال أو فصل من عضوية المجلس بدءاً بمذبحة ١٤ مايو سنة ١٩٧١ التى فصل فيها رئيس المجلس ووكيلاه وستة عشر عضواً دون أى اجراءات :

الخلاف حول انعقاد مجلس الأمة

شهدت المرحلة التى توقف فيها مجلس الأمة عن الانعقاد أو فرض عليه رئيسه ذلك واكتفى الأعضاء بالمطالبة والاحتجاج دون عمل إيجابى – شهدت عملية نقد واسعة ومطالبة ملحة بالتغيير وكانت النكسة قاسية مريرة ثم كان ما كشفت عنه المحاكمة العلنية لقصة مؤامرة رجال المشير ! .

وارتفعت نداءات الحرية ونقد المؤسسات الديمقراطية لتخلفها عن ممارسة مسئولياتها وتبنى قضايا الجماهير بمبادرة شجاعة . وامتلأت الجامعات بالندوات والمناقشات ومجلات الحائط وشارك فى ذلك أيضا بعض النقابات المهنية ونادى القضاة .

وحسبما قدمت من قبل فإن أعضاء المجلس كانوا يحسون بالحرج الشديد ومن ثم اجتمعت المجموعات الاقليمية وناقشت الموقف وأرسلت برأيها تطلب بسرعة عودة المجلس للانعقاد وإزاء ذلك الضغط المتزايد لم يكن بد من عودة المجلس – وقد تم التمهيد لذلك باجتماعات اللجنة الدائمة والهيئة البرلمانية ودارت مناقشات عنيفة وعميقة وصريحة وشاملة اشترك فيها معظم الأعضاء .

وقد خصصت اللجنة الدائمة لمكتب مجلس الأمة جلستها يوم ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٦٧ لمناقشة أمور الدورة المقبلة للمجلس أثر ما تقرر من عودة المجلس للاجتماع استجابة للرغبة الإجماعية للمجموعات الإقليمية بالرغم من معارضة السادات رئيس المجلس الذى افتتح الجلسة قائلا « إن جلستنا اليوم مخصصة أساسا لبحث أمور الدورة المقبلة وقد يكون تقديرى الشخصى ألا يجتمع المجلس فى الوقت الحاضر ولكن السيد الرئيس رأى أنه من الضرورى أن يجتمع المجلس بأن يمضى فى عمله إننى أقول هذا إقرارا للحق ولأننى أصارحكم بكل الأمور . إن الظروف التى نعيشها ونجتازها اليوم ظروف غير عادية وعودة المجلس إلى العمل فى دورته المقبلة تحتاج منا إلى أن نحاول سويا إيجاد صيغة سليمة لطريقة عمل المجلس فى هذه المرحلة :

إبراهيم شكرى : لقد سمعت السيد الرئيس للمجلس يقول إن تقديره الشخصى ألا يجتمع المجلس فى الوقت الحاضر .

رئيس المجلس : هذا تقديرى وقد قلت هذا للعلم وقد انتهى الأمر .

ولكن هذه الإجابة لم تقنع إبراهيم شكرى وسائر الأعضاء وهاله أن يمانع رئيس البرلمان فى اجتماعاته ويكون هذا هو مبلغ إيمانه بدور البرلمان فيعود إلى القول :

إبراهيم شكرى : يخيل إلى أن هذا مالا يريده السيد رئيس المجلس بل إننى أرى أنه يرغب فى اجتماع المجلس ولكنه متخوف من أسلوب العمل فى الماضى .

رئيس المجلس : ليس هناك شك فى ذلك وأننى متفق تماما مع السيد إبراهيم شكرى وكنت أعنى فى قرارة نفسى ، حتى فى الفترة الماضية أن يجتمع

المجلس ولكن المسألة كما صورتها لزميل لكم كان عندى أول أمس هى أننى حريص على استمرار اجتماعاتنا ولكن الحالة توجه اليوم إلى صمودنا .

وكان هذا تراجعا واضحا ولا يمثل حقيقة الموقف بدليل ما ساقه من قبل عن رأيه الذى أبداه لموسى صبرى ونشره فى كتابه سالف الذكر .

إبراهيم شكرى : يسعدنا أن يكون السيد الرئيس هو الذى يرى ضرورة الإسراع فى عقد المجلس وهذا أمر ليس يستبعد لأن تفكيره دائما هو تفكير الديمقراطى الذى يريد أن يحس حوله دائما بالرأى الصحيح وبأن الناس تتناقش وتعرف كيف تناقش .

أما فيما يتعلق بما تحدث عنه السيد رئيس المجلس من التخوف من أن بعض الكلمات أو الأقوال قد نشرت صورة الصمود فاننى أقول إن هذا يقتضى بنا أن نتعرف أولا وقبل كل شىء هل هذا الصمود صحيح أى على أساس حقيقى أو أنه غير صحيح وفى رأيى أن هذا الصمود صحيح وقوى ولا يمكن أن تؤثر عبارات تقال أو كلمات فى هذا الصمود . . . فالمناقشة مهما قلنا تصل بنا إلى الهدف الذى نتغياه .

أحمد منتصر مصطفى : . . . إننا لم نجتمع منذ أواخر أغسطس إلا اليوم وبالنسبة لاجتماع مجلس الأمة نحن نرحب به لأن من مصلحة الشعب والقيادة ومن مصلحة قضيتنا أن يجتمع المجلس ولا شك أن السادة الزملاء أعضاء مجلس الأمة جميعا على مستوى المسئولية ويقدرون أن قضيتنا قضية مصر وليست قضية فرد أو عدد محدود من أبناء هذا الشعب لذلك فإن أسلوب العمل يمكن مناقشته والاتفاق عليه . . . نريد أن يعطينا رئيس المجلس فكرة عما يحدث من أمور أولا بأول وعما يجرى الآن : : :

رئيس المجلس : (السادات) . . . محصلة ما يجرى كله تطلعون عليها فى الصحف فليس هناك شىء جديد والأمر الواضح الوحيد هو أن أمريكا تتخذ معنا موقفا متعنتا إلى أبعد الحدود : . . أن هدف أمريكا هو تصفية القضية بالنسبة لها هى أيضا قبل أن تصفى لحساب إسرائيل : إنها تريد تصفيتها لحسابها ثم لحساب إسرائيل . إنها تريد أن تصفى هذا النظام . . لماذا ؟ لأن متاعبها فى المنطقة كلها تأتى أساسا من هذا النظام وفى تصورها وتقديرها أنه لو زال هذا النظام فإن كل متاعبها ستزول وهم يأملون ، كما يصورون الأمر فى بعض صحفهم أن تصبح مصر إيران أو تركيا أخرى وبذلك تنتهى متاعب أمريكا فى المنطقة هذه هى النقطة الوحيدة الظاهرة فى الموضوع . (١)

أما الروس فوقفهم على العكس من هذا فإنهم يؤيدوننا تماما . . صحيح أنه كان قد حدث توقف فى فهم بعض الأمور إلا أن هذا التوقف قد انتهى وأصبح التفاهم كاملا وصارت العلاقات مع الروس كأحسن ما تكون العلاقات بل إنها أحسن مما كانت عليه فى أى وقت من الأوقات فى جميع النواحى .

أما عن سياستنا فى الأمم المتحدة الآن فهى كما تقرأون فى الصحف فى منتهى المرونة ويقوم السيد محمود رياض بمقابلة جميع المسئولين وهو مستعد للتفاهم فإذا طالب البعض بفتح القناة فإنه يقول « على عينا ورأسنا » أننا نريد أن نفتحها قبلكم ولكن هل تفتح القناة وهناك معتد على ضفتها الأخرى ؟ هذا غير ممكن . . » ولحل القضية تتمسك أمريكا بموضوع القناة بالذات وإنهاء حالة الحرب مع إسرائيل لكيلا تكون لنا حجة فى إغلاقها فى وجه أية دولة من الدول وأولها إسرائيل إنه موقف كما ترون فى منتهى التعنت والتشدد .

---

(١) أمكن للسادات من بعد ١٥ مايو سنة ١٩٧١ أن يحقق لأمريكا ما تريد وما هدفت إليه كما حدده هو تماماً .

نزيه أحمد أمين : فى الحقيقة أن الناس فى الفترة الماضية كانت تتساءل كثيرا جدا عن المجلس ودوره وتوقف انعقاد جلساته . . . والحقيقة أننا نجتاز مرحلة نقاهة من النكسة وهذه العملية يجب أن تتميز بسمات جديدة وهى دفع دم جديد فى الأجهزة التنفيذية والقيام بثورة تشريعية بالنسبة لبعض المظاهر التى ظهرت خلال الفترة الماضية لذلك كان من الواجب أن يأخذ المجلس دورا رائدا وشرعيا فى الفترة القادمة . . . إن وجود المجلس فى هذا الدور وإيجابيته سوف يكون بالفعل عاملا من العوامل التى تساعد على الصمود ودعامة من أكبر الدعامات التى تحقق هذا الصمود .

سالم محمد شحاته : بالنسبة لعدم انعقاد المجلس خلال الفترة الماضية فإن ذلك كله كان محل لوم شديد وجهه لنا الشعب إذ كان يقال لنا ماذا فعلتم ولماذا تجتمعوا ؟ .

محمود موسى السيد: لا شك أننا نجتاز ظروفا استثنائية ولكن ليس معنى اجتياز هذه الظروف الاستثنائية الحد من عمل المجلس بأية صورة من الصور ولكن أى أن العكس هو الصحيح . أن المجلس فى الأصل له اختصاصات معينة ينبغى أن يمارسها بالكامل وهى سلطته فى التشريع وسلطته فى الرقابة يضاف إليهما مقتضيات الظروف الاستثنائية القائمة وليس معنى هذه المواجهة بحال من الأحوال أن تعطل العمل الأساسى للمجلس . . .

ضياء الدين داود : . . . لا يمكننا إن نقول إننا أنجزنا من العمل ما يرضينا ومن ثم أرى أن من المحتم أن يتضاعف عملنا فى الدورة المقبلة أضعافا مضاعفة حتى تكون حصيلته فى ختام دورات المجلس تعلن كيف أن هذا المجلس قام فى فترة تاريخية بتحمل مسئولياته وكيف أنه قد خط طريقا ديمقراطيا

صحيحا بأسلوب جديد وعرف كيف يؤكد أن هذه التجربة حققت نجاحا فعليا . . . وأريد أن أعقب على ما قيل حول التخوف فلا أرى مبررا مطلقا للتخوف من اجتماع المجلس فالكثير من القضايا والخفايا التى تتناولها الصحافة وتتداولها لجان الاتحاد الاشتراكى تعتبر من أخص خصائص ما يناقشه المجلس؟؟ ومن الطبيعى أن يكون المجلس هو صاحب الأوضاع التشريعية التى تتمشى مع المبادىء التى قررها .

محمد على بشير : الحقيقة أن كلام الزميل ضياء الدين داود كلام سليم وإننى أتساءل هل هذا الصمود قائم على أساس صلب متين أم أنه قائم على أساس وقتى ثم تحدث عن ضم أعضاء المجلس للمكاتب التنفيذية للاتحاد وهو ما سبق الحديث عنه .

أحمد فهيم « وكيل المجلس » : إننى لم أقصد بعقد جلسات متباعدة للمجلس أن أشك فى عمل المجلس ولكنى أرى أن عمل المجلس الحقيقى فى لجانه الفنية .

ضياء الدين داود : تعقيبا على كلام السيد وكيل المجلس أود أن أقول أنه ليس معنى أننا نجتاز حالة حرب أو حالة استثنائية أننا عطلنا الحياة الدنية فالناس تعيش وتأكل وتشرب وتسكن وتعالج وتتعلم وتنفعل وتعيش الحياة المدنية العادية إلى جانب التحفز والاستعداد للقتال فالحكومة القائمة ليست حكومة حرب بحيث تنصرف بكافة جهودها إلى ناحية التجهيز والإعداد العسكرى فقط وإنما هى فى نفس الوقت تواجه مشاكل الجامعة والتعليم والزراعة والتسويق والإسكان وجميع مشاكل الحياة العادية بما فيها مشاكل الرفاهية . . . ونحن كمجلس علينا دور تشريعى بالنسبة لكل هذا وعلينا دور

رقابى أيضا ولا يمكن إطلاقا ونحن شركاء فى المسئولية أن نبتعد عن هذه المسئولية بحجة أننا نجتاز حالة حرب أو حالة استثنائية وإلا كان معنى ذلك أن تتوقف دواليب العمل فى الدولة . . وهذا أمر استبعده تماما كما أن السيد الرئيس قد عالج هذا الأمر فى خطابه عندما تكلم عن الإذاعات وما هى البرامج المستحبة وغير المستحبة والتوفيق بين الرغبات وهذا يعنى أن هناك اهتماما كبيرا بكل ما تنفعل به الجماهير فى حياتها اليومية وأننا كممثلين لهذه الجماهير لابد أن ننفعل معها أيضا ونعمل على إيجاد الحلول لمشاكلها ونترجم هذا إلى تشريعات وقرارات أما ما أنسبه لما ذكر من أننا كنا فى فراغ فى بعض الجلسات الأمر الذى كنا نضطر معه إلى ملء هذا الفراغ بالأسئلة فإننى إزاء هذا أرجو أن تقوم أمانة المجلس بإعداد إحصائية بالتشريعات التى صدرت عن الحكومة منذ يونيو الماضى حتى الآن استنادا إلى التفويض .

وأن يكون هذا الإحصاء عن التشريعات التى صدرت فى المسائل العادية كتلك التى تتعلق بالتأمينات الاجتماعية والمدارس وغيرها والتى لا علاقة لها إطلاقا بالأوضاع الاستثنائية . . .

* * *

كانت المناقشات محتدمة وكان التأييد واضحا بين أفكار وآمال وتصورات أعضاء المجلس وبين أفكار وتصورات رئاسة المجلس كان السادات يرى تعطيل المجلس لأنه لا يؤمن بدور شعبى ولا بحق المجلس كممثل للشعب فى المشاركة فى صنع الأحداث والقرارات وإنما دوره هو ما قاله « أن ما يجرى كله تطلعون عليه فى الصحف » الأمر فى نظره هو مجرد علم المجلس بما يجرى لا مشاركته فى صنع ما يجرى وكان الأعضاء يتصورون ويأملون فى دور مشارك

وليس مجرد المعرفة من قراءة الصحف أو بيان يتلى بالمجلس . المجلس والديمقراطية فى نظره مجرد ديكور أو لافتة وسلطاتها إزاء ما يصدر من قرارات أو يوضع من سياسات لا تتعدى العلم والإحاطة وكانت محاولات الأعضاء على مختلف اتجاهاتهم تجاهد فى سبيل الوصول لدور فعال للمجلس وتأكيد حقوقه الدستورية الفعلية لا الشكلية .

فى الاتحاد الاشتراكى

بعد فترة وجيزة من انتخابى عضوا بمجلس الأمة فوتحت فى تعيينى أمينا للاتحاد الاشتراكى لمحافظة دمياط ولم أكن مقتنعا بترشيحى وعارضته أولا لإصرارى على أن أظل محاميا ولا أتفرغ لعمل آخر خاصة والمحاماة هى مصدر دخلى الوحيد وثانيا لأننى أنفر من مبدأ التعيين وهو ما يعطى المنصب السياسى شكل الوظيفة البيروقراطية وأنا بطبعى ضد الوظيفة وقيودها ، وثالثا أننى كنت ألمح صراعات تؤثر على دور الاتحاد الاشتراكى وتعرقل خطاه وكنت ألمح فى الأفق صراعات القوى ولا أريد أن أدخل فى هذه الدوامة .

كان المرحوم حازم النهرى ابن خالى وصديقى الحميم . على صلة وثيقة بالمشير عامر رحمه الله ومعاونيه وكنت من خلال أحاديثى معه — وكان ذكيا ولماحا وواسع المعرفة وحلو الحديث — كنت أقف على حقائق كثيرة عن الصراعات المختلفة داخل أجهزة السلطة وأكثرها كان خفيا على أكثر الناس .

عرفت انقسام السلطة إلى قوة فى الجيش وحول المشير وقوة فى الرياسة وحول الرئيس عبد الناصر . قوة فى الجيش وحول المشير قامت على الرفاهية

والإغداق والتمتع والامتداد بالنفوذ فى مختلف الاتجاهات واتخاذ كافة الأساليب كى تبدو أنها التى تحافظ على النظام وتحميه وأنه ليست هناك قوة بديلة وبالتالى كانت تنظر بغير ارتياح إلى محاولات إقامة تنظيم سياسى فعال يحشد الجماهير وينظمها بالوعى ويخلق الكوادر وبالتالى يكون سند النظام وحمايته الحقيقية .

كان هؤلاء يرون فى ذلك خطرا على نفوذهم وعلى وجودهم ومن هنا جاء الصدام وجاءت المواجهات التى وصلت قمتها عندما قامت منظمة الشباب واحتوت عددا ضخما من الشباب المثقف وخاصة من أبناء الفلاحين والعمال وارتفعت بعض الأصوات بأن الشباب حماة الثورة وسندها والمدافعون عنها ضد أية قوة تخرج عليها وبدأوا يتدربون عسكريا وعملوا عدة معسكرات بالأسكندرية . كما كان تعقب الشباب فى تقاريرهم ودراساتهم لواقع المجتمع — لمواقع الانحراف والخطأ وتعرية المنحرفين وكشفهم كان كل ذلك خطرا جسيما ومن هنا بدأت تلك القوى تثير الأقاويل والإشاعات والمخاوف حول الشباب وحول النوايا والأهداف ، الشباب يحاول أن يخلق تنظيما عسكريا لماذا ولمن ؟ الشباب يتجسس على الناس ويكتب تقارير ؟ وهكذا ظلت الصور تتضخم وتضلل حتى طالب المشير بحل المنظمة بل واعتقال على صبرى وشعراوى جمعة وحسين كامل بهاء الدين وكانت أزمة عاتية انتهت بحل — غير موفق — لم ير النور على أى حال — وهو أن توضع المنظمة تحت إشراف المشير ولكن توالت المشاكل والشكوك على المنظمة بعد ذلك ولفترة طويلة .

كنت أعرف من ذلك الكثير والكثير وأعرف كثيرين طحنوا بين شقى هذا الصراع ولكن كما قال عبد الناصر أن الأمر لم يكن سهلا وكانت هناك موازنات واعتبارات كثيرة تحكم حركة الأحداث ولم تكن يده دائما قادرة على الحسم الجذرى :

ولم أكن على أى حال أحب أن أدنو من هذا الصراع فأحترق كما قلت للأستاذ كمال الحناوى عند مناقشتى معه الأمر حين كان أمينا للوجه البحرى وهو الذى زكانى ، وفاتحنى على أنه رغم ممانعتى لفترة طويلة عدت فقبلت مع إصرارى على الاستمرار فى عملى بالمحاماة ونفذت ذلك بالفعل .

وما أغرب تصاريف القدر . . خلال سنة واحدة أمنع من الترشيح لمجلس الأمة ويقف وراء ذلك — فيما كان يقال — أمين المحافظة فإذا بى أدخل مجلس الأمة ثم أعين بدلا منه أمينا للمحافظة . .

وفى الحق لم أكن سعيدا بأمانة المحافظة وكنت أخشى أن أصبح كما يقول الإنجليز Jack of all Trades فلا أتقن شيئا وتتبدد مجهوداتى ولكنى إزاء الأمر الواقع — وقد يسأل سائل وما الذى أخضعنى للأمر الواقع فأقول له لقد قيل لى تلك رغبة عبد الناصر وكان إيمانى به وثقتى فيه تمنعنى من أن أرفض له رغبة . . إزاء الأمر الواقع بذلت أقصى ما أملك من جهد ووقت كى أوفق بين كل مسئولياتى بحيث لا تطغى إحداها على الأخرى وكان عملى بالمحاماة أيسرها إذ كنت شبه متخصص فى القضايا المدنية التى تعتمد أساسا على المذكرات وكنت أتمها فى سهراتى بالمكتب .

أما عملى بالمجلس فقد أوقعنى فى أزمة ذلك أنى دخلت فى حوار داخل نفسى : ما الحدود بين عملى كعضو بالمجلس ووضعى كأمين للاتحاد الاشتراكى بالمحافظة أى عضو قيادى فى الاتحاد الاشتراكى . وقامت عدة تساؤلات هل أستطيع استجواب وزير أو سؤاله ؟ وكيف وأنا عضو قيادى بالاتحاد أملك نظريا سلطات أكبر من ذلك ؟ هل أستطيع أن أعارض سياسة الحكومة أو أقترح عليها تعديلا ؟ ثم ما موقفى فى المجلس لما قد يتخذه

الاتحاد من قرارات ومواقف ؟ وازداد الأمر تعقيدا حين استشرت حدة الحساسيات والتناقضات بين أعضاء المجلس وبين قيادات الاتحاد الاشتراكي في المحافظات بل بين المجلس ككل وبين الاتحاد الاشتراكي . عضو المجلس ينظر لنفسه على اعتبار أنه ينتخب مباشرة من دائرة كبيرة قد تشمل مركزا أو قسما إداريا بالكامل أما عضو الاتحاد الاشتراكي فينتخب من قرية أو وحدة قليلة العدد فعضو المجلس يشعر أنه أصدق تمثيلا للجماهير . وهو لا يشعر بأى التزام أو ولاء للتنظيم السياسى الذى لم يكن له من أثر أو دور فى تزكيته وانتخابه - على عكس ما كانت تفعل الأحزاب حين كانت تصدر قائمة مرشحيها فى كل دائرة وبالتالى يدخل العضو والمرشح للانتخاب وفى عنقه تزكية حزبه وتأييد أنصاره بحيث لو سحب الحزب تزكيته وتأييده فشل العضو فى الحصول على أصوات الناخبين - بل كان عضو المجلس يرى فى عضو الاتحاد أو أمين المحافظة « المعين » منافسة غير مشروعة فى نظره وعدوانا على حقوقه . وكانت رياسة المجلس (السادات) - وإن أعلنت بعض الشعارات التى تحفظ للاتحاد حقوقه - كانت تؤكد بالخطوات العملية تعميق ذلك التنافس وتوسيع هوة الخلاف .

فبدلا من أن يكون عضوية الاتحاد والتدرج فيه والتدرب وقوة الالتزام والوعى والانضباط التنظيمى والسلوك الاشتراكى بدلا من أن يكون كل ذلك هو عنصر التزكية والإبراز للمرشح . انقلبت الآية فكانت الحلول التى زكتها رياسة المجلس هى تعيين أعضاء المجلس فى لجان المحافظات والمراكز فرضاً أى وضع القوى المتصارعة دون حسم لأسباب الصراع فى قالب تنظيمى واحد ومن الطبيعى أن تكون النتيجة الفشل والشلل وخلقت كيانات تحت اسم لجنة

الهيئة البرلمانية للمحافظة ولها مقرر تصارع أمين المحافظة ولجنته وتقوم نداً له وتتفاقم بذلك الأوضاع .

لقد كان هذا الموضوع محل مناقشة اللجنة الدائمة للمجلس بجلستها السابقة في ١٩٦٧/١٠/٢٤ حيث قال المرحوم محمد على بشير والذى كان أمينا للشرقية : « وهناك موضوع آخر فقد صدر قرار شبه عام بضم جميع أعضاء المجلس إلى المكاتب التنفيذية ولو أنني لسوء حظى أمين للمكتب التنفيذى ورئيس للمجموعة الاقليمية لمحافظة الشرقية إلا أنه لم يؤخذ رأيي في الإشراف ولا أقول إن رأيي ملزم ولكن كان يمكنني أن أضع المسئولين في صورة تجنبنا الكثير من المتاعب، هذه المسائل تسبب لنا نوعاً من المتاعب وتجعلنا نخشى أن تتطرق السلبية إلى الناس .

والمسألة كانت بالنسبة لى محلولة فكنت أمينا للمحافظة وكنت في نفس الوقت مقرراً للهيئة البرلمانية للمحافظة وكانت علاقاتنا كلنا أعضاء المجلس وأعضاء لجنة المحافظة على خير ما تكون تعاوناً وعملا .

ووقعنا في مشكلة أخرى ، الصراع الخفى بين رياسة المجلس التي كانت ترى أن لا يكون لأحد ولأمين عام الاتحاد الاشتراكى على وجه الخصوص ولاية على أعضاء المجلس أو سلطة تنظيمية كأعضاء في الاتحاد الاشتراكى حيث كان أمين الاتحاد يرأس اجتماعات الهيئة البرلمانية وانقسم الأعضاء هؤلاء « بتوع » الاتحاد الاشتراكى وأمينه العام والآخرون « بتوع » رئيس المجلس ويحتدم الصراع خفياً وعلنياً . وكان من أشق الأمور أن يملك الإنسان قدرة السلوك المتوازن والنأى بعيداً عن كل ذلك ، لا يرتبط إلا بالمبادىء والأهداف. ولولا قوة وزعامة عبد الناصر لكانت تلك الصراعات أشد ضراوة وخطراً .

وكنت أحياناً إذا تكلمت مؤيداً قيل « إنه ممثل السلطة أليس أميناً للاتحاد » وإذا عارضت قيل « أين إذن الالتزام » وهل أنا فى حاجة للمعارضة فى المجلس . واجتهدت رغم كل ذلك فى أن أؤدى دورى كاملا بالمجلس معارضاً ومؤيداً حسب مقتضى كل موقف ولكن فى ظل قيود نفسية وتنظيمية مختلفة .

ولعل كل ذلك كان وراء التغيير الجذرى فى أسلوب الترشيح والانتخاب عند إجراء انتخابات سنة ١٩٦٩ :

أسس جديدة للانتخاب :

فقد قدمت مذكرة آنذاك بوصفى وزيراً للدولة لشئون مجلس الأمة بتاريخ ١٠ يوليو سنة ١٩٦٨ كانت نواة للأسلوب الذى وضع من بعد وأقره المؤتمر القومى لتشكيل مجلس سنة ١٩٦٩ وجاء فيها :

أولا ـــ حول تشكيل المجلس :

منذ بدأت التحولات الاشتراكية الكبرى ، التى تداعت بصدور قرارات يوليو المجيدة سنة ١٩٦١ ، وبرز فى الأفق الوطنى الإحساس بضرورة وضع الضمانات التى تكفل الحفاظ على المكاسب التى نالتها الطبقة العاملة ، بفضل أصالة الاتجاه الثورى لقائد هذا الشعب .

ثم وجد هذا الإحساس طريقه نحو التطبيق والتأصيل بارزاً مضيئاً فى أكثر من موضع فى ميثاق العمل الوطنى الذى قرر :

« ضرورة أن يضمن الدستور الجديد للفلاحين والعمال نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها ، بما فيها المجلس النيابى ،

باعتبارهم أغلبية الشعب التى طال حرمانها من حقها الأساسى فى صنع مستقبلها وتوجيهه » .

ثم اشترطت المادة ٤٩ من دستور مارس سنة ١٩٦٤ أن يكون نصف أعضاء مجلس الأمة على الأقل من العمال والفلاحين .

كما نص القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٣ فى شأن مجلس الأمة على أن « يتألف مجلس الأمة من (٣٥٠ عضواً) يختارون بطريق الانتخاب السرى العام ، ويجب أن يكون نصف الأعضاء على الأقل من بين العمال والفلاحين وتقسم الجمهورية إلى ١٧٥ دائرة انتخابية ، ينتخب عن كل دائرة عضوان يكون أحدهما على الأقل من بين العمال والفلاحين .

وصدر قرار السيد الرئيس رقم ٩١٨ فى ١٩ مارس سنة ١٩٦٤ بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء أول مجلس نيابى فى مصر ضمن له الدستور والميثاق التمثيل العادل للقوى صاحبة الحق والمصلحة فى الثورة . .

وبرغم أن ١٩٠ عضوا قد نجحوا عن العمال والفلاحين ، ألا أن النظرة المتأملة ، توضح أن غالبية العمال والفلاحين ، وبرغم النص على ضرورة تمثيلهم ، وما لذلك من أثر على اختيار الناخبين ، لم يستطيعوا أن يحصلوا على أكثر الأصوات أو المرتبة التالية لها ، فى العدد المناسب من الدوائر مما يدل بوضوح على أنه لولا النص على هذه النسبة فى الدستور وفى قانون مجلس الأمة ، لتغيرت الصورة إلى حد بعيد ، ولما استطاعت الغالبية الساحقة من الشعب العامل أن تجد التمثيل العادل لها داخل المجلس . وهذا يرجع قبل أى شىء آخر إلى تخلف الحركة العمالية ، وافتقاد الفلاحين إلى التنظيمات التى تكفل لهم التجربة الذاتية المنطلقة بعيداً عن تأثير باقى قوى الشعب العاملة ، لتصعيد القيادات القوية القادرة الفاهمة .

وقد كان لكل ذلك تأثيره ولا شك على العناصر التى أفرزتها الانتخابات من القيادات العمالية والفلاحية التى فازت بعضوية المجلس ، فجاءت غالبيتها دون المستوى المطلوب فى العمل التشريعى .

كما أن إجراء الانتخابات فى غيبة تنظيمات الاتحاد الاشتراكى وقبل أن تتماسك العناصر الاشتراكية الوطنية فى جبهة قوية تستطيع أن تدفع بطلائعها نحو المجلس النيابى . كان له أثره ولا شك على تشكيل مجلس الأمة . فرغم أن قانون مجلس الأمة قد وضع الضمانات ، لسد طريق التسلل . بإبعاد العناصر التى أضيرت نتيجة الإجراءات الاشتراكية ؛ كما تدخلت اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى لتسد الثغرات التى ظهرت — فى هذا القانون — فاستبعدت من الانتخابات بعض العناصر المعروف معاداتها للأهداف الكلية للشعب العامل ، ألا أن ذلك لم يمنع ، ولم يكن بمقدوره أن يمنع وصول فئات إلى المجلس غير ملتزمة تماماً بتلك الأهداف ، وكان لذلك أثر سلبى على العمل التشريعى ككل ، حيث ظهرت بعض العناصر المعوقة والمنحرفة عن الخط الاشتراكى ، كما أثر على العمل الميدانى الشعبى حيث انفجرت بعض الصراعات بين بعض أعضاء المجلس ، وأعضاء اللجان والمكاتب التنفيذية للاتحاد الاشتراكى .

.. لذلك فإنى أعتقد أن نظرة جديدة ، لطريقة تشكيل مجلس الأمة واختيار أعضائه ، ينبغى أن تأخذ طريقها إلى سطح الحياة السياسية الوطنية ، تواجه الواقع ولا تدور من حوله ، انطلاقاً من أن الاتحاد الاشتراكى العربى السلطة الممثلة لقوى الشعب ، والدافعة لإمكانيات الثورة والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة ، له الحق فى ابداء الرأى فيمن يمثله فى الهيئة التشريعية من أعضائه سعياً لزيادة رصيد الإيجابيات على طريق العمل السياسى الوطنى بما يضمن تحقيق الأغراض الآتية :

١ — تحقيق التكامل والتناسق التام بين مجلس الأمة ، وتنظيمات الاتحاد الاشتراكى سواء على مستوى الدائرة الانتخابية ، أو المستوى القومى .

٢ — تمكين قوى العمال والفلاحين ، من تصعيد قياداتها القوية والقادرة بوضع قواعد جديدة للانتخاب تساعد على إزالة الركود والتفكك الذى تعانيه الحركة العمالية والفلاحية ، بخلق الظروف الموضوعية التى تساعد على فاعلية قدرتها على الحركة .

٣ — وضع القواعد التنظيمية السياسية الشعبية التى تحول دون تسلل القوى المعادية أو الانتهازية أو السلبية إلى مجلس الأمة ، بحيث يكون الشعار الجديد هو « الاختيار قبل الانتخاب » .

وفى سبيل تحقيق هذه الأهداف وفيما يتعلق بتشكيل مجلس الأمة ، وهى المرحلة القريبة القادمة ، فيشرفنى أن أتقدم بالاقتراح التالى ليطرح للبحث والدراســة .

١ — تشكل فى كل دائرة انتخابية لجنة من جميع أعضاء اللجان التنفيذية للاقسام التى تدخل فى حدود الدائرة يوكل إليها ثلاث مهام :

الأولى : ترشيح (ما لا يزيد عن ثلاثة أو واحد) من أعضاء اللجان التنفيذية بالدائرة لعضوية مجلس الأمة من الذين ترى فيهم الخبرة والكفاءة للعمل التشريعى ، بعد استطلاع رأى اللجان التنفيذية بالدائرة . وترفع تقريراً للجنة التنفيذية العليا ، موضحاً به أسباب هذا الاختيار والكفاءة لهذا العمل ، ومعززاً برأى اللجان التنفيذية بالدائرة .

الثانية : تجميع آراء اللجان التنفيذية فى باقى المرشحين وما قد يكون لديها من اعتراضات عليهم وترفع به تقريراً للجنة التنفيذية العليا .

الثالثة : تنظيم المؤتمرات الجماعية للمرشحين حيث يدلى كل بوجهة نظره فى مشاكل التطبيق الاشتراكى العربى وغيره من المهام التى تتأهب البلاد لمجابهتها .

٢ — تعلن اللجنة التنفيذية العليا ، قائمة بأسماء عشرة من المرشحين الذين يسمح لهم بخوض الانتخابات فى كل دائرة مرفقاً بها بيان مختصر عن تاريخ حياة كل مرشح ورد اسمه فيها وعن المميزات التى تخوله حق الترشيح واسم المرشح الذى تقدمت به لجان الاتحاد الاشتراكى بالدائرة . ويسمح للناخبين بالوقت الكافى لدراسة القائمة .

٣ — ينتخب عن كل دائرة نائب واحد ، بمعنى أن يكون عدد الدوائر ٣٥٠ دائرة أو أكثر .

٤ — يخصص نصف عدد الدوائر للعمال والفلاحين فاذا كان عدد الدوائر ٣٥٠ دائرة ، يقتصر الترشيح فى ١٧٥ دائرة منها على العمال والفلاحين وهى الدوائر العمالية والزراعية .

ويسمح لجميع الفئات بالترشيح فى بقية الدوائر ؛

٥ — تعدل الشروط الواجب توافرها فيمن ينتخب لمجلس الأمة بحيث تشمل القواعد التى استحدثت فى انتخابات لجان الاتحاد الاشتراكى العربى ؛

٦ — يجوز لثلثى عدد اللجان الجماهيرية والوحدات الأساسية بالدائرة أن تطلب إسقاط العضوية عن عضو الدائرة على أن ترفع ذلك إلى اللجنة التنفيذية العليا التى لها الحق فى أن تحيله إلى مجلس الأمة ليقرر ما يراه بشأنه مع مراعاة حكم المادة ٩٤ من الدستور ؛

وكل هذا سيستتبع بالضرورة ادخال تعديلات على قانون مجلس الأمة ،

بما يتمشى وهذه القواعد ، كما سيستتبع إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية ، بحيث يمثل النائب عدداً من الوحدات التأسيسية والمؤسسات الجماهيرية ، وليس عدداً معيناً من المواطنين .

ويمكن أخذ وحدة نمطية للمؤسسة الجماهيرية أو الوحدة الأساسية التي تمثل عدداً نمطياً من أعضاء الاتحاد الاشتراكي ، على أن تعتبر الوحدة فى هذا الشأن التي يتضاعف بها عدد أعضاء الاتحاد الاشتراكي بمثابة عدة وحدات جماهيرية بنسبة عدد أعضائها .

هذا استعراض سريع للأسس التي أرى أن تجرى انتخابات مجلس الأمة على مقتضاها ، وهى لا تخلو كغيرها — من الأسس — من عيوب وصعوبات ولا سيما فى التنفيذ . ولكنى أعتقد أنها طريقة تؤدى إلى الحد من العيوب التي تلمسها الآن بالنسبة للأعضاء الذين تفرزهم الانتخابات العامة ، وبالأخص من ناحية كفاءة أعضاء المجلس بصفة عامة وأعضائه من العمال والفلاحين بصفة خاصة ، كما أنها تعبر فعلا عن كون المجلس التشريعى هو الجناح التشريعى للاتحاد الاشتراكي ، فضلا عن أنها تضمن إلى حد كبير سلامة الالتزام العقائدى للأعضاء عن ناحية ، ومن ناحية أخرى ستقضى على الصراعات بين أعضاء المجلس وقيادات الاتحاد الاشتراكي بل ستوثق الرباط بينهم على أساس أنها القاعدة التي صعدته مما يشعره دائماً أن مآله إليهم ليعيدوا ترشيحه أو تأييده من ناحية وحتى لا يسحبوا منه ثقتهم وما يعنيه ذلك من احتمالات اسقاط عضويته .

وأخيراً فإن ذلك سيحرر النواب من ضغط الناخبين لتلبية الحاجات الخاصة والمحلية ، الذى نشاهد اليوم آثاره السيئة .

وعندما كنت عضواً باللجنة التنفيذية العليا قرر الاتحاد الاشتراكي حينذاك

أن يكون له مرشحوه.. وأن يجرى انتخابهم داخلياً من لجان موسعة على مستوى لجان المراكز والاقسام بحيث يحرم على أعضائه القياديين أن يرشحوا أنفسهم إلا خلال التنظيم وأن تقف كل القيادات واللجان بعد ذلك وراء المرشح المنتخب من اللجنة الموسعة. مع السماح لغير القياديين بالترشيح منافسين.. وبهذا الأسلوب زكى التنظيم قياداته وكان له مرشحوه الذين يؤيدهم ويقف بجانبهم والذين يشعرون من ثم بالولاء للتنظيم والانتماء له. وفاز بهذه الوسيلة عدد كبير رغم الاصطدام خاصة فى محافظات الصعيد بالعصبيات والظروف المحلية والتقاليد ورواسب الماضى.

انتخابات عام ١٩٦٨

ولم تكن هذه الطريقة بدعاً بل كانت أسلوباً حزبياً متبعاً فى كل الأحزاب فى العالم . وكانت تجربة حديثة ومن هنا لقيت مقاومة ولقيت هجوماً من الذين لا يسعدهم أن يقوم التنظيم السياسى قوياً وأن يتعمق الولاء له بين أعضائه وأن يكون له سيطرته السياسية . وقد وقعت بعض الأخطاء شأن ما يقع فى كل انتخابات ولكن بولغ فى تصويرها وفى تحديد حجمها بشكل مقصود . . كان محمد حسنين هيكل على وجه الخصوص وراء الحملة وكان غيره من أعضاء السلطة التنفيذية الذين كانوا يخشون على سلطاتهم من نمو الاتحاد الاشتراكى وامتداد سلطاته بما يحد من سلطانهم ويراقب تصرفاتهم ومن الغريب أن الرئيس الراحل عبد الناصر وقع تحت تأثير حملة التشويش على تلك الانتخابات خاصة ما كان ينقله هيكل له ويصوره على أنه رأى عام منقول خلال مراسلى الأهرام فى المواقع المختلفة . حتى أنه أثار الموضوع باللجنة التنفيذية العليا فى أحد الاجتماعات ووجه نقدا لوزير الداخلية لبعض الأخطاء التى وقعت فيها الشرطة فى بعض الدوائر ولم يناقش أحد الموضوع فى انتظار أن يتكلم رئيس اللجنة التى أشرفت على الانتخابات من الاتحاد الاشتراكى وكانت تلك اللجنة قد شكلت برياسة

أنور السادات وعضوية عبد المحسن أبو النور ولبيب شقير وشعراوى جمعة وأنا وإزاء ذلك طلبت الكلمة وقلت اننا كلجنة مسئولون جميعاً عن الانتخابات التى تمت كلها وفسرت له ما جرى وحجمه وملابساته وقلت له إن كل الذى قيل حتى على فرض التسليم به كله فإنه لا يؤثر على نتيجة الانتخاب بصفة عامة وفى أكثر الدوائر . وعلق الرئيس بأنه كان يود ألا يقع أى شىء يؤثر على شكل العملية الانتخابية أو يشوهها وأنه مع اقتناعه بضآلة حجم الأخطاء إلا أنه كان يفضل ألا تكون وأنه لا يخشى أن يصل إلى مجلس الأمة بضعة أشخاص مضادين وأنه كان يود أن يأتى المجلس وليد انتخابات لا تشوبها شائبة .

عمل المكتب التنفيذى :

أما فى الاتحاد الاشتراكى فقد كانت تجربة مثيرة . كان علينا فى البداية أن نشكل مكاتب تنفيذية على مستوى الأقسام والمراكز وكان ذلك يعنى ضرورة التعرف على العناصر النشطة والملتزمة من خلال المواقف العملية والنشاط اليومى وبجانب ذلك حسن القبول لدى الجماهير .

وكان معى زملائى أعضاء المكتب التنفيذى بالمحافظة ولم يكن هناك سابقة عمل مشترك بيننا ولكن معظمهم كان من الشباب الذى لا يملك إلا الإيمان بالله وبالثورة وقيادة عبد الناصر والإيمان بالجماهير وحقها عليهم والذين مارسوا العمل العام بإخلاص وهم جميعاً من فئات اجتماعية استفادت من الثورة وهى من ركائزها وكان انتماؤهم الطبقى لفئات الشعب العامل مؤكداً عقيدة وسلوكاً .

كان المكتب التنفيذى يتكون منى ومن عبد الوهاب شبانة الذى تولى الأمانة بعدى وسمير العلايلى وعوض الوصيف وسعيد كحلة . وأحمد حبيب ، ونعيم فراج ، وسعد عبد الرازق .

كان علينا أن نؤكد وجودنا ونعمق صلتنا بالناس وندرس الواقع الاجتماعى والسياسى والاقتصادى داخل المحافظة ونحدد لأنفسنا معالم الطريق ووضعنا فى الاعتبار أن اختيارنا يعنى بالضرورة أن الطامعين ممن لم يشملهم الاختيار سوف يتربصون ويتسقطون الأخطاء ومن هنا اتفقنا منذ اللحظة الأولى أن نمارس النقد فيما بيننا وأن نقبله من غيرنا وأن نضع فى اعتبارنا دائماً أثر انعكاس تصرفاتنا بين الجماهير . وأن يكون إيماننا بالله قوة واعية دافعة للاخلاص ويقظة الضمير واستمرار المراقبة الداخلية وكنا نبدأ اجتماعاتنا بالنقد الذاتى واتجهنا فى عملنا عدة اتجاهات . الإسراع فى بناء التنظيم الشبابى وافتتاح معسكرات التثقيف حتى نستطيع أن نحصل على مدد مستمر من الشباب المثقف والمدرب لدفعه إلى معترك العمل والمسئولية — بداية ببرامج تثقيفية سريعة بين القيادات التى اخترناها للمكاتب التنفيذية لخلق وحدة فكرية ومناخ سليم فيما بينهم وللتعرف على أفكارهم ومعتقداتهم وقدراتهم ومدى وضوح الصورة أمامهم والوصول إلى التجمعات الجماهيرية المختلفة لربطها بالاتحاد وبالتالى التعرف على مشاكلها والعمل على حلها .

وأنشئت معسكرات للعمل وبدأت معسكرات الشباب ودبت الحركة والحيوية فى كل موقع وانتقلت إلى القرى والأقسام والمصانع والشركات واصطدمنا بالبيروقراطية والمظهرية وكان أكبر الصدامات فى ميدان العمل بالقطاع الخاص لتعقد مشاكلهم وتوزعها على جهات متعددة وتحكم رأس المال حيث كانت صناعات الموبيليات والأحذية والصناعات المتعلقة بها تشكل أكبر قاعدة عمالية وكانت الجمعيات التعاونية الإنتاجية تتعثر وتفقد صفتها الشعبية وتتحول من العمل الجماهيرى والإدارة الشعبية الديمقراطية إلى العمل البيروقراطى والإدارة الفردية . كان الاتحاد الاشتراكى يعمل على المستوى المحلى ويقدم مبادرات كثيرة ليس فقط فى دمياط بل فى أكثر المحافظات ولكن مع ذلك ظلت ثقة الجماهير فيه محدودة . . لماذا ؟ لأن السلطة التنفيذية كانت دائماً أقوى . .

المحافظ أقوى فلديه الإمكانيات وأوامره وأجهزته المنتشرة أشد وسلطاته أوسع وأكثر فعالية ورئيس المدينة كذلك ودور أجهزة الاتحاد كان أقرب إلى الضغط والوساطة لدى أجهزة السلطة منه إلى قيادتها لولا بعض العلاقات الشخصية والمرونة والحيل أحياناً .

فاعلية التنظيم السياسى :

وكان الاتحاد الاشتراكى على المستوى القومى لا يبدو فى نظر الناس مشاركاً فى رسم السياسات العامة أو التصدى للمشاكل القومية بالرأى وسلطة القرار ورسم السياسات منحصرة فى رياسة الجمهورية والوزارة . . وكثيراً ما كان الاتحاد يتورط لدعم سياسة أو موقف ، لا يفهمه ، أو لا يقتنع به .

وفى المرات القليلة التى نشط فيها الاتحاد سنة ١٩٦٥ أقبل الناس وأحسوا بأهمية الدور السياسى الذى يقوم به الاتحاد حيث كان يشارك إلى حد بعيد مشاركة فعالة ويحاسب الوزراء وازداد بالتالى نفوذ لجان الاتحاد على المستوى المحلى وبدأ المحافظون وغيرهم من قيادات السلطة التنفيذية يغيرون نسبياً من مواقفهم إزاءه وأسلوب تعاملهم معه فى هذه المرات القليلة بدأ الاتحاد يصطدم بالوزارة ويصطدم بقوة الجيش والمخابرات على الصورة التى قدمت جانباً منها من قبل ومن ثم ما لبثت الحلول الوسط والتى تحفظ التوازن أن فرضت نفسها وكان الاتحاد غالباً ما يكون الطرف الأضعف .

وكان الاتحاد إلى ذلك الحين ترتبط فاعليته بنوعية قيادته ومن طريف ما أرويه أنه حين طلب إلى أن أقدم تقريراً خلال التنظيم الطليعى عن مقترحاتى لتنشيط الاتحاد الاشتراكى وتقوية دوره أن . . قلت هناك شرط أساسى : أن تتجه الإرادة إلى وجود التنظيم السياسى وذلك يتضح بداءة من اختيار قيادة

الاتحاد وضربت مثلا بأنه حين أختير حسين الشافعي ليكون أميناً للاتحاد كان ذلك يعني فى نظر الناس أنه من غير المرغوب فيه أن يقوم اتحاد اشتراكي حقيقي فى تلك الفترة وفعلا كان الاتحاد الاشتراكي حينذاك جثة هامدة ، مجموعة من الموظفين يقبعون وراء مكاتبهم فى القاهرة منعزلين عن الناس تماماً .

ولكن فى تقديرى ليس يكفى حتى وجود القيادة النشطة والواعية ولا النوايا الحسنة ولا الفكر ولا الحركة على المستويات المحلية والقيام ببعض الخدمات أو الأنشطة أو الحلول للمشاكل المحلية ولكن الأهم والأكثر إقناعاً للناس وربطاً لهم أن يشعروا بأن التنظيم السياسى يتصدى لمشاكلهم الرئيسية القومية وقضايا البناء الاقتصادى والاجتماعى ومشاكل العلاقات الخارجية إلى غير ذلك من كبريات القضايا المصرية ذات التأثير الشامل على كل الناس . أما أن يروا كل تلك الأمور تتم وتتقرر بعيداً عن الاتحاد الاشتراكى ودون مشاركة بالرأى فإن ذلك لا شك يضعف من ارتباط الناس بالاتحاد وإيمانهم به كقوة شعبية فاعلة .

ولذلك كان الناس نسبياً أكثر اقتناعاً بمجلس الأمة من الاتحاد لأن المجلس تعرض عليه الميزانية ويناقشها كما يناقش برنامج الحكومة ويحاسبها ويسأل الوزراء ويهاجمهم أحياناً — الأمر الذى يفتقدونه فى الاتحاد الاشتراكى .

ولذلك فإنه بعد بيان ٣٠ مارس سنة ١٩٦٨ وإعادة تكوين الاتحاد وتوالى اجتماعات المؤتمر القومى واللجنة المركزية وممارسة اللجنة التنفيذية لدور فعال نسبياً بدأ ارتباط الناس بالاتحاد يأخذ شكلا جديداً كما بدأت الأجهزة التنفيذية تحس بولاء وانتماء نسبى أيضاً للاتحاد .

والذى أسجله الآن هو مجرد رؤوس مواضيع لتفصيلات وتفريعات كثيرة ليس هنا محل الإفاضة فيها .

ورغم كل ذلك فإن الاتحاد نجح فى تحريك إرادة الناس وقيادتهم وبجهود بسيطة لحل كثير من مشاكلهم المعقدة والتى أصبحت سهلة وميسورة بالتعاون والوعى والقيادة الناجحة . ومن ذلك على سبيل المثال على المستوى المحلى أنه فى عهود ما قبل الثورة قامت الحكومة بإنشاء كوبرى ليربط قرية بالطريق العام وأنشىء الكوبرى بالفعل سنة ١٩٥٠ غير أنه وكانت القرية تبعد عن الكوبرى حوالى الكيلو مترين .

تعذر إنشاء طريق يربط ما بين الكوبرى والقرية لأنه كان يشق أرض بعض ذوى النفوذ وبهذا تعطل الانتفاع بالكوبرى ولم يقم الطريق وظلت القرية تتصل بالطريق العام عبر طريق آخر ملتو يصلها بقرية مجاورة وعلى بعد أكثر من خمسة كيلو مترات وفى سنة ١٩٦٦ قامت لجان الاتحاد ومنظمة الشباب وبعد أن تغيرت طبعاً العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ولم يعد لملاك الأرض نفوذهم القديم — قامت اللجان بالتفاهم مع ملاك الأرض فبعضهم تبرع بالجزء الذى يمر به الطريق وبعضهم أصر على تقاضى الثمن فتبرع به مواطنون آخرون وأقام الشباب معسكراً للعمل وخلال أسبوع كان الطريق ممهداً ومزروعاً على جانبيه الأشجار تمرق خلاله السيارات إلى القرية واستغل الكوبرى بعد تعطل ست عشرة سنة .

كان هذا نموذجاً لحالات كثيرة مماثلة — مدارس ومستشفيات وطرق .

لقد كان منظراً هزنى من الأعماق ، أطباء ومدرسون وطلبة جامعيون ومحامون جنباً إلى جنب مع شباب من العمال والفلاحين يعملون فى المشروعات ويحملون الأتربة والحجارة ويزرعون الأشجار ولا يتأبون على أى عمل فقد آمنوا شعاراً وتطبيقاً بأن العمل شرف وقامت بينهم زمالات نضالية قوية .

لقد كنت أحضر معسكرات التثقيف للشباب والعمال وأستمع إلى مناقشاتهم .كان البعض ينظر إلينا بسخرية أحياناً وباستنكار أحياناً أخرى .. كيف نجمع شباباً من العمال والفلاحين لمناقشة الميثاق أو القضايا المتعلقة بالبناء السياسي والاقتصادى أو مشاكلهم المحلية على ضوء المفهوم الاشتراكى وكانوا يتساءلون .وما حاجة هؤلاء لهذه الثقافة ؟ وكنا نزداد مضياً فى طريقنا قائلين لهم تعالوا شاهدوا بأنفسكم واستمعوا إلى الآراء الواعية والمناقشات الثرية بالفكر والمنطق ؟ ونقول لهم هؤلاء هم ركائز الثورة وينبغى أن يتدعموا بالوعى ويتطعموا بالفكر لتكون عيونهم أكثر تفتحاً على الحقائق وعقولهم أكثر وعياً وتعرفا على مواقع خطاهم وأكثر قدرة على استشراف المستقبل وليكونوا بعد ذلك حراساً يقظين واعين للثورة عارفين حقوقهم ومصالحهم وعالمين بأساليب القوى المضادة وكاشفين لأساليبها وهؤلاء هم حتى الآن ركائز الناصرية . كان يسىء القوى المضادة ويؤلمها أن ترى فلاحاً أو عاملا يفهم حقوقه وحقوق مجتمعه ويعرف كيف يدافع عنها بعد محاولات العدوان أو التحايل . كان يسيئهم أن يروا هؤلاء يحسون بكرامتهم — كرامة الإنسان — وبحريتهم وبمعانى المساواة.

وكنت أسمع من بعض الذين يحملون فى صدورهم الهموم كلما رأوا تلك التطورات — هل رأيت ابن فلان أو فلانة يضع الساعة فى معصمه ؟ هل رأيت كيف هانت الأمور فأصبح فلان أو ابن فلان يتصدر المجلس ؟ أو يقف فى اجتماع ليتكلم ؟ ويقول مترحماً على أيام زمان كانت الأصول أصولا كان الواحد من هؤلاء لا يدخل مجلسنا إلا بعد أن يخلع نعليه . لقد كان صدر السرادق يظل شاغراً لا يشغله إلا علية القوم وأثرياؤهم فأصبح الآن فوضى يجلس فيه الرعاع وفقراء الناس ويستنكرون أن تكون تلك مساواة ؟ أين الأيام الغابرة حين كان كبير القوم يجلس أمام دواره واضعاً يده على أحد جانبى الكرسى ليمر الناس يقبلون اليد التى تترفع أن تتحرك للمصافحة ؟

كان الشباب فى تلك المعسكرات والندوات تذوب بينهم كل الفوارق ولا يبقى بينهم رابطة قوية إلا رابطة العمل والنضال والوعى المشترك وكانت هذه فى نظرى أهم الثمرات ولو استمرت فى اندفاعها لكنا اليوم فى وضع مختلف.

برامج التثقيف :

وقد كانت هذه الصور ذات آثار عميقة فى نفسى حين أصبحت عضواً باللجنة التنفيذية العليا ومسئولا عن التثقيف فقد ركزت جهودى تركيزاً شديداً من أجل برامج وعمليات تثقيفية على جميع المستويات وفى جميع الاتجاهات وبأسرع الخطى حتى نحصل على أكبر قدر من الكوادر وحتى نقيم التنظيم على أسس متينة وحتى يملكوا يوماً قدرة انتزاع حقوقهم وسلطاتهم وإقامة كيانهم انتزاعاً مهما تكن قوى وقدرة المقاومة .

فأنشأنا دورات ومعسكرات عديدة لتدريب موجهين سياسيين فى جميع المحافظات من العناصر الواعية والمؤثرة كى يوكل إليها مهمة التثقيف على المستويات المحلية . فهمة التثقيف هى الارتفاع بوعى الدارس وعلمه ثم تصقله من بعد الممارسة والعمل بين صفوف الشعب ليصبح اشتراكياً ثورياً حقيقة وواقعاً .

ثم بدأنا برامج تثقيفية مبسطة ولكنها شاملة وهامة لجميع القيادات على جميع المستويات كانت ترتكز أساساً على التعريف بطبيعة المعركة التى يخوضها الوطن العربى — جبهة العدو ، الاستعمار القديم والجديد وإسرائيل كإحدى فصائل المعسكر الاستعمارى — ثم الثورة العربية كجزء من حركة التحرر الوطنى

العالمى وتعريف بالمرحلة الحالية للثورة العربية شاملة دراسة خاصة عن ثورة ٢٣ يوليو طليعة النضال العربى ثم الثورة الفلسطينية وكذلك القوى الحليفة للثورة العربية .

كما تشمل الدراسة الحرب الحالية وموقعها من استراتيجية كل من الاستعمار والثورة مع بيان الأهداف الاستراتيجية للعدو من وجهة نظره ثم أهداف النضال العربى ثم لمحات عن حرب ٥ يونيو وكذلك بيان لمتطلبات المرحلة الحالية وبجانب ذلك دراسة لأسلوب العمل مع ووسط الجماهير وسيكولوجية الجماهير فى أوقات الحروب والأشكال التنظيمية الملائمة ووسائل الاتصال والعلاقة مع الأجهزة التنفيذية .

وكذلك دراسات حول التطبيق العربى للاشتراكية يشمل أوضاع المجتمع المصرى قبل الثورة ثم التحديات التى واجهت الثورة ثم التطبيق الاشتراكى ومشاكل التطبيق ومستقبل التحول الاشتراكى إلى غير ذلك من القضايا والمواضيع الحيوية التى تمنح القيادات على جميع المستويات حداً أدنى من الفكر السياسى والمعرفة وأساليب العمل التنظيمى وتخلق نوعاً من الانسجام الفكرى بينهم . وتم فعلا تنفيذ البرنامج الأول وحقق نتائج طيبة وكنا بصدد تنفيذ برامج متعددة وأذكر أنى كنت دائماً أردد بين زملائى من الموجهين والأساتذة بالمعهد الاشتراكى والذين كان لهم الفضل الأول فى ذلك الانجاز وفى تنفيذ دورات المعهد الاشتراكى المتتالية والإعداد للبعثات الدراسية لألمانيا لأعداد كبيرة من

الموجهين ومن العاملين بالاعلام أقول كنت أردد بينهم أننا فى سباق مع الزمن وأنه لو أتيحت لنا فرصة وفسحة كافية لتسنى لنا إعداد مجموعات كبيرة من القيادات نطمئن مع جهودها أن يظل التنظيم السياسى فى اندفاعه وتطوره وأن تزداد قدرته على أداء دوره والحفاظ على صلاحياته وممارستها ممارسة فعلية وبكفاءة وقدرة على التصدى لقوى الثورة المضادة .

التنظيم الطليعى

أعود إلى فترة عملى أمينا للمحافظة حين جرى أمران لهما بالغ الأهمية بالنسبة لى وبالنسبة للاتحاد الاشتراكى نفسه .

أولهما : أننى فى سنة ١٩٦٥ وبعد شهور من تكليفى بأمانة الاتحاد فوتحت فى شأن تنظيم طليعة الاشتراكيين وأوكل إلى أمانة المحافظة للتنظيم الطليعى أيضاً وتشكلت لجنة قيادية للمحافظة ولم يكن التنظيم الطليعى قبل ذلك إقليمياً بل كان مركزياً وإن ضم بعض الأعضاء من الأقاليم . وكان علينا أن نعمل على نمو التنظيم وخلق المجموعات القاعدية التى يمكن أن يرتكز عليها العمل وكانت عملية صعبة ودقيقة وطرحت تساؤلات : كيف نختار ؟ ومن نختار ؟ وما الأسس التى يتم عليها الاختيار ؟ وما المعايير التى يمكن على ضوئها التحقق من أية شخصية جديرة بعضوية هذا التنظيم ؟

ولقد كان التنظيم الطليعى فلسفته وتطبيقه دائماً محل جدل شديد ومحل افتراء ومحل أخطاء كثيرة أيضـــا :

فالتنظيم الطليعى منصوص عليه فى الميثاق وكان محل مناقشة أثناء عرض الميثاق على المؤتمر القومى وتحدث عنه الرئيس عبد الناصر وعن فلسفته مرات فليس إذن وجوده سراً ولكن السرية كانت فى تكوينه وحركته.

كانت فلسفته أن يكون فى حقيقة الأمر كما قال عبد الناصر بمثابة الحزب الاشتراكى ذلك لأن الاتحاد الاشتراكى تنظيم فضفاض يحتوى على عناصر ثورية وعناصر قد يكون بعضها انتهازياً أو حتى مضاداً ومن هنا كما قال عبد الناصر « يجب فى اتصالاتنا أن نعمل على إيجاد ركيزة للحزب الاشتراكى فى كل محافظة تمثل القوى الاشتراكية . . . وأنا أقول (حزباً) لكى أوضح الموضوع وبذلك يكون هناك اتحاد اشتراكى يجمع الناس كلها وفى الوقت ذاته يكون هناك اشتراكيون منظمون » وحدد عبد الناصر شروط الكادر الموثوق به والذى يصلح لعضوية ذلك الحزب أن يكون قيادياً حركياً وأن يكون مؤمناً بالنظام الاشتراكى ومخلصاً له .

فالاتحاد الاشتراكى تنظيم جماهيرى واسع يضم عدداً كبيراً من العناصر والفئات المختلفة بكل تناقضاتها مما يؤثر على قدرته على الحركة وحشد الجماهير وقياداتها وكما قال عبد الناصر أن « الكثيرين ممن يتقدمون إليه يمكن للواحد منهم أن ينقلب ضد الثورة بين يوم وليلة » وقد صح ما قال وما توقع بعد مايو سنة ١٩٧١ ومن كثيرين ممن كانوا أصحاب صوت عال دعوة ودفاعاً حماسياً عن الاشتراكية وعن نظام عبد الناصر ومن كانوا فى صدارة وقيادة الاتحاد وتنظيمه الطليعى (١) .

---

(١) كان ممدوح سالم وفؤاد محيى الدين أمناء التنظيم الطليعى وكان سيد مرعى وعزيز صدقى وعبد العزيز حجازى وحافظ غانم والنبوى إسماعيل وكثيرون ممن تولوا السلطة بعد مايو سنة ١٩٧١ وتعاونوا مع السادات لفترة أو حتى مصرعه أعضاء قياديين فى التنظيم الطليعى وبعضهم قاد بعض تنظيماته ولجانه وكانت لجنة التنظيم الطليعى بمجلس الأمة تضم سيد مرعى، شعراوى جمعة، خالد محيى الدين، حمدى عبد، كمال الحناوى، أحمد فهيم ، أحمد شهيب ، إبراهيم شكرى ، نزيه أمين ، أحمد فؤاد ضياء الدين داود .

ومن ثم كان لزاماً أن يقوم ذلك الحزب أو التنظيم الطليعى الذى يضم الاشتراكيين الموثوق فى اشتراكيتهم وقدرتهم على القيادة والحركة وسط الجماهير .

وبذلك يجمع التنظيم السياسى بين فضائل كل من التنظيم الجماهيرى بحشده الجماهيرى الكبير والتنظيم القيادى الذى يضم المؤمنين المخلصين للاشتراكية عن إيمان وقدرة على الحركة والقيادة فيكونون بمثابة الجهاز العصبى فى الجسم يسيطر على حركته ويوجهه فالتنظيم الطليعى أو الجهاز السياسى أو الحزب وكلها مسميات لشىء واحد يقوم بمهمة كبيرة هى قيادة وتحريك التنظيم السياسى للاتحاد الاشتراكى من داخله إلى أهدافه المعلنة .

وقد استقر الرأى بعد مناقشات طويلة على أن يبدأ التنظيم الطليعى (الحزب) سرياً ويقول عبد الناصر « حين يوجد التنظيم فلا مانع من الإعلان عنه وهو لن يوجد قبل مرور سنوات » .

كانت السرية ضرورة فى البداية لحماية التنظيم من القوى المضادة والتى تتجمع بالفعل حول مصالحها ولها خبراتها الطويلة المتوارثة . وحتى لا يبدأ التنظيم بقلة تواجهها كثرة تملك العديد من الوسائل والأساليب الملتوية والمدمرة . كما أن السرية تحمى العضو نفسه فلا يتصور فى ظل السرية أن تكون العضوية انتهازية أو منصباً يتاجر به وتتدعم به المصالح الذاتية « يضاف إلى الكارت » ولكن ظل الكثيرون بسوء نية غالباً وبحسن نية أحياناً يربطون بين السرية وبين أساليب المباحث والمخابرات والتى تتسم أيضاً بالسرية ويعتبرونها أجهزة تجسس وتقاريـــــر .

أخطاء التنظيم الطليعي :

على أنه وإن كنت مع فكرة التنظيم الطليعي تماما ولا زلت مقتنعا بها وبأهميتها طالما احتفظ الاتحاد الاشتراكي بشكله الفئوي والجماهيري . إلا أن التجربة كانت شاقة وعسيرة والنتائج التي ظهرت وتأكدت بعد وفاة الرئيس عبد الناصر كانت برهانا عمليا مقنعا بالخطأ الجوهري في التنظيم والذي كنت أعرفه تماما وناقشته مرارا فإنه وإن كان المفروض طبقا للإلحاح المستمر لعبد الناصر بأن يحتوي التنظيم الطليعي الاشتراكيين الحقيقيين ، إلا أنه عملا لم يكن كذلك بل حوى في الأغلب مجموعات بيروقراطية من القيادات الإدارية والتنفيذية التي كانت تردد كلمات الاشتراكية مجاراة لعبد الناصر ومداراة للسلطة وبغير اقتناع في كثير من الأحيان وكان ذلك متركزا على وجه الخصوص في المجموعات القيادية على مستوى المحافظات والتي عكست وجودها ومفاهيمها وقدراتها على المستويات الأخرى حتى القاعدية التي حوت عناصر اشتراكية حقيقية عمالية وفلاحية ومثقفين ثوريين ولكنهم معوقون . كانت أمانة التنظيم الطليعي توكل في الغالب إلى المحافظ ولم يكن المحافظ بالضرورة اشتراكيا بل الأغلب كان العكس تماما بحكم انتمائهم الطبقي وفكرهم وثقافتهم وتطلعاتهم وبحكم انعزالهم عن الجماهير وبيروقراطية أكثرهم ونظرهم إلى أن أمانتهم للتنظيم الطليعي هي إحدى مسئولياتهم الوظيفية لحساب الحاكم أي حاكم ، وكان المحافظ بطبيعة الحال يحرص على أن يكون بجانبه كبار معاونيه من سكرتيرين عامين ورؤساء مدن ورؤساء مصالح أو بعض الكبار الذين يترددون على مكتبه . وإذ كان المحافظ غريبا عن الإقليم فلم تكن له القدرة على التعرف على الناس ولم يكن له ارتباط أو التحام بالناس يجعله قادرا على اكتشاف العناصر الاشتراكية . والاشتراكيون كثيرون ولكن القياديين منهم قلة ولكنهم

موجودون فى انتظار من يكتشفهم ويجندهم ولا يتسنى هذا إلا بالالتحام بالناس ومعايشتهم ولا يمكن تحقق ذلك من المكاتب .

وإنه لمنظر أليم أن أرى بعض الذين ينقضون الآن على ثورة ٢٣ يوليو وقيادة عبد الناصر ويتنكرون للقيم والمبادىء الاشتراكية والإنجازات الثورية التقدمية الذين يخربون القطاع العام ويرحبون ويحمون القطاع الخاص والنشاط الرأسمالى على حسابه وبوسائل استغلالية تتيح للقلة الثراء وتفرض على الكثرة استمرار الفقر والحرمان وازدياده والذين يعيدون الملكيات الزراعية الكبيرة ويغيرون قوانين الإصلاح الزراعى لصالح الملاك والذين ينشدون صداقة أمريكا والتبعية لها ويسيل لعابهم على دولاراتها ، والذين لم تعد إسرائيل عدوا استراتيجيا بالنسبة للعرب فى نظرهم ولم يعد الصراع العربى الإسرائيلى جزءا من الصراع العالمى بين قوى التحرر وقوى الاستعمار فى تقديرهم والذين غاب عنهم أو غيبوا التفرقة الهامة بين العدو والصديق . كان بعضهم أعضاء فى التنظيم الطليعى ومنهم من بعد مايو سنة ١٩٧١ من أعطى مفاهيم وتأويلات للميثاق ولمبادىء الثورة كلها تحريف وتزييف . ثم شاركوا فى وأد الميثاق حتى لا يبقى وثيقة تقيدهم .

مشاكل تكوين التنظيم الطليعى :

وتأتى بعد ذلك مشكلة الترشيح ومعايير الترشيح ويثور السؤال من هو الاشتراكى وكيفية الوصول إليه ؟ وهى صعوبة تواجه دائما كل تنظيم يبنى من مواقع السلطة حيث تختلط الأمور وكثيرا ما تكون شعارات الاشتراكية مجرد مزاعم لا تعبر عن حقيقة تطلق ممالأة للسلطة وكسبا لها أو اتقاء لخطرها وليس هناك من معيار لكشف أصحاب الشعارات الزائفة من الاشتراكيين الحقيقيين بل قد يكون الأول أعلى صوتا وأكثر إتقانا فى تمثيل دور الاشتراكيين

وإن كان الانتماء الطبقى يضمن سلامة الاختيار إلى حد بعيد ولكن التنظيم لا يلتزم فقط بالعمال والفلاحين بل إنه يضم المثقفين الثوريين وما سمى بالرأسمالية الوطنية ويصعب التيقن من نقاء الاختيار بينهم . وخيط رفيع يفصل بين المثقف الثورى وغير الثورى وبين الرأسمالى الوطنى والرأسمالى المستغل .

لم يتعرض التنظيم إلى مواقف نضالية حاسمة نستطيع على ضوئها اكتشاف العناصر التى صقلها النضال وكشف عن معدنها . فالتنظيم الذى يبنى قبل الوصول إلى السلطة غالبا ما يخلو من العناصر الانتهازية والوصولية ولا يضم إلا القادرين على التضحية وتحمل أعباء ومخاطر النضال . فالأحزاب الاشتراكية مثلا تتكون قياداتها من عناصر ذاقت القهر والاضطهاد والسجن والفصل والنفى ومارست العمل السرى إلى غير ذلك أو حاربت وحملت السلاح وكذلك معظم التنظيمات العقائدية والسرية .

ومن هنا فلكل تاريخ نضالى ثابت أهله لمركز القيادة . أما فى حالتنا فالثورة قامت والكل يؤيدها الذين ينضمون إليها حقيقة ومصلحة والذين يمالئونها انتهازية وتدعيا لمصالحهم والذين يتقربون لها لمزيد من فرص النهب والثراء ثم الذين يتحاشونها ويدرءون عن أنفسهم غضبها . كل هؤلاء يرفعون شعار الاشتراكية ويتسابقون إلى تأييد الثورة والسير فى ركابها وليس سهلا أن تكشف ما فى الصدور .

واجهت اذن ومعى لجنة التنظيم الطليعى للمحافظة كل تلك المشاكل والمحاذير ولكننا اتفقنا على أساسين رئيسيين أولهما أن يكون الترشيح بالإجماع وثانيهما أن نقصر الترشيح على العمال والفلاحين أو أولادهم من المثقفين وبذلك يكون الانتماء الطبقى أقرب المعايير إلى السلامة ومع تنمية الوعى والتدريب والتثقيف يزداد الصقل وتنمو القدرات ويتعمق الالتزام ولم تشذ عن هذه

القاعدة إلا فى حالات نادرة وأشهد أنه كانت لمجموعات التنظيم فى مواقع الإنتاج على وجه الخصوص أثر كبير فى نشاط العمل السياسى وبروز دوره خاصة فى العملية الإنتاجية ولا زالوا أبرز العاملين فى مواقعهم حتى الآن .

ولا أستطيع أن أدعى طبعا أن التنظيم فى مختلف المواقع كان موفقا فى اختيار عناصره ولا أستطيع أيضا أن أزعم أننا وصلنا إلى إقامة الحزب الاشتراكى أو أن هذا الحزب قد قام بدور فعال . ولكنى أيضا لا أستطيع أن أتجاهل عديدا من المواقف التى كان يمكن لو استثمرت أن تكون مدخلا لنجاح أكبر فقد قام التنظيم خاصة فى سنة ١٩٦٧ وما بعدها بأدوار هامة فى قيادة عمليات الانتخابات النقابية وانتخابات الاتحاد الاشتراكى وذلك بتزكية العناصر الأفضل والأكفأ فى تقديره وتقديمها للجماهير . وقد أثار البعض الغبار على هذا الدور وأدخلوه فى باب التزوير والتزييف .

والحقيقة أنه أسلوب متبع فى كل الأحزاب شرقا وغربا أن يكون للأحزاب مرشحوها وأن تلتزم قيادات الحزب وقواعده بتأييدهم . ولم يكن دور التنظيم الطليعى فى تلك الانتخابات قهرا لأحد أو إكراها ولم يكن تزييفا لإرادة أحد وإنما كان تقديما للمرشحين وتزكية لهم لدى الناخبين الذين يحتفظون بإرادتهم الحرة، ولقد كانت الانتخابات تجرى فى كثير من الأحيان علانية ويجرى فرز الأصوات علانية حتى تعلن النتائج كما حدث فى انتخابات اللجنة التنفيذية العليا التى جرت علانية أمام جميع الأعضاء حيث يحرر كل عضو ورقة الانتخاب خلف ساتر ثم يضعها علانية فى الصندوق وبعد تمام العملية الانتخابية يفرغ الصندوق وتجرى عملية الفرز على مشهد من الكافة .

ولقد كان للتنظيم الطليعى أيضا دور شعبى فى أيام ٩ ، ١٠ يونيو .

صحيح أن الناس انطلقت تلقائيا وسبقت إلى الموقف الوطنى الشجاع ولكن كان من الممكن لو لم تكن القيادات واعية وفى الميدان أن تستغل حركة الجماهير وتوجه إلى عكس ما تريد وأن تركب أى عناصر خائنة أو خائرة الموجة الجماهيرية العارمة وفى وسط هذا الزحام يمكن أن يحدث الكثير . ولكن القيادات وفى مقدمتها قيادات التنظيم الطليعى كانت فى مقدمة الجماهير وملكت الزمام فلم ينفلت ولم تسمح لأى صوت نشاز أن يبين أو يجد له مكانا :

التنظيم الطليعى بعد النكسة :

وقد كانت المواقف والأدوار فى تلك الأيام فرصة للكشف عن كثير من العناصر وللتعرف على قدرتها والتزامها . والتقاط عناصر جديدة خلال حركات النضال .

ولقد كانت نكسة يونيو سنة ١٩٦٧ فرصة نادرة لكشف والتقاط الكثير من العناصر التى برزت خلال التضحية والنضال والتقدم إلى ميدان العمل والمسئولية خاصة فى مناطق القنال والمناطق المجاورة لها .

وعلى سبيل المثال فقد قام التنظيم فى محافظة دمياط بدور فعال ورئيسى فى عمليات تهجير منطقة القنال فى استقبال المهجرين . وفى التطوع فى الدفاع المدنى والشعبى وحراسة الشواطىء ومراقبتها قبيل وأثناء وبعد المعركة . ولن أنسى المئات الذين كانوا يقضون الليالى الطوال فى خنادق على شاطىء البحر فى منطقة عزبة البرج ورأس البر وعلى المآذن يرقبون الساحل خشية تسلل العدو ولا المئات الذين كانوا يقضون الأيام والليالى يحملون أمتعة المهجرين على ظهورهم ويرتبون انتقالهم وإقامتهم وغذاءهم .

كما لن أنسى مئات المتطوعين الذين أخذوا مواقعهم فى منطقة القنطرة

غرب مع غيرهم من متطوعى المحافظات الأخرى فى الأيام العصيبة اللاحقة ليوم ٥ يونيه . ولا المواطنين من أبناء دمياط الذين كانوا يملأون سيارات النقل بالأكل والحلوى وغيرها من الأغذية ويرسلون بها إلى المتطوعين من كل مكان بمنطقة القنال .

ولا زلت أذكر واقعة طريفة وهامة حين أغرقت بعض زوارق الطوربيد المصرية المدمرة إيلات الإسرائيلية وأثناء انسحابها وتخفيها من الطائرات الإسرائيلية اقتربت إحداها من الشاطىء قرب عزبة البرج بين بور سعيد ودمياط فانغرس القارب فى رمال الشاطىء وعجز عن إكمال رحلته وما أن علمت حتى توجهت إلى الموقع وتبعنى آلاف المواطنين وقيادات العمل السياسى قضت الليل والنهار فى محاولات لتعويم الزورق ولم يكن أحد يستطيع أن يرى مياه البحر من كثرة الناس المنتشرين حول الزورق حتى خشينا أن تتصيدهم طائرات إسرائيل لولا أنهم كانوا تحت حماية مدفعية السواحل والبطاريات المضادة للطائرات القريبة .

واحتفل الناس احتفالا عظيما بطاقم الزورق وكرموهم غاية التكريم إلى أن تم تعويم الزورق .

قلت إن التنظيم الطليعى قد لقى من الهجوم الظالم والتجنى الكثير وحمل كثيرا من الآثام والخطايا . ولكن لم تقدم أية وقائع محددة . وكثير من قيادات ما بعد ١٥ مايو سنة ١٩٧١ كانوا للأسف من قياداته البارزة ولو أن لدى أحدهم واقعة واحدة أو دليلا على استغلال التنظيم لأهداف ذاتية أو توجيهات انحرافية لأبرزوها وقدموا الدليلا عليها ولكن فقط أريد تشويهه بتعميمات بنفس الأسلوب الذى أتبع فى مواجهة ثورة ٢٣ يوليو وكل إنجازاتها .

تجارب أفادتني

وأنا أمين للاتحاد الاشتراكي بمحافظة دمياط واجهتني مشكلة استفدت منها عندما صرت عضوا في اللجنة التنفيذية العليا، ذلك أنني علمت أن أكثر من ٩٠٪ من التلاميذ قد حصلوا من صفر إلى ٥ من عشرة درجات في سؤال عن الميثاق في امتحان الشهادة الإعدادية ، وناقشت هذا الموضوع مع عميد دار المعلمين وبعض رجال التعليم وانتهينا إلى أن العيب في المدرسين أكثر منه في التلاميذ، وهنا اتفقت مع مدير التعليم والمفتش الأول المختص على تنظيم دورة تثقيفية يحضرها المدرسون الموكل إليهم تدريس هذه المادة والمشرفون عليهم والمفتشون ولكي يقتنع الجميع بالدورة قرر المفتش الأول نفسه والمفتشون أن يحضروها مع المدرسين ، وقامت عقبات فالموجهون للدورة شباب دون الثلاثين ممن درسوا في معاهد الشباب والمعهد الاشتراكي وهم نخبة ممتازة ولكن كبر على البعض كيف وهم الأساتذة ، ولهم من السن والخبرة ما يجعل الموجهون في حكم أولادهم بل إن بعضهم بالفعل كان من تلاميذهم كيف يجلسون إليهم ليتعلموا منهم وكانت الدورات في نظام الحلقات النقاشية .

وبدأت المناقشات فعلا في البداية متحفظة ويشوبها بعض التعالي والعنف

وحضرت بعضها واشتركت فى المناقشات ولكن بالصبر والمثابرة وأسلوب الحوار الهادىء واتساع الأفق تغير جو المناقشات واندمج الكل فيها وزالت الحساسيات واقتنع الجميع أن أسلوب الندوة النقاشية الصغيرة أفضل كثيرا من أسلوب التلقى الأصم واكتشف أكثر الدارسين أنهم وقفوا على تأويلات وتفسيرات وتعاريف لم يكونوا يعرفونها وأنهم هضموا الموضوع واستوعبوه بشكل يمكنهم من نقله وتدريسه بطريقة أفضل وأكثر فعالية .

وتغيرت النتيجة بالفعل وكانت تجربة ناجحة تماما استمرت ثمارها لفترة طويلة .

ولقد نبهتنى هذه التجربة حين أصبحت عضوا باللجنة التنفيذية العليا إلى أهمية الدراسات القومية منذ المرحلة الأولى فى التعليم إلى آخر مرحلة وفعلا قدمت مذكرة للجنة التنفيذية العليا عرضت فيها الموضوع من شتى جوانبه وصولا لأن يساهم ذلك فى تنشئة الإنسان المصرى على فكر وقيم وسلوكيات المجتمع الاشتراكى حتى تساعده تلك التربية على اتخاذ موقف إيجابى من حركة تطور المجتمع منحازا إلى صف حماية الاستقلال الوطنى والتحول الاشتراكى وأن يكون بموقفه ذلك حارسا لأهداف العمل الوطنى . .

وكان عبد الناصر قد لمس هذا الموضوع فى حديثه للمبعوثين يوم ١٦ مايو سنة ١٩٧٠ قائلا « لا بد من إعطاء أهمية لتدريس هذه المواد ليس فقط من ناحية الكم العلمى بل من حيث طريقة التدريس وربط هذه المواد بواقع المجتمع الذى نعيشه :

وانطلاقا من ذلك طرحت عدة أسئلة . لماذا تشمل مناهج الدراسة بالتعليم العام منهجا مستقلا للمواد القومية ؟ وما الهدف المحدد من تدريس هذه

المواد ؟ وما مضمونها ؟ وما القضايا والموضوعات التى يجب أن تشملها مناهج هذه المواد والتى تحقق فعلا الهدف من تدريسها ؟ وكيف ترتبط هذه الموضوعات والقضايا بواقع المجتمع الذى نعيشه ؟ وما أساليب تدريس هذه المواد .

وقدمت عدة مقترحات كى تصبح عملية الدراسات القومية عملية متكاملة فى كل مراحل التعليم بحيث يخرج الشباب ولديهم معرفة كاملة بفلسفة نظامنا وأسسه وسائر القيم والمبادىء التى ينبغى أن تسود المجتمع الاشتراكى وقضايا البناء الاشتراكى والوحدة العربية والنضال العالمى ضد الاستعمار القديم والجديد والصهيونية العالمية إلى غير ذلك من المعارف التى تندرج فى هذا المجال مع ربط كل ذلك بالقيم الدينية ونوقش الموضوع باهتمام ولقى من عبد الناصر اهتماما كبيرا وكانت وجهة نظره أن لا تنفر التلاميذ من هذه الدراسات وأن نغير أسلوب التدريس فيها ولا نجعلها مادة اختيار :

وقررت اللجنة التنفيذية العليا تشكيل لجنة برياسة الدكتور لبيب شقير لوضع هذه المناهج والتخطيط لتدريسها وقد رحبت باللجنة وأسعدنى رياسة الدكتور لبيب لها وهو يتمتع بكفاءة ممتازة وقدرة علمية فائقة وله خبرته الواسعة ومعارفه الشاملة كما أنه على جانب كبير من الفهم والاستيعاب لفكر الناصرية وتجربته :

غير أنى لم أقتنع بأكثر أعضاء اللجنة الذين ضمهم للمشاركة فى العمل خاصة ومعظمهم عناصر أكاديمية لم يعرف فكرهم أنه تقدمى وليست لهم خبرات سياسية فتناولوا الموضوع بأسلوب تقليدى وبطريقة جافة ومعادية للاشتراكية فى كثير من الأحيان ولم أخف رأيى على الدكتور لبيب خاصة

وأنه منهم من كانت له مؤلفات فى هذا المجال كانت محل نقد شديد ولم تكن أيضا محل اقتناع حتى من الطلبة أنفسهم وحضرت عدة اجتماعات للجنة إلى أن أصدرت بعض ثمار عملها فى بداياته . ودرسنا فى لجنة الثقافة الموضوع ووضعنا مذكرة أسهمنا فيها بالرأى .

وبعد ١٥ مايو سنة ١٩٧١ أسفر هؤلاء عن حقيقة هوياتهم وصحت وجهة نظرى فيهم بما صدر عنهم من أقوال أو كتابات ومواقف فيها كل التنكر لثورة ٢٣ يولية ومبادئها وخاصة الجانب الاجتماعى ثم التنكر لقائد الثورة عبد الناصر .

ولقد نوقشت موضوعات العلوم القومية أيضا بالجامعات والمعاهد العليا وأسفرت المناقشة على أن وضع مناهج لها مهما كانت سلامتها ودقتها فإنها تصطدم بالدراسات فى سائر العلوم الإنسانية كالاقتصاد والقانون وعلم الاجتماع وعلم النفس والفلسفة والتاريخ وغير ذلك من العلوم التى لازال معظمها ينبع من فكر رأسمالى معاد للفكر الاشتراكى . ومن هنا كان التساؤل عن جدوى تدريس بعض المواد القومية مع وجود ما يناقضها فى علوم أخرى أساسية ولكن كانت هناك مقاومة شديدة فلم يكن سهلا وبأسلوب إدارى بيروقراطى إحداث هذا التغيير وإنما كان ينبغى أن يتم ذلك بخطوة ديمقراطية ثورية حاسمة وأن يعد الأساتذة الذين يستوعبون الفكر الاشتراكى ويؤمنون به فى شتى فروع الإنسانية حتى يقوموا بالتدريس : ولا زلت أذكر عندما التقيت بأولبريشت زعيم ألمانيا الديمقراطية فى ذلك الحين (١٩٦٩) أنه أخذ يشرح لى بإفاضة كيف واجه الحزب ثوريا مشاكل التعليم وكيف أعد الكوادر للتدريس وكيف تخلصوا بخطوات ثورية وحاسمة من العناصر القديمة والتى لم تكن تصلح أو تقدر على استيعاب فكر الثورة وفلسفتها. وقال : ما فائدة

أن تفتحوا باب التعليم لأبناء الطبقات الكادحة من عمال وفلاحين ليحصلوا على فرص التعليم التي حرموا منها طويلا واستأثر بها الأثرياء قبل الثورة؟ ما فائدة تعليمهم إذا كانت أدمغتهم ستملأ بالقيم والمبادىء والأفكار الرأسمالية والرجعية ونبه بإلحاح إلى أن التعليم من أهم المجالات التي يجب أن تمتد لها يد الثورة وبحسم وإلا سنظل نرى أجيالا وإن انتمت طبقيا إلى الطبقات الشعبية الكادحة إلا أنها فكريا وعقليا تسممت بفكر رأسمالي وقيم وتطلعات رجعية ه

٩ ، ١٠ يونيو

كانت أيام عدوان يونيو سنة ١٩٦٧ أياما عصيبة ، فمنذ إغلاق خليج العقبة كنا نبيت فى مقر الاتحاد ولا نغادره وكنا فى حالة استنفار كامل ترقبا للتطورات ولكن كانت الدعاية الكبيرة حول قوة الجيش وقدرته بما يوهم بأنها الجولة الحاسمة التى سوف تأتى بنهاية للنزاع الذى طال واستنزف من قدراتنا وطاقاتنا الكثير ورددنا نحن هذا الكلام بين الناس . وعندما وردت الأخبار الحزينة ثم تلاها خبر الانسحاب لم يكن أحد يصدق ما يجرى وكان كثيرون يتصورون أنها عمليات خداعية . أو انسحاب تكتيكى . ولم نستطع نحن فى دمياط أن نصدق إلا عندما وصلتنا أعداد الجرحى والجنود المنسحبين ارتجالا والذين وصلوا عن طريق بور سعيد فى حالة مؤلمة ، وهنا صدقنا الحقيقة المروعة وكنا نسير كالمشدوهين لا ندرى ما نقول بل كنا نتهرب من لقاء الناس ومواجهة تساؤلاتهم .

وفى يوم ٩ يونية حضر إلينا مندوب من أمانة التنظيم الطليعى حيث أبلغنا أن الرئيس سيلقى بيانا هاما وعلى قيادات التنظيم أن تتجمع لسماع البيان وتجمع العشرات فى مكتبى لسماع البيان المرتقب من التليفزيون وكان الكل فى حالة

بلبلة واضطراب شديد وكان الحنق والغيظ شديدين من قيادة الجيش التى جعلتهم يعيشون على الأوهام وما إن بدأ الرئيس خطابه ووصل إلى إعلانه التنحى حتى امتلأت الحجرة ببكاء وعويلا وفقد الكل السيطرة على عواطفهم وجلسنا مشدوهين ودموعنا تنهمر . ولم تمض دقائق حتى كانت الشوارع تضج بالمتظاهرين رجالا ونساء وسط ظلام دامس فرضته ظروف الحرب التى كانت لا زالت مشتعلة . آلاف من الناس من كل اتجاه . . . متى وكيف تجمعوا وملأوا ساحة الاتحاد الاشتراكى والشوارع الموصلة له يهتفون لعبد الناصر ويرفضون تنحيه وينادون بالثأر واستمرار المعركة والنضال ويطلبون السفر إلى القاهرة وبصعوبة شديدة ركبنا مكبرا للصوت وناشدت الجماهير الهدوء وطمأنتهم ولكن كلماتى ضاعت وسط الهتاف الصاخب من الآلاف المتزاحمة ووسط أصوات الباكيات ونحيبهن ووسط الإلحاح للسفر إلى القاهرة . واتصلنا بالقاهرة تليفونيا أستفسر عن إمكانية الوصول إليها وكان من الصعب أن أجد من أحدثه من المسئولين وعلمت أن القاهرة تموج بالمتظاهرين وأعلنت للناس أننى لا أعارض السفر للقاهرة وحضرت سيارات كثيرة امتلأت بالناس وركبت سيارتى ومعى أعضاء مجلس الأمة وتوجهنا إلى القاهرة وفى الطريق إليها رأينا مظاهرات لم تكن لتخطر على البال ومهما كانت القدرة على تصويرها فإنها أكبر بكثير من أى تصوير . جميع القرى والمدن التى مررنا بها طوال مائتى كيلو متر حتى القاهرة هائجة مائجة فى مظاهرات . . تشمل كل النساء والرجال والأطفال تملأ الطرقات والشوارع ومداخل القرى والمدن وآلاف يستقلون السيارات واللوريات يتجهون إلى القاهرة وأذكر أن الطريق كان يمر من داخل مدينة أجا وكدنا نسقط فى الرياح حيث لم نستطع التعرف على الطريق بسبب الزحام والمظاهرات والهتاف المدوى وشققنا طريقنا بصعوبة شديدة ، والذين ينكرون على هذا اليوم ما جرى فيه مما يصعب تصوره ويجحدون حركة الجماهير الشاملة فيه ، مرضى أفقدهم الله البصر والبصيرة وفقدوا

معها العقل ولعل عقولهم قصرت عن فهم القوة الخفية التى أخرجت كل الناس فى كل مكان من بيوتهم إلى الشوارع والطرقات وأبقتهم فيها سهرانين الليل كله وألهمتهم معانى الهتافات والنداءات لعبد الناصر أن يبقى وللمعركة المستمرة . لا شك أنها قوة من عند الله ولا شك أيضا أن الحب العميق والثقة العاقلة الواعية فى عبد الناصر هى التى ربطت بينه وبين الناس وهى التى جعلتهم فى ساعات الهزيمة المريرة الثقيلة على النفس يلهمون الموقف العملاق والقدرة الفائقة على استقبال المحن والشدائد واستيعابها والارتفاع فوقها . علمتهم التجارب الطويلة التى فرضها موقع مصر وظروفها التاريخية لتكون دائما مطمع الطامعين ومن ثم لم تكن الحروب فى تقديرهم معركة واحدة ولم تكن إرادة مصر لتضيع أو تضعف إزاء ضربة أو هزيمة عارضة تناقض طبيعة الأشياء . كان الشعب بتراثه الحضارى والنضالى الكبير وخبراته المتراكمة عبر السنين يختزن كل هذه الحقائق وكان قريب العهد من الحرب العالمية الثانية حيث شهدت حدوده الشرقية والغربية مما هزمت فيها جيوش الحلفاء هزيمة مدمرة وانتصر فيها الألمان انتصارات كاسحة ثم ما لبث الحلفاء أن استردوا الموقف واستردوا المواقع واكتسحوا الألمان . شاهدوا الألمان يكتسحون أوربا ويدقون أبواب موسكو ويحققون أروع الانتصارات ويقع الحلفاء فى أبشع الهزائم ويخسرون مئات المعارك والمواقع .

ورأوا دنكرك وخسائرها الكبيرة ثم ما لبث الحلفاء وما لبث الاتحاد السوفيتى أن اكتسح الألمان واستعاد الأرض .

فالحرب سلسلة معارك ومواقف ولا يمكن تقييمها وإصدار حكم عليها من خلال معركة واحدة وإلا كان الأمر عجبا إذا قومنا مثلا الحرب العالمية خلال معركة دنكرك أو العلمين أو اكتساح فرنسا ومعظم أوربا . كان الناس يستوعبون هذه الحقائق ومن ثم فى ساعات المحنة انطلقت شعارات وهتافات

معبرة وفرضوا الموقف المستخلص من عبرة التاريخ بإعلان ثقتهم فى عبد الناصر بلا حدود ولا تزعزع . هو يقول أنه مسئول فوق كل شىء وهم يقولون ونحن معك نؤيدك ونطلب منك البقاء ونمنحك ثقة كاملة ونبرىء ساحتك . لم يكن موقفا أملته العاطفة بل فرضه العقل وخبرة المعركة وتجاربه . قالوا إن إرادتنا صلبة وعزمنا أكيد وإصرارنا لا يلين على استمرار الحرب واستئناف القتال وقالوا لعبد الناصر بالروح بالدم نفديك يا جمال بالروح بالدم سنكمل المشوار . .

أما الذين فى قلوبهم مرض فإن هذه الحقائق تسبب لهم مغصا وتنحشر فى عقولهم . .

وأما الذين يؤمنون بالشعب وقضاياه ويرون الحق حقا لا زيغ فى أبصارهم فيعلمون أن لذلك أسبابه الموضوعية ودوافعه العقلية وأن للثقة فى عبد الناصر رغم الهزيمة أسبابها المادية والمعنوية ليس أقلها انحيازه الأكيد وتعبيره الصادق عن الناس عن الفقراء والمطحونين عن الشعب العامل . عن الذين حرموا السنين الطوال وأنعش عبد الناصر فيهم الأمل . الذين خاض عبد الناصر من أجلهم وبهم المعارك والمواقف وواجه الأغنياء والإقطاعيين والرأسماليين وواجه الاستعمار القديم والجديد وواجه الرجعية العربية وأعوان الاستعمار وعملاءه فى العالم العربى وواجه الكثير من زملائه وعانى من كيدهم الكثير ومن هنا خرجت الشعوب العربية فى كل بقعة عربية وفى نفس اللحظة مع شعب مصر يبكون ويهتفون بزعامة عبد الناصر ويدافعون عنه ويتشبثون به ويتعاهدون معه على استمرار المعركة واستمرار الثورة والاشتراكية . استمرار النظام الذى ناضل الشعب بقيادة عبد الناصر من أجل إقامته ومن أجل إكمال بنائه . لا فقد كانت المعركة أساسا من أجل هدم النظام الخطير على مصالح

الامبريالية والرجعية . والعقبة فى سبيل مطامع المستغلين والطامحين إلى الكسب بلا حدود وبأى وسيلة وعلى حساب العاملين العارقين .

وعندما وصلت القاهرة رأيت وكأنما القيامة قد قامت وأننا نواجه يوم الحشر خرج الناس جميعا نساء ورجالا وأطفالا تملأ الشوارع والميادين وسط ظلام دامس لا ترى فيه إلا كتلا متزاحمة تتحرك فى كل اتجاه وهديرا من الهتاف والنداءات يصل إلى عنان السماء .

ووصلنا إلى مجلس الأمة بصعوبة شديدة حيث كانت الكتل البشرية تسد منافذه وطوال الليل والنهار وقد انتهت حركة الجماهير إلى فرض إرادتها وخضوع عبد الناصر لها وقبل سحب تنحيه وأعلن بقاءه فى موقع القيادة وعاهد الناس على استمرار المسيرة إلى النصر .

لجنـــة الحريـــات :

وقدمت آنذاك اقتراحا بأننا لا يمكن أن نتجاهل القضايا التى تثور بين الجماهير وخاصة قضايا الحرية واقترحت أن يبدأ المجلس عمله ببحث كل التشريعات المقيدة للحرية أو التى تفرض قيودا على الممارسة الديمقراطية والتى كانت محل الشكوى وخاصة ما يتعلق بتدخل الشرطة العسكرية فى الحياة المدنية . واقترحت أن تقدم اللجنة اقتراحا بتشكيل لجنة من المجلس تقوم بهذه المهمة ولقى الاقتراح قبولا ولكنى لاحظت أن السادات رئيس المجلس يسوف فى عرض الأمر على المجلس وتنفيذ الاقتراح رغم أننا اتفقنا على تقديم الطلب باسم اللجنة كلها . وقد اضطررت إلى الاتصال بالرئيس عبد الناصر خلال قنوات التنظيم الطليعى بالمجلس فوافق فورا وبلا تحفظ بل واتصل برئيس المجلس (السادات) كى لا يعوق طرح الاقتراح والسير فيه وفعلا سارع إلى

عرض الاقتراح وشكلت اللجنة منى مقررا ومن السيد محمد عطيه اسماعيل ، حافظ بدوى ، محمد فؤاد أبو هميلة ، عطية حتيته . . وقطعت اللجنة شوطا بعيدا . ووضعت تقريرا شاملا وقد ساهم فى أعمال اللجنة وعاونها معاونة هامة وفعالة الأستاذ عصام حسونة وزير العدل وجهاز التشريع بالوزارة وقد جاء فى التقرير :

« قرر المجلس بجلسته المنعقدة فى ٢٠ يناير سنة ١٩٦٨ — بناء على الطلب المقدم من السادة رؤساء اللجان — تشكيل لجنة خاصة تشترك معها وزارة العدل لإعادة النظر فى القوانين والقرارات الخاصة التى تتعلق بالحريات الشخصية للمواطنين وتعديلها على الوجه الذى تراه .

وقد عقدت اللجنة أحد عشر اجتماعا لهذا الغرض فى الفترة ما بين ١٩٦٨/١/٢١ حتى ١٩٦٨/٣/١٨ حضر بعضها السيد / محمد عصام الدين حسونة وزير العدل .

وبعد أن اطلعت اللجنة على الاقتراح المذكور وما دار حوله من مناقشات وقرار المجلس فى هذا الشأن نورد تقريرها فيما يلى :

الحرية أنشودة قديمة قدم الإنسان على الأرض ترنم بها وغناها وعمل لها وشقى فى سبيلها ولقى العنت والظلم والعذاب فى سبيل تحقيقها . والحرية ثمرة جميلة تستحق العناء وتستأهل تحمل الآلام لأن تحقيقها تحقيق لذات الإنسان نفسه .

ولو أردنا أن نؤرخ للحرية لكان علينا أن نؤرخ لحياة الإنسان على الأرض منذ بداية الخليقة للآن . فالرسالات السماوية والثورات على مدى التاريخ الطويل للإنسان ليست إلا دعوات وصرخات مزق الإنسان بها حجب الظلام

انطلاقا نحو تحقيق حريته وتحقيق ذاته . ثار على الخوف لأنه عدو الحرية ، وثار على الجهل لأنه آفة الحرية ، وثار على الفقر لأنه وثاق الحرية ، وثار على عبادة الأصنام لأن الحرية أوفى فى رحاب الله .

وهكذا نجد أن معركة الإنسان مع أعداء الحرية هى معركة نحو التطور على مدى الأزمـــان :

وإذا كانت الحرية قيمة من القيم القليلة التى أجمعت البشرية فى كل أطوارها على الإيمان بها . فقد كان الإنسان فى القرون الوسطى مجرد ذرة مغمورة فى المجتمع لا كيان له ولا ذاتية . غير أن الوضع قد تغير بأنهيار النظام الإقطاعى . ومنذ بداية القرنين السادس عشر والسابع عشر صار الناس يحسون بذاتياتهم ويشعرون بقدرتهم على الخلق والابتكار وكان لهذا الاتجاه صداه فى تحول اهتمام المفكرين إلى الإنسان وطبيعته فنشأ المذهب الفردى أو الحر يدعو إلى تحرير الفرد من القيود التى أحاطت به زمناً طويلا . وأهمها الإقطاع والكنيسة والحكم المطلق ، وأساسه ثمة حقوق وحريات طبيعية للفرد أسبق من الدولة وأسمى منها ومن ثم فإن الحرية تمثل الضمان ضد تدخل الدولة وذلك باطلاق العنان للأفراد فى مزاولة نشاطهم وتركهم أحراراً وأن يقتصر دور الدولة على إقامة العدل بين المواطنين وإقرار السلام بينهم .

ولقد نما رأس المال فى ظل هذا المذهب واستولى على السلطة مستغلا الحرية التى نادى بها هذا المذهب الذى هيأ ظروفاً مناسبة للعمل لأولئك الذين يملكون ولكنه لم يقدم أى عون لأولئك الذين طحنتهم الظروف الاقتصادية فلم يملكوا شيئاً . واتخذ هذا المذهب شعاراً له « دعه يعمل . . . دعه يمر » .

إلا أن الشعوب التى قبلت النظام الرأسمالى ورحبت به وأفسحت له من فلسفة الفردية والتحررية مكاناً أخذت تضيق بهذا النظام نتيجة للتغيرات التى

أدخلتها الثورة الصناعية فى أوربا وأصبحت الهوة بين غنى القلة وفقر الكثرة الغالبة هوة سحيقة لا يمكن اجتيازها ، وولدت هذه الحالة المؤلمة آمالا شعبية خلال القرن التاسع عشر تبلورت فى صورة مثل أعلى لنظام اجتماعى تكون العدالة الاجتماعية فيه لحمته وسداه وذلك بعد أن فشل النظام الحر فى تحقيق آمال الشعوب ، فنودى بتوسيع السلطة إلى أقصى حد حتى تضطلع بالمهام الكبرى التى تسعى إليها وأن تتمكن الإرادة الشعبية التى تمثلها من تحطيم أوجه المقاومة مهما كان مصدرها حتى لو كانت مقاومة الأقليات التى تدافع عن امتيازاتها باسم الحرية . وتعددت الأنظمة فى مختلف دول العالم وتباينت الديمقراطية تبعاً لها . فرأت الديمقراطية الغربية أن تستقر على تصوير الحرية سياسياً وقانونياً بإشراك الشعب فى سلطة الحكم ووضع بعض قيود للسلطة فى الدستور والقانون إلا أنها تجاهلت الجانب الاقتصادى فى الحرية إذ أغفلت ما تحدثه من استغلال الإنسان للانسان وتحكم رأس المال من آثار خطيرة .

أما الديمقراطية الماركسية فقد فعلت نفس الشيء ولكن فى اتجاه مخالف إذ أدركت الجانب الاقتصادى فى الحرية وتجاهلت الجانب القانونى وتصورت أن الحرية تتحقق بمجرد إنهاء استغلال الإنسان للإنسان .

وأما الأنظمة الفاشية فإن تنظيمها للحريات العامة قد أخضعت الفرد للسلطة خضوعاً تاماً وجعلت منه مجرد أداة فى يد الدولة تدفع به إلى أتون الحرب وساحات القتال ، ولا يهم بعد ذلك إن أصبح قطعة من الفحم المشتعل ما دام أنه سيضيء الطريق للسلطة ويخلع عليها مزيداً من القـــوة .

ولقد عاشت أمتنا الديمقراطية السياسية ، قبل الثورة وشهدت على يديها كل آلام الفردية والأنانية وترعرع فى ظلها سلطان الإقطاع ونمت بين أحضانها رأسمالية كانت امتداداً طفيلياً للاحتكارات العالمية الرأسمالية وانتهت ممارسة

الديمقراطية إلى ما انتهت إليه الديمقراطية فى المجتمعات الرأسمالية لكى تكون ديمقراطية حزبية تأخذ من الصراع الطبقى أساساً لتنظيماتها السياسية والنقابية . وما كان يمكن فى مثل هذه المجتمعات أن تكون هذه التنظيمات وسيلة حاسمة أو جدية لممارسة الجماهير لحقها فى الديمقراطية الصحيحة فقد فقدت الحريات السياسية ضمانها الحقيقى حين فقدت فرصتها العادلة فى ثروات الوطن . وقد صور السيد الرئيس جمال عبد الناصر بخبرة الثائر الأول على هذه الأوضاع فى خطابه الافتتاحى لمجلسكم الموقر فى السادس والعشرين من مارس سنة ١٩٦٤ ما كانت عليه أحوال وطننا قبل اثنتى عشرة سنة مضت ويمكن أن نوجز هذه الصورة فيما يلى :

كان الإنجليز فى مثل هذا اليوم من سنة ١٩٥٢ يحتلون ضفاف قناة السويس ، متمركزين فى أقوى قواعدهم العسكرية فى الشرق الأوسط .

وكان الاحتلال البريطانى ينظر إلى القاهرة بالاستعلاء ، يصم أذنيه عن نداءات الحرية المنبعثة من الشوارع باليأس ، ويغمز بطرف عينه للقصور الحاكمة ، مالكة الأرض وما عليها ، مطمئناً إلى ارتباطها به ، وإن تظاهرت بمسايرة الشوارع الصاخبة بنداءات الحرية .

كان حلف المصالح أقوى من أى ارتباط وكانت هناك فى الحكم وزارات تتوالى ، تجىء الواحدة منها لتسد ثغرة ، ثم تذهب بعد أن تتفتح عليها ثغرات .

كان الحكم يعيش فى ذلك الوقت أزمة تقطع كل ارتباط له بالواقع الفوار والمتحرك . وكان الملك ، على القمة فى القاهرة يحكم من فوق قوة الاحتلال التى تحاول أن تغطى الاستعلاء بالخديعة ، ومن فوق الأحزاب السياسية التى فشلت المكابرة عن تغطية عجزها وهوانها .

كان المجتمع المصرى كله فريسة متناقضات تضغط عليه من الخارج ، وتتصادم فيه من الداخل ، وترجه حركتها رجاً عنيفاً يكاد يهدم كيانه .

ومع ذلك لم يكن الشعب قد ترك نفسه لليأس واستسلم . بل كانت المقاومة ضد كل ذلك أقوى ما تكون وأشرف وأنبل ما تكون .

وانتصر الإنسان وسادت ارادته فوق ضراوة الوحوش . وكانت الصورة العملية للانتصار هى أن بعض الطلائع المنتمية بالولاء للشعب ، تحفزت تتلقى من الشعب نفسه ، سيدها ومعلمها العظيم ، إرادته . ثم تضع فى خدمة هذه الإرادة أول ما تملكه وآخر ما تملكه وهو حياتها ، ثم تتحرك استجابة لندائه ، وكان دليلها إلى حركتها ستة مبادىء أمسكت بها تشبثاً وإيماناً فوق أرض كل ما عليها يهتز ويترنح كأنه أطلال القاهرة التى أكلتها النيران .

كانت المبادئ الستة فى ذلك الوقت العصيب كما يلى :

١ — القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين .

٢ — القضاء على الاقطاع .

٣ — القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم .

٤ — إقامة عدالة اجتماعية .

٥ — إقامة جيش وطنى قوى .

٦ — إقامة حياة ديمقراطية سليمة .

ولعلها لم تكن محض مصادفة أن جاء ترتيب الديمقراطية السليمة فى نهاية المبادىء الستة ، فإن كل مبدأ سبق كان يمهد لهذا المبدأ اللامتناهى فى مصادره وآفاقه .

لقد كان مستحيلا للديمقراطية أن تتحقق قبل القضاء على الاستعمار وعلى الاقطاع وعلى الاحتكار وسيطرة رأس المال وقبل إقامة العدالة الاجتماعية .

إن كل خطوة تحققت بهذه المبادىء مكنت من خطوة مماثلة في اتجاه الديمقراطية السليمة .

وجاء الميثاق فأرسى أسس الديمقراطية السليمة وأوضح قواعد البناء السياسي للدولة وأبان عن يقين نابع من تجربة أمتنا فيما قبل الثورة أن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية لأن المواطن لا تكون له حرية التصويت فى الانتخابات إلا إذا توافرت له ضمانات ثلاثة :

— أن يتحرر من الاستغلال فى جميع صوره .
— أن تكون له الفرصة المتكافئة فى نصيب عادل من الثروة الوطنية .
— أن يتخلص من كل قلق يبدد أمن المستقبل فى حياته .

وإذا كانت هذه الضمانات لا غنى عنها لتحقيق الديمقراطية السياسية فإن الميثاق — عن حق — آمن بأن الديمقراطية الاجتماعية لا يمكن أن تقوم فى ظل سيطرة طبقة من الطبقات لأن الديمقراطية حتى بمعناها الحرفى هى سلطة الشعب ، سلطة مجموع الشعب وسيادته .

والجديد فى نظرة الميثاق إلى الديمقراطية والحرية أنه زواج بين نوعى الحرية فجعل الحرية الاجتماعية هى الأساس السليم والأرضية الصلبة التى تقف عليها وتنطلق منها حرية المواطن السياسية . وليس هناك أبلغ من قول السيد الرئيس جمال عبد الناصر فى هذا الشأن :

إن الديمقراطية عملة واحدة ذات وجهين : سياسى واجتماعى وبغير الوجهين معاً تصبح عملة زائفة لا سعر لها ولا قــوة .

لم يخلب الميثاق الديمقراطية السياسية فيسلح الأفراد بحق الانتخاب ثم يقف منهم بمنأى ، يصارعون احتكار الاقطاع ورأس المال لخيرات الوطن وثرواته ، ويتخذونه مطية للوصول إلى السيطرة على كل أجهزة السلطة فى الدولة ومن ثم فإن تحرير الإنسان سياسياً لا يمكن أن يتحقق ألا بإنهاء كل قيد للاستغلال يحد من حريته ولأن الاشتراكية وهى الحرية الاجتماعية — مع الديمقراطية — وهى الحرية السياسية . هما جناحا الحرية ، وبهما معاً تستطيع أن تحلق إلى الآفاق العالية التى تتطلع إليها جماهير الشعب .

ولم ينجز الميثاق للديمقراطية الاجتماعية فيجعلها الأساس والجوهر لأن النقد والنقد الذاتى من أهم الضمانات للحرية . فإن حرية الفرد هى أكبر حوافزه على النضال ، فالعبيد يقدرون على حمل الأحجار ، أما الأحرار فهم وحدهم القادرون على التحليق إلى آفاق النجوم ، وإن الاقتناع الحر هو القاعدة الصلبة للإيمان .

وإذا كانت أمم كثيرة قد سمح لها الزمن بأن تفصل بين الحرية السياسية والحرية الاجتماعية ، وأن تعيش كلا من الحريتين بمعزل عن الأخرى فإن نكسة ثورة سنة ١٩١٩ وتحولها قد أوجد ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ أمام وضع كان عليها أن تجابهه فى قوة وحزم وألقى على عاتقها أمراً حققته أمم أخرى فى أجيال ألا وهو السير جنباً إلى جنب فى تحقيق الديمقراطية الاجتماعية والسياسية معاً وفى وقت واحد .

ولذلك سابقنا الزمن فى تطورنا فلم نعط للمراحل فواصل زمنية محددة يقف فيها التشريع على مستوى العمل الثورى فكان التناقض أحياناً بين الواقع الحى وبين ما يحكمه من نصوص تشريعية .

ومن هنا كانت الدعوة إلى أن تطوير القوانين ضرورة ملحة لتعبر مواده

ونصوصه عن القيم الجديدة فى مجتمعنا ومن ثم تحظى بما يجب أن يكون لها من سيادة واحترام .

ثم كانت النكسة التى ألمت بوطننا فى الأيام الستة من يونيو الماضى والتى أدمت مشاعر أمتنا وأيقظتها على واقع يجب أن نتدبر كل جوانبه ونسبر كل أغواره وكان لابد – كما قال الرئيس جمال عبد الناصر فى خطابه إلى مجلسكم الموقر فى جلسته بتاريخ ١٠ يونيه سنة ١٩٦٧ – أن تضيف إلى تجربتنا عمقاً جديداً ، ولابد أن تدفعنا إلى نظرة شاملة فاحصة وأمينة على كثير من جوانب عملنـــــا .

وخرج شعبنا ، الذى رفض قبول الهزيمة والاستكانة لها يومى ٩ ، ١٠ يونية بينما أصوات الطلقات تملأ الفضاء ليبقى رئيسه مكانه من الزعامة ، ويعطيه تفويضاً مطلقاً للتغلب على النواقص والسلبيات التى ظهرت خلال المعركة وقبلها وأدت إلى النكسة المروعة .

واستجاب الزعيم للشعب وبدأ عملية التغيير ، فأعاد تنظيم الجيش ، وأسقط دولة المخابرات ، وسار نحو تصفية الامتيازات والطبقات الجديدة ، وعزف عن استعمال بعض السلطات التى خولتها له نصوص القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ، الخاص بالأحكام العسكرية والقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٣ بشأن منح صفة الضبطية القضائية لضباط البوليس الحربى .

وما كان للمجلس أن يتخلف عن القيام بواجبه فكان قرار المجلس بجلسته المنعقدة فى ٢٠ يناير سنة ١٩٦٨ بتشكيل اللجنة الخاصة .

وقد كان ماثلا أمام اللجنة منذ البداية تلك القاعدة التى أسفر عنها كفاح الشعوب على مر الزمن وهى « إن الإنسان برىء حتى تثبت إدانته » . فلا يجازى

أى فرد عن أى فعل أسند إليه ولا يقبض عليه أو يحبس أو يتحفظ على أمواله ألا فى الأحوال التى ينص عليها القانون صراحة ، وألا يتم ذلك إلا بناء على أمر صادر من عمال للدولة تتوافر فيهم صفات خاصة تكفل استقلالهم وسلامة تصرفاتهم. كما يعاقب الأشخاص الذين يتسببون فى سجن الأفراد أو حجزهم على خلاف حكم القانون . لأن الإجراءات التى تسبق هذا الحكم قد توجه إلى برىءفتصيبه فى حريته التى تلازمه منذ خرج إلى الحياة والتى يحق له بموجبها أن ينتقل ويتحرك من مكان إلى آخر بمطلق مشيئته وأن يفعل ما يبتغى دون أن يحد من هذا الأمر تدخل إرادة أخرى .

كما تدارست اللجنة ما تتعرض له كثير من الدول من خطر يهدد أمنها أو سلامتها أو كيانها الاجتماعى بحيث تجد أن مجرد التمسك بقواعد الاتهام والتجريم ثم توقيع العقاب بما يستغرقه من وقت واجراءات قد لا يكفى لحماية المجتمع وأمنه وأن الأمر قد يستلزم اتخاذ بعض اجراءات احتياطية ، للوصول إلى ذلك الهدف المنشود ، مثل الاعتقال والتحفظ أو تحديد الإقامة أو وضع الحراسة أو الاستيلاء على الأموال والممتلكات أثناء فترة الخطر وغير ذلك من الاجراءات التى من شأنها المساس بالحريات الفردية استجابة لمبدأ تغليب اعتبارات الصالح العام على الاعتبارات الفردية .

لذلك فإن الالتجاء إلى بعض الاجراءات الاستثنائية وتخويل الدولة سلطة اتخاذ تدابير استثنائية فى هذه الحالات ، لا يتنافى مع الشرعية الاشتراكية ، لأن هذه التدابير تكتسب شرعيتها من حمايتها لمصالح الشعب العامل فعندما يكون مصير الثورة الاشتراكية فى الميزان ، فإن القضية لا تكون قضية الدفاع عن حريات أعداء الشعب وإنما تكون استمرار سيادة الشعب العامل أو الاطاحة بها .

وقد أولت اللجنة اهتماماً بالغاً للتفرقة — عند ممارسة هذه التدابير الاستثنائية —

بين الشعب وأعدائه ، حتى لا يفلت عدو ولا يضار صديق . وإنه حين يقتضى الأمر إصدار قوانين استثنائية فإنه ينبغى أن يكون هناك توازن بين مصلحتين متعارضتين ، حرية الفرد التى يجب أن تحفظ قدسيتها من أن تمسها يد ما دامت مسئوليته لم تثبت بحكم قضائى يتوافر فيه كل الضمانات اللازمة للحرية الشخصية ، ومن جهة أخرى مصلحة الشعب الذى من حقه أن يعيش فى أمن وسلام ويتطلب اتخاذ إجراءات ضرورية ضد أفراد يريدون هدم نظامه الاجتماعى أو تقويض نظامه السياسى ثم تغليب إحدى المصلحتين على الأخرى . ومن ثم فإن القانون يجب أن يكون سلاحاً فعالا فى يد الثورة لقهر أعدائها لا طوق نجاة تلوذ به الثورة المضادة أو مظلة واقية تحتمى بها .

إلا أنه يهم اللجنة أن تؤكد أن قهر الأعداء لا يستوجب ولا يبرر استخدام أساليب غير إنسانية ولا أخلاقية ضدهم إذ الفارق كبير بين اتخاذ إجراء ثورى استثنائى وبين انتهاك الشرعية الاشتراكية التى تتعارض مع الالتجاء إلى مثل هذه الأساليب غير الإنسانية لتتبع أعدائها وضربهم . فبقدر ما يتسع إطار الطمأنينة للجماهير الشعبية ، وبقدر ما يتعاظم النضال السياسى المنظم لها ، بقدر ما يسهل كشف وضبط وسحق مؤامرات وخيانات وجرائم الثورة المضادة . وإن كان ذلك لا يعنى الاحجام عن تصحيح ما يقع خلال الممارسة من أخطاء فإنه لا يعنى كذلك التخلى عن تصفية أعداء الثورة وتجريدهم من كل سلاح وإنما يستهدف دعم الوصول إلى الهدف وتنقية الوسائل من كل الشوائب .

وقد كان لزاماً على اللجنة عند بحث القوانين الخاصة التى تتعرض للحريات والحقوق الشخصية للمواطنين أن تبدأ باستعراض القواعد العامة التى تحمى هذه الحقوق والحريات :

* * *

وفى ضوء المبادىء التى قررها الميثاق وما نص عليه الدستور وما نظمته القواعد العامة للقوانين التى تحمى الحقوق والحريات انتقلت اللجنة إلى حصر ودراسة القوانين والقرارات التى جاءت بعض أحكامها غير متسقة مع تلك القواعد العامة أو مشوبة بالقصور والغموض والتداخل مما أتاح الانحراف فى بعض الظروف ويقتضى الأمر إعادة النظر فيها وتعديلها وهى :

١ — قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ ، وقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٥ ، والقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٦ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة .

٢ — القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ الخاص بالأحكام العسكرية .

٣ — قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارىء .

٤ — القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٣ فى شأن تخويل ضباط البوليس الحربى سلطة رجال الضبط القضائى .

٥ — القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن السجون .

٦ — الأمر العسكرى رقم ١٤ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم الادارة فى المعتقلات .

وفى ظل تفهم كامل لمقتضيات وجود عدوان قائم على أرض الوطن ومقتضيات إزالة آثار العدوان ، والتغييرات النفسية والواقعية التى يجب أن تأخذ مكانها بعده تعميقاً لدمقراطية الشعب العامل ، قامت اللجنة بدراسة واضحة لتحديد ماهية الحالات الاستثنائية التى تقتضى الخروج على القواعد العامة ، وتحديد السلطة التى من حقها إعلان قيام هذه الحالات والتدابير والاجراءات التى يجب اتخاذها عند توافر هذه الحالات ، والسلطة المشرفة على تنفيذ هذه التدابير ثم الضمانات التى تكفل عدم انحراف القائمين على تنفيذ هذه التدابير . قررت اللجنة تعديل تلك القوانين والقرارات على الأسس الآتية :

قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة والقوانين المعدلة والمكملة له

لقد سن هذا القانون لمواجهة الجيوب الرجعية والعميلة للتحالف الرأسمالى وذلك إثر إصدار دستور مارس سنة ١٩٦٤ ليضع الأسس الأولى لديمقراطية كل قوى الشعب العامل وإنهاء حالة الطوارىء، مما خشى معه تنمر الثورة المضادة لكل مكاسب الشعب واستغلالها للبيئة الديمقراطية ، وتسترها وراء ما يكفله الدستور والقوانين من ضمانات للحرية .

وكذلك صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٥ بهدف توسيع دائرة من يجوز القبض عليهم لتشمل الأشخاص الذين سبق لسلطات الضبط والتحقيق ضبطهم أو التحفظ عليهم فى جرائم التآمر ضد أمن الدولة والجرائم المرتبطة بها والتى تم اكتشافها فى الفترة ما بين أول مايو سنة ١٩٦٥ وآخر سبتمبر سنة ١٩٦٥ .

ثم صدر القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٦ بإضافة مادة جديدة برقم ٢ مكرراً إلى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ حيث أجاز لرئيس الجمهورية اتباع الأحكام المنصوص عليها فى هذا القانون بالنسبة للجنايات الأخرى المنصوص عليها فى قانون العقوبات والجرائم المرتبطة بها والتى ترتكب من أحد الأشخاص المبينين فى المادتين الأولى والثالثة من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بنية مناهضة النظم الأساسية للبلاد أو المساس بمصالحها القومية .

ولما كانت اللجنة ترى ضرورة التوفيق دائماً بين ما تقتضيه حماية أمن الدولة والنظام الاشتراكى باتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة وبين إحاطة هذه الإجراءات بالضمانات الكافية فقد استقر لديها ضرورة إلغاء هذه القوانين

جميعاً والتقدم باقتراح بمشروع قانون يستهدف وضع الضوابط التي تضمن بلوغ الهدف وألا ينص على أي قيد إلا ما يكون ضرورياً وحقاً حتى لا يصبح تقييد الحرية هدفاً في ذاته أو تعبيراً عن سلطة متحكمة إذ بقدر اقتناع المواطنين بما يقتضيه التحول الاشتراكي من قيود بقدر ما يصبح انتصار الاشتراكية أمراً مؤكداً وأن الاشتراكية مع ذلك لا تقبل من القيود قيداً يهدد كرامة الإنسان وآدميته ، لذلك قام الاقتراح بقانون المعروض على الأسس والأهداف الآتية :

الأول : لما كان القانون القائم يبيح لرئيس الجمهورية القبض على بعض الفئات من المواطنين في أي وقت دون اشتراط القيام بفعل معين أو حالة إجرامية فقد رأت اللجنة تقييد اطلاق هذا النص باشتراط :

١ — قيام حالة تنذر بتهديد سلامة النظام السياسي والاجتماعي للبلاد .

٢ — لم يكتف الاقتراح المعروض بقيام هذه الحالة لجواز القبض أو الاعتقال وإنما استوجب أن تقوم في شخص المعتقل خطورة على أمن المجتمع تنبيء عنها أسباب جدية .

٣ — وضماناً لما اقترحته اللجنة في المادة الثانية من رقابة قضائية على سلامة أوامر القبض والاعتقال استوجبت الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من الاقتراح أن يبين في كل أمر بالاعتقال الأسباب التي بني عليها .

الثاني : راجعت اللجنة الفئات التي كانت قوانين أمن الدولة القائمة تجيز القبض عليها واعتقالها ورأت أن يقوم تحديد نطاق الفئات التي يجوز لرئيس الجمهورية أن يأمر بالقبض عليها على أساس منطق سليم من هدى الحكمة التي أجازت هذا الاجراء وذلك بقصر تطبيقه على الذين مسهم المد الثوري وأصابهم بأضرار تجعل عداءهم للشعب محتملا ومتصوراً .

الثالث : وحتى يحاط أمن المواطن وحريته بسياج من الضمانات رأت اللجنة فى المادة الثانية من الاقتراح بقانون المرافق أن يصدر الأمر بالاعتقال بقرار من رئيس الجمهورية وألا يكون نافذاً إلا لمدة الثلاثين يوماً التالية للقبض على أن يعرض بعدها على احدى محاكم أمن الدولة المؤلفة بقرار من رئيس الجمهورية من ثلاثة من مستشارى محاكم الاستئناف لتقرر - بما لها من حصانة الاستقلال - الافراج أو مد مدة الاعتقال متى توافر ما اشترطه القانون من قيام أسباب جدية لهذا الاعتقال .

الرابع : على أن اللجنة انتهت فى بحثها إلى ضرورة وضع حد نهائى للاعتقال فرأت أهمية النص على سقوط الأمر بالاعتقال فى كل الأحوال بمضى ستة أشهر عندها يفرج عن المعتقل فوراً وذلك حتى لا يمتد الاعتقال إلى مدد قد تطول دون مقتضى من مصلحة عامــة .

وبهذا يزيل الاقتراح المعروض كل أوجه الشكوى من القانون القائم ويبرىء الثورة البيضاء من كل ألوان الانحراف ويضع الضمانات للمواطن البرىء ليثبت أمام القضاء العادل براءته ويحقق حريته ، وبهذا يقف المواطن إزاء سلطة الدولة فى موقف متعادل تحكمه سلطة كفل لها الدستور والقانون استقلالها . وأزال من صفحة الثورة أحكاماً اقتضتها المراحل الأولى لمرحلة التحول الاشتراكى والتى كانت تقتضى وضع مصلحة الشعب والجماعة فوق كل اعتبار والتى كان شعارها الحرية كل الحرية للشعب ولا حرية لأعداء الشــعب .

وتحقيقاً لكل هذا لم تجد اللجنة مبرراً لبقاء المادة الثانية من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ والتى كانت تعطى النيابة العامة عند التحقيق - فى الجنايات المنصوص عليها فى الأبواب الأول ، والثانى ، والثانى مكرر من الكتاب الثانى من قانون

العقوبات ـ سلطات استثنائية تهدر بها كثيراً من الضمانات التى كفلها قانون الإجراءات الجنائية للمتهم وبذلك أراد الاقتراح المعروض أن تبقى النيابة العامة عند نظر هذه القضايا فى داخل حدودها الطبيعية التى تقررها قوانين الإجراءات الجنائية .

الخامس : رأت اللجنة بالنسبة لفرض الحراسة تعديل الأسباب التى تجيز فرض الحراسة تقديراً منها لخطورة هذا الاجراء فأجازت فى المادة الثالثة من الاقتراح المعروض فرض الحراسة على كل أو بعض أموال من يأتى بقصد مناهضة نظم البلاد الأساسية الاقتصادية والاجتماعية ، أعمالا تهدف إلى إيقاف العمل بالمنشآت أو الإضرار بمصالح العمال أو يخالف القواعد المقررة لتنظيم أو حماية السياسة الاقتصادية للدولة .

السادس : وعلى خلاف القانون القائم والذى لم يكن يجيز الطعن بأى وجه من الوجوه أمام أية جهة كانت فى القرارات الصادرة وفقاً لأحكامه رأت اللجنة جواز التظلم من قرار فرض الحراسة أو الاعتراض على تنفيذه وذلك بدعوى ترفع بغير رسوم بالطرق المعتادة لرفع الدعوى إلى إحدى دوائر محكمة الاستئناف وللمحكمة أن تقرر تأييد قرار فرض الحراسة أو الغائه أو تعديله ، على ألا تكون قراراتها نهائية إلا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية .

وضماناً لتحقيق هذه الرقابة القضائية وحتى تتمكن المحكمة من بحث توافر أسباب فرض الحراسة اشترطت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من الاقتراح المعروض أن يشتمل القرار الصادر بفرض الحراسة على الأسباب التى بنى عليها .

ولقد كان أمام اللجنة وهى تصوغ اقتراحها تلك القوى المتحالفة مع قوى الاستعمار والرجعية العالمية التى تجمعها المصالح الذاتية المتعارضة مع مقتضيات التحول والتى يسببها تذويب الفوارق بين الطبقات ويقضى على

آمالها الطبقية والرجعية . إن هذه القوى لم تهدأ لحظة واحدة وهى لا تفتأ تحاول من حين لآخر الانقضاض على المكاسب الشعبية وتعمل على عرقلة مسيرة الثورة واستمرارها وتبدد جهد المخلصين من أبنائها .

القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦
الخاص بالأحكام العسكرية

رأت اللجنة أن وظيفة القوات المسلحة وإن كانت تقتضى تفردها بنظام قانونى خاص يراعي فيه إلى جانب توفير العدالة للمتهمين تحقيق سرعة البت فى القضايا والحفاظ على سلامة الدولة وأمن القوات المسلحة ، إلا أنه يجب أن يحدد هذا النظام بالإطار الذى يحقق الأهداف التى تغياها ، مع مراعاة اتساقه والمبادىء القانونية العامة ، وهو ما حرصت المذكرة الإيضاحية على تأكيده .

ومع ذلك فقد جاءت بعض أحكام هذا القانون مخالفة لهذه الأسس فيما تضمنته من نصوص تسلب من القضاء العادى اختصاصه الطبيعى بمحاكمة المواطن فى عديد من الجرائم الهامة ولم يقصر اختصاص المحاكم العسكرية على الجرائم العسكرية البحتة التى يرتكبها أفراد القوات المسلحة .

وخلال بحث اللجنة لأحكام هذا القانون توطئة لاقتراح تعديله صدر القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٨ بتعديل بعض أحكام مواد القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الأحكام العسكرية .

وبصدور هذا القانون تحققت النتيجة التى كانت تهدف إليها اللجنة من إقتراح تعديل هذا القانون .

قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨
بشأن حالة الطوارىء

قامت اللجنة بدراسة واسعة حول نظام الطوارىء، وتبين لها أن هذا النظام مستند إلى أساس من الدستور الذى ينص على أنه « يعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارىء على الوجه المبين فى القانون، ويجب عرض هذا الاعلان على مجلس الأمة فى خلال الثلاثين يوماً التالية له ليقرر ما يراه بشأنه » .

وقد صدر أول قانون للأحكام العرفية برقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بقليل ، واقتضت حاجة العمل إلى تعديل أحكامه كلما بدا قصوره عند التطبيق فتعددت التعديلات التى أدخلت عليه وكان آخرها القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ الذى جمع شتات ما تضمنته القوانين التى سبقته .

ثم صدر القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ليوفر الضمانات التى اقتضتها الحاجة آنذاك ، ورغم ذلك فقد ظل هذا القانون يفتقد بعض الضمانات الضرورية الواجب توافرها لمن يعاملون بأحكامــــه .

وقد عرفت معظم دول العالم النظم الاستثنائية التى تعلن أثناء الحالات التى تطرأ وتعرض الأمن أو النظام العام فى أراضى الدولة أو فى منطقة منها للخطر سواء كان ذلك بسبب وقوع حرب أو قيام حالة تهدد بوقوعها أو حدوث اضطرابات فى الداخل أو كوارث عامة أو انتشار وباء أو ما شابه ذلك مما يقتضى منح السلطة التنفيذية سلطات أكثر من تلك التى تنص عليها القوانين العادية لمواجهة هذه الحالات .

وهذا النظام وإن كان نظاماً استثنائياً إلا أنه ليس بالنظام المطلق فهو يطبق فى ظروف غير عادية بطبيعتها تستلزم اتخاذ قرارات وأوامر عاجلة تمليها ظروف عاصفة وملابسات مشتعلة لا تحتمل التردد ، أو التمهل أو التأخير .

وقد رأت اللجنة – توفيقاً بين تقديس الحريات وحماية المصلحة الوطنية – الإبقاء على هذا القانون مع إدخال بعض التعديلات عليه بحيث يقتصر على ما يقتضيه الأمر من مواجهة الحالات الخطيرة مع وضع الضوابط التى تكفل ضمان الحريـــات :

وتحقيقاً لذلك رأت اللجنة أن تتقدم بالاقتراح بقانون المرافق شاملا الضمانات والأحكام الآتية :

١ – النص على تاريخ انتهاء حالة الطوارىء ضماناً لتوقيتها إذ أن فى النص على تحديد تاريخ الانتهاء تأكيداً لضمان رجوع السلطة القائمة على تنفيذ حالة الطوارىء إلى مجلس الأمة – بعد كل فترة محددة سلفاً – لكى يبدى رأيه سواء باستمرارها لفترة أخرى أو إلغائها .

٢ – لما كانت سلطة القبض والاعتقال تقوم أساساً كوسيلة وقائية تهدف إلى صيانة النظام العام والمحافظة عليه ، إلا أن هناك واجباً آخر يجب رعايته وهو عدم التعرض لحريات الأفراد وحقوقهم العامة أو المساس بها إلا بالقدر اللازم فقط لصيانة هذا النظام فقد رأت اللجنة إباحة حق التظلم لمن يقبض عليه أو يعتقل بالتطبيق لأحكام المادة الثانية من هذا القانون إلى لجنة قضائية يصدر بتشكيلها قرار من رئيس الجمهورية وذلك إذا انقضى ستون يوماً من تاريخ القبض عليه على أن يتجدد حقه فى التظلم متى انقضى ستون يوماً من تاريخ آخر قرار صدر فى هذا الشأن .

٣ – كما رأت اللجنة أن تمتد حق رئيس الجمهورية فى تخفيف العقوبة المحكوم بها أو وقف تنفيذها أو إلغائها ليشمل جميع الجرائم حتى وإن كانت جنايات القتل العمد أو الاشتراك فيها وذلك بحذف عبارة « وذلك كله ما لم

تكن الجريمة الصادر فيها الحكم جناية قتل عمد أو اشتراك فيها » : الواردة فى المادة ١٥ : لأنه إذا كان الدستور قد أباح لرئيس الجمهورية الحق فى إلغاء الأحكام بعد التصديق عليها إذا جد من الأسباب ما يدل على أن هناك خطأ فى تطبيق القانون أو ظهرت أسباب تؤدى إلى براءة المتهم فمن باب أولى يجب الابقاء على هذا الحق فى الجرائم الكبيرة والخطيرة كجنايات القتل العمد أو الاشتراك فيها ومن ثم فلا داعى لاستثنائها . خاصة وأن رئيس الجمهورية له حق العفو عن العقوبة طبقاً للدستور كما سبق ذكره .

القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٣
فى شأن تخويل ضباط البوليس الحربى سلطة رجال الضبط القضائى

لاحظت اللجنة أن هذا القانون قد أضفى صفة رجال الضبط القضائى على الضباط القائمين بأعمال وواجبات البوليس الحربى بالنسبة إلى الأعمال والواجبات التى يكلفون بها من القيادة العامة للقوات المسلحة وهو ما سوغ لهم مباشرة سلطات الضبط القضائى فى جميع جرائم القانون العام ولو وقعت من المدنيين الأمر الذى يخرج عن الاختصاص الطبيعى لأجهزة القوات المسلحة ويتعارض مع الأحكام العامة فى الاجراءات الجنائية ، بالإضافة إلى أن قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ قد أضفى صفة رجال الضبط القضائى العسكرى على ضباط وضباط صف الشرطة العسكرية بما يغنى عن أحكام هذا القانون لذلك رأت اللجنة إلغاء هذا القانـــــون .

القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن السجون والأمر العسكرى رقم ١٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم الإدارة فى المعتقلات

بدأت اللجنة بدراسة الظروف الموضوعية التى كشفت عن القصور فى التشريعات الحالية الخاصة بمعالجة أمور المعتقلين .

وتبين أن جوهر الموضوع يكمن فى عدم تحديد واضح لماهية المعتقلات وبيان أماكنها والضمانات الخاصة بمن يودع فيها .

وإن كانت الثورات غالباً ما تواجه ظروفاً تستدعى استخدام أساليب القهر ضد أعدائها الذين يهددون بتقويض نظمها السياسية والاقتصادية والإطاحة بالمكاسب التى حققتها لشعوبها . وذلك بالتحفظ عليهم بعيداً عن المجتمع إلا أن قهر خصومها لا يستوجب ولا يبرر معاملتهم معاملة غير كريمة .

وقد تبين للجنة أن كل ما ينظم الإدارة فى المعتقلات هو الأمر العسكرى رقم ١٤ لسنة ١٩٥٦ الذى صدر قبل إلغاء حالة الطوارىء فى ١٩٦٤/٣/٢٤ والذى لم يتضمن أياً من الضمانات التى كفلها القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن السجون الذى صدر عن نظرة تتفق مع القواعد العامة التى تضمنها الدستور وقانون الاجراءات الجنائية فحفظت للسجين كرامته وسدت السبيل على الانحراف بما تضمنه من تحديد لأداء إنشاء السجون وسلطات القائمين عليها وحقوق نزلائها وتأكيد الإشراف القضائى عليها .

لذا رأت اللجنة تعديل المادة الأولى من قانون السجون بحيث تمتد أحكامه إلى جميع الأماكن المخصصة لإيداع من تسلب حريته سواء بسبب اتهامه فى إحدى الجرائم أو الحكم عليه فيها أو بسبب اعتقاله .

كما اقترحت اللجنة إضافة نص جديد يقضى بمعاملة كل من تسلب حريته بغير حكم قضائى المعاملة المقررة للمحبوسين احتياطياً فى هذا القانون ؛

وردعاً لأى انحراف وضماناً لتنفيذ ما استهدفه اقتراح اللجنة رأت إضافة نص جديد آخر يعاقب بالسجن كل موظف عام أو مكلف بخدمة عامة أودع أو أمر بإيداع من تسلب حريته على أى وجه فى غير السجون المحددة فى هذا القانـــــون ؛

واللجنة وهى تتقدم بالاقتراحات بالقوانين المرفقة تؤكد أن كثيراً مما اقترف من انحرافات وأخطاء لم يكن باسم القانون وإنما كان مخالفاً للقانون ، وكل ما خلصت إليه اللجنة من مناقشات فى هذا الشأن أن تعديل القوانين لا يكفى للقضاء على الانحرافات وإنما يلزم أن يسرى خلق وضمير فى كل الأدوات المنفذة للقوانين المقيدة للحريات لتقف عند القيود التى حددتها روح القوانين ؛

واللجنة قبل أن تنهى تقريرها ، برجائها الموافقة على ما اقترحته ، تجد لزاماً عليها أن تضع أمام المجلس بعض التوصيات اللصيقة الصلة بالحريات الشخصية للمواطنين ولم يكن مكانها القوانين التى تعرضت اللجنة لتعديلها :

١ — لما كان المجلس يتأهب لوضع الدستور الدائم فإن اللجنة تأمل أن ترقى ضمانات الحرية لتتبوأ مكانها الطبيعى فى الدستور .

٢ — أن تقوم الأجهزة الشعبية والمؤسسات الديمقراطية بأخذ دورها فى الرقابة لتحول دون انحراف الأجهزة التنفيذية بما لها من سلطات تحقيقا لما ورد بالميثاق من أن « سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب أن تتأكد باستمرار فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية فذلك هو الوضع الطبيعى الذى ينظم سيادة الشعب ثم هو الكفيل بأن يظل الشعب دائماً قائد العمل الوطنى ، كما أنه الضمان الذى يحمى قوة الاندفاع الثورى من أن تتجمد فى تعقيدات الأجهزة الإدارية بفعل الإهمال أو الانحراف » .

٣ ـ يجب أن تبادر اللجان الموضوعية المختصة بالمجلس باعادة النظر فى كافة النصوص المانعة من حق التقاضى كقوانين الفصل عن غير الطريق التأديبي أو قوانين الجامعات إعمالا لما ورد بتقرير الميثاق من أنه يجب أن ينشأ لكل خصومة قاض : ومن ثم أصبح لازما الآن أن تسقط كل الموانع الحاجبة لحق التقاضى :

السادات ضد المشروع :

غير أن السادات عوق عرض هذه المشروعات على المجلس رغم الإلحاح المتزايد وبالتالى فإنه عندما عقد المؤتمر القومى بعد ذلك أوحيت إلى حافظ بدوى أن يضمن كلمته بتقديم مجموعة اقتراحات هى فى مجملها خلاصة عمل لجنة الحريات والأفكار التى تضمنتها مذكرة اللجنة وكنت وقتها قد أصبحت وزيرا للشئون الاجتماعية فنظر إلى الرئيس عبد الناصر وقال أليس هذا هو عمل لجنة الحريات فقلت نعم، فقال أنا موافق. وفعلا صدرت أكثر تلك التعديلات بقرارات بقوانين بعد ذلك وهى على قصورها كانت تعتبر خطوة كبيرة فى حينها فلأول مرة يصبح للمعتقل حقوق ويصبح لمدة اعتقاله مدى وحدود ويصبح لأماكن الاعتقال تحديد وأسلوب للمعاملة ويصبح للقضاء السلطة ورقابة بالنسبة للمعتقل. ولأول مرة يفتح باب التظلم إلى القضاء من الحراسة ومن الاعتقال : وتلغى صفة الضبطية القضائية للشرطة العسكرية إلى غير ذلك من التعديلات الجوهرية والتى يخفى على الكثيرين أنها تمت بعد قليل من نكسة يونيو ١٩٦٧ وفى وقت كانت الظروف الداخلية والخارجية بالغة القسوة ولم يكن قد اكتمل البناء العسكرى بدرجة مطمئنة كما كانت آثار النكسة تربة صالحة بما أحدثته من قلق، تغرى الأعداء بمحاولة تقويض النظام من الداخل الأمر الذى فشلت حرب ٦٧ فى تحقيقه وكان الأمر الطبيعى

يقتضى أن تصدر تلك التشريعات من مجلس الأمة وأن تناقش فيه وكان من الممكن أن تكون أفضل وأكثر تحقيقا لمعانى الحرية والديمقراطية وأنا دائما من المؤمنين بأن التشريع الذى يصدره البرلمان يفضل أى تشريع آخر تصدره الجهات الإدارية أو يصدر بتفويض من المجلس وذلك عما يتوافر له من دراسة واسعة فى اللجان ثم فى المجلس وما يجرى حوله من مناقشات وما يطرح من آراء تفسر وتوضح وتكون مرجعا لمطبق القانون يستقرىء منه روح التشريع واتجاهاته ومقصد المشرع منه على عكس التشريعات الصماء التى لا تحوى إلا مجرد نصوص سطرها كاتبها مما يقوى احتمال الخطأ ويجهل بروح التشريع ومقاصده ويخلق صعوبات كثيرة عند التطبيق ويؤدى إلى بروز تأويلات شديدة التناقض ؟

أقول إننى كنت أفضل أن تصدر هذه التشريعات من المجلس لا أن تصدر من رئيس الجمهورية بسلطة التفويض من المجلس . ولكن ما حيلتنا إزاء رئاسة المجلس وإصرارها على أن يتخلف المجلس عن دوره وأن تتعطل أعماله تحت حجج شتى ورغم اعتراض الأعضاء وعدم اقتناعهم .

فى الوزارة

فى مارس سنة ١٩٦٨ بدأ الحديث عن تشكيل وزارى جديد يواجه المرحلة الجديدة ولم يكن يدخل فى دائرة اهتمامى أو طموحاتى أن أصبح وزيراً ومن ثم لم تشغل بالى تلك التعديلات المزمعة إلا فى إطارها العام لا الشخصى ... إذ كان تخطيطى لمستقبل حياتى يبدأ وينتهى دائماً بالمحاماه فلم يكن يعد لها عندى أى عمل آخر . . . وأذكر أنى فى ذلك الحين كنت أتردد على المجلس وألتقى ببعض الزملاء نرقب التطورات ونناقش الظروف والأوضاع السياسية ونتابع الشائعات حول الترشيحات ولم يتجه ذهنى إلى أننى سوف أكون أحد المرشحين . . ولكنى فوجئت بطلبى بالفندق ليلا للاتصال برياسة الجمهورية حيث أبلغت أننى سألتقى بالرئيس عبد الناصر فى اليوم التالى الساعة ١٢ ظهراً.. وكانت مفاجأة كبيرة لى، حتى أنى اضطررت أن أطلب بدلة من منزلى بالقرية وصلتنى فى الصباح الباكر حيث كنت بالقاهرة فى ملابس صيفية خفيفة تحرجت من مقابلة الرئيس بها وعندما توجهت للقاء الرئيس . . جلست فترة فى استراحة ملحقة بمكتب سامى شرف حيث وجدت شاباً وسيما لم ألتق به من قبل قام

بتعريفى بنفسه (الدكتور صفى أبو العز) أستاذ بالجامعة : : وعرفت أنه أيضاً مستدعى لمقابلة الرئيس وتعارفنا وتوثقت بيننا منذ تلك اللحظة صلات المودة والصداقة والاحترام . . .

ولقيت الرئيس وبسرعة شديدة وأسلوب مؤثر قوى ونظرات شديدة الإشعاع والتأثير ، أخذ يتحدث الرئيس بادئاً بأسئلة كثيرة عن عملى وعن المحاماة وعن القانون وعن إقامتى بالقرية وعما لفته نحوى من المواقف . . : وقال لى كلمة رددها مرة ثانية أمام مجلس الوزراء فى إحدى المناسبات أثناء المناقشة حول بيان ٣٠مارس .« الذى عرفنى بك وولد ثقتى وتقديرى لك ليس مواقف التأييد بقدر ما هى مواقف النقد والمعارضة المسئولة فى مناقشاتك وما قدمته من مذكرات ودراسات»وفاجأنى بأنه استمع إلى تسجيل لندوة صحفية فى دار أخبار اليوم حضرها إحسان عبد القدوس ومحمود العالم عن أخبار اليوم كما حضرها أحمد القصبى وأحمد سعيد ، محمود أبو وافية ، وعلوى حافظ ، وعبد المولى عطية وأنا من أعضاء مجلس الأمة وكنت وقتها أميناً للجنة الحريات التى شكلها المجلس وقتذاك وكانت محل اهتمام ومتابعة الرأى العام . وكان علوى حافظ قد شن هجوماً عنيفاً على الثورة وعلى منظمة الشباب وعلى وجه الخصوص فى تلك الندوة ورددت عليه رداً مطولا حول خطأ مفهومه للثورة وأهمية التفرقة بينها وبين بعض الأخطاء أو الأشخاص . وحول النقد للهدم ومن خارج صفوف الثورة ومبادئها والنقد من داخل الثورة وانطلاقاً من الإيمان بها ومبادئها والحرص عليها،ودافعت عن دور منظمة الشباب فى مواجهة الحملة المغرضة ضدها خوفاً من تنامى دورها ومن ورائها التنظيم الشبابى وقدرتها على حماية الثورة شعبياً.. وقد استمرت الندوة لما بعد منتصف الليل وقد ناقشنى الرئيس مطولا حول ما طرح من أفكار فيها. واكتشفت أنه أيضاً محيط بدقائق وتفصيلات مناقشات مجلس الأمة ولجانه وأخذ يناقش معى العديد

من القضايا التي كانت مطروحة آنذاك ثم عن كثير من تصوراته فى المستقبل وحديث آخر عن سنوات ما قبل النكسة والصراعات التي شهدتها والعوامل التي أثرت فيها . . ثم ختم بالحديث عن الوزارة الجارى تشكيلها ومهامها ومسئوليات البناء الداخلي ليسير جنباً إلى جنب مع إعادة البناء العسكرى . . :

ولما كنت مرشحاً كوزير للدولة لشئون مجلس الأمة فقد جرى الحديث حول الإعداد لانتخاب مجلس جديد . . . وفى أثناء الحديث ولدت فكرة أن أتولى أيضاً وزارة الشئون الاجتماعية وتعدل التشكيل على أساس ذلك . . كنت فى البداية لا أرى بأساً فى تولى منصب وزير الدولة لشئون مجلس الأمة على أساس أنه استمرار للعمل السياسى الذى ألفته ولى فيه خبرة لا بأس بها وإذ فوجئت بإضافة وزارة الشئون تغير الموقف ،ولكنى رحبت وقلت للرئيس إنى جندى فى بناء الثورة أعمل فى أى موقع . . ولكن اعترانى تفكير عميق وتخيلت وزارة بجهاز بيروقراطى أصبح فيها مسئولا عن تسيير هذا الجهاز — ويصبح لى عمل مكتبى يومى ومسئوليات إدارية وقلت لنفسى أخيراً وقعت فى المحظور — فيما هربت منه دائماً ونفرت منه نفوراً شديداً . . وخلوت إلى نفسى بعد اللقـاء أفكر فى قسوة انتزاعى من عملى بالمحاماة . . الأمر الذى لم أتصوره يوماً ولا أطيقه . . ثم عن مهمة الوزير والتي كانت فى كثير من اللحظات تختلط بوظيفة وكيل الوزارة الأول..وتفقد صفتها السياسية ليستغرقها العمل الفنى والبيروقراطى المكتبي والذى لا أطيقه ولا أفهمه..وأخذت أفكر فى وزارة الشئون الاجتماعية وصعوبة مهمة الوزير فى ظل تجربتنا حيث لم يقم تنظيم سياسى كفء وقادر وبالتالى لم يتربى داخل التنظيم قيادات تلم بجوانب العمل والمسئوليات فى الوزارات المختلفة ،إما على غرار اللجان الفنية والمكاتب بالأحزاب فى الدول التي أخذت بنظام الحزب الواحد أو فى شكل وزارات الظل فى أحزاب الدول الغربية بحيث يكون للحزب دراساته وبرامجه وأفراده فى كل فرع من الفروع

وفى كل مجال حتى إذا ما تولى السلطة كان له مرشحوه الدارسون الملمون تماماً بمهامهم وكانت له برامجه وأفكاره .. أما لدينا فلأن التنظيم لم يقم بشكل فعال وكامل وشامل فلم يقدم رجالا أو برامج وأصبح المرشحون إما كوادر فنية بحته أو علمية كأساتذة الجامعة أو إدارية أو قيادات سياسية عامة (كحالتى) وكانت هذه إحدى مشاكلى الرئيسية فأنا لا أعرف فى مجال وزارة الشئون إلا جوانب قليلة مما لقيت فى العمل . وما لقينى فى مسيرة الحياة . . لم يكن يقنعنى بدور وزارة الشئون . . والمناقشات التى شهدها مجلس الأمة فى هذا المجال لا تعطينى انطباعاً بأن نشاط ومسئوليات الوزارة قد تطورت بما يتفق مع مجتمع ينتقل إلى الاشتراكية ويحدث تغييراً جذرياً فى بناء المجتمع مادياً ومعنوياً . . ولا زال مفهوم الخدمة الاجتماعية متأثراً بمنطق المجتمع الطبقى الرأسمالى ولذلك كان لزاماً على أن أمضى فترة للدراسة ومطالعة كل فروع النشاط والمسئوليات بالوزارة وغرقت فى التقارير والدراسات ولكنى وجدت متعة كبيرة ومجالا خصباً للعمل ووجدت نخبة على درجة عالية من الكفاية العلمية والخبرة من العاملين بالوزارة . .

وقبل أن أستطرد قليلا فى هذا الخصوص أذكر احدى الطرائف التى واجهتنى فى أيامى الأولى . . . ذلك أنى كنت أقيم كما قدمت بفندق جراند أوتيل وقت تعيينى . . وقبل حلف اليمين زارنى فى بهو الفندق أحد موظفى الشئون وعرفنى بنفسه بأنه كان مديراً لمكتب وزير سابق . . وإنه يعرض خدماته على وإذا كنت لا أعرف أحداً بالوزارة من قبل ولم تكن لى « شلة » معينة تنتقل معى حيث أعمل كما جرى العرف مع البعض . . وقد شكرته وقلت له لا بأس إلى أن أتدبر الأمر . . . وبعد وصولى الوزارة أقبل على كبار المسئولين مهنئين وفى مقدمتهم وكلاء الوزارة ولاحظت من أحاديث كل منهم منفرداً أنهم غير مرتاحين لذلك الشخص وكل منهم يحرص على تحذيرى منه وتفضيل اختيار

آخر.. وبعضهم سمى لى أشخاصاً آخرين غير أنى لم ألاحظ ما يعيب ذلك الشخص خلال الأيام الأولى وكان دءوباً وكان عوناً كبيراً لى للتعرف على جوانب العمل والمسئوليات بالوزارة خلال المذكرات التى كان يقدمها لى مركزة ودقيقة ومتقنة . . وتشعر بصدورها عن شخص واسع المعرفة بعمل الوزارة . . وأخذت أحاول التعرف على أسباب الحملة عليه . . . حيث التقيت بأحد المديرين الذى اكتشفت أنى أعرفه من قبل فاصطفيته وسألته عن السبب وشرح لى الأمر قائلا . . لقد كان مديراً لمكتب أحد الوزراء السابقين الذى لم يكن يلتقى كثيراً بوكلاء الوزارة والمديرين وكان يكلفهم بعرض ما يريدون من خلال مدير مكتبه عليه وكان مدير المكتب يقرأ المواضيع ويضع على الملف ورقة بمضمون ما فيه ثم رأيه الذى كثيراً ما كان يعتمده الوزير . .

ومن هنا أحس الوكلاء والمديرون بعزلة عن الوزير وبأن مدير المكتب يتسلط عليهم برأيه ويقوم حاجزاً بينهم وبين الوزير ليطرحوا عليه أفكارهم وآراءهم ويقنعوه بها وظل الصراع بينهم وبين مدير المكتب الذى لم يكن فى الواقع أكثر من منفذ لإرادة الوزير حتى إذا ما ترك ذلك الوزير الوزارة وحل محله وزير آخر حضر بهيئة مكتبه.. ظل مدير المكتب ذاك مضطهداً من الجميع ومحل انتقامهم. ولعل الجميع كانوا يخشون أن تستأنف المعركة وأن تواتى مدير المكتب الفرصة للانتقام . . . ولكنى فاجأت مدير المكتب بأنى ملم بكل هذه الظروف ولا أريدها أن تتكرر . . فلا بأس من أن يقدم لى رأيه وأفكاره وكان هذا يعاوننى كثيراً فى عملى.. ولكن من حق كل الوكلاء والمديرين أن يعرضوا على مباشرة أى أمر بلا حواجز . . ودائماً وبلا مواعيد مسبقة أو تحديد لمدة اللقاء . . . وأفهمتهم جميعاً ذلك . . بل إنى وضعت قاعدة أن من حق أى موظف

بالوزارة أياً كانت درجته أن يقابلنى . . وارتاح الجميع وعادت العلاقات الطيبة بينهم لا يعكرها أحياناً إلا بعض ذكريات الماضى . .

قضيت – كما قدمت – فترة كبيرة فى الدراسة ليس فقط من خلال التقارير والبيانات ولكن من خلال الزيارات الميدانية المستمرة ثم من خلال لقاءاتى مع العاملين فى كل فرع حيث أتيح فرصة النقاش والحوار الذى حرصت فيه أن أمنح الجميع وخاصة صغار العاملين ، فرصة طرح أفكارهم وآرائهم ومقترحاتهم .

وبعد سبعة أشهر بالوزارة كنت قد درست بعمق كل جوانب العمل وزرت معظم مديريات الوزارة بالمحافظات وكثيراً من أقسام وإدارات العمل بالوزارة ، وبدأت أضع تصوراتى وأفكارى وأعدها للتنفيذ .وكانت أبرز أفكارى هى تطوير عمل الوزارة وتركيزه فى جانب التنمية الاجتماعية وخاصة دور الوزارة فى مجال الطفولة التى لم تحظ إلى الآن برعاية كافية وشاملة ،وهى مرحلة تكاد تكون مع بالغ أهميتها ضائعة بين عديد من الوزارات . . وكانت الفترة التى قضيتها بوزارة الشئون بداية عمليات التهجير من بور سعيد وسائر مدن القنال ومن ثم تطلبت عمليات التهجير وإعداد المعسكرات وتدبير الإعانات ومستلزمات الإعاشة بما يكفل لهم حياة كريمة ، جهدا شاقا وحملت الوزارة عبئاً جسيما وأدى جهاز الوزارة فى هذا المجال عملا مخلصاً ومبهراً . .

وأما عن مسئولياتى كوزير للدولة لشئون مجلس الأمة فلم تمارس إلا لفترة قصيرة جداً حيث كان العمل بالمجلس شبه متوقف أما انتخابات المجلس الجديد فلم يبدأ فيها إلا بعد انتخابى عضواً للجنة التنفيذية العليا وصرت من بعد عضواً باللجنة التى أعدت وأشرفت على الجانب السياسى لتلك الانتخابات ولكنى لم أمنح فترة كافية أستثمر فيها نتيجة دراساتى بوزارة الشئون حيث كلفنى

الرئيس عبد الناصر أن أرشح نفسي للجنة العليا وكان أن انتخبت وتركت الوزارة دون أن أحقق ما كنت أتمناه وقبل أن أقضي فترة كافية لغرسي أن ينمو ويثمر..

وبقدر ما كان تضرري وعدم ترحيبي بمنصب الوزارة عند ترشيحي بقدر أسفي وضيقي بترك الوزارة التي كنت قد وصل اقتناعي بها والعمل فيها حداً مشجعاً فقد وجدت فيها ميداناً خصباً للعمـــل..

* * *

اللجنة التنفيذية العليا

كان قدبدىء بعد ٩ ، ١٠ يونيو سنة ١٩٦٧ فى إعادة التنظيم الشامل للبناءين العسكرى والسياسى .

ولأول مرة بدىء فى إعادة تشكيل الاتحاد الاشتراكى وبالانتخاب — تنفيذا لبيان ٣٠ مارس — ومن القاعدة إلى القمة وبذلك يكتمل البناء الديمقراطى لأول مرة .

وحتى يأتى الانتخاب بعيدا عن أى تأثير لعناصر الاتحاد الاشتراكى السابقة شكلت لجنة برياسة الدكتور محمود فوزى وعضوية نخبة من أساتذة الجامعات وغيرهم للإشراف على إجراء الانتخابات ومنحت اللجنة سلطات واسعة بدءا من ضبط العضوية إلى شروط الترشيح وعملية الانتخاب ذاتها وقد بدأت كما اعتدت بترشيح نفسى فى قريتى الروضة مركز فارسكور وتدرجت بالانتخاب إلى اللجنة المركزية ، وهكذا فعل أكثر المسئولين فى المواقع المختلفة آنذاك .

ونشطت الحركة السياسية الجماهيرية فى تلك المرحلة وبدت الجدية فى الاختيار وفى الترشيح .

وأفرزت الانتخابات آلافا من الوجوه الجديدة والعناصر الأكثر فاعلية والتزاما وقد واجهت اللجنة المركزية إثر تشكيلها مسائل هامة كثيرة كانت تضع فيها تقاليد وأساليب غير مسبوقة ومن ثم دارت حولها مناقشات هامة فواجهت موضوع تشكيل اللجنة التنفيذية العليا وقد أصرت اللجنة بعد مناقشات مطولة أن تفوض الرئيس عبد الناصر فى اختيار الأسماء وطرحها على اللجنة تقديرا منها بأن الاختيار والمفاضلة سوف يكون صعبا إذ معظم أعضاء اللجنة المركزية غير معروف من قبل للآخرين وصدر هذا القرار رغم معارضة عبد الناصر له وإصراره على ضرورة ممارسة اللجنة لمسئولية الاختيار وأن تضع بذلك سوابق تتبع من بعدها .

ولكن فى جلسة اللجنة المركزية بتاريخ ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٨ قال عبد الناصر : « . . . الحقيقة أنا فى هذا أخذت رأى كثير من الناس الذين أعرفهم وبعدين وجدت إن ده مش كفاية فقررت إنى آخذ رأى الأمنـــاء فى المحافظات على أنى أخطرهم أنهم أيضا يستشيروا زملاءهم فى اللجنة المركزية أوزملاءهم فى المحافظات بحيث يكون تشكيل الاتحاد الاشتراكى الكامل يؤكد ثقة الجماهير وثقة الجميع . فى المناقشات مع الناس وفى المناقشات مع الأمناء وضح . : الناس كانت بتعبر بتعبيرات متباينة وتعبيرات مختلفة فيقول كفالة الاستمرار وبعدين يقول إتاحة الفرصة للتجديد . ومثلا بيقولوا

إن بعض الناس قالوا من الناحية العمالية نستنى انتخابات العمال يعنى : : ؟
أصبح التوفيق عمل مش سهل ولكنه عمل عسير خصوصا بالنسبة لإتاحة الفرصة للتجديد .

. . . ولكن الحقيقة التجديد معناه أن هناك عناصر جديدة تبرز جماهيريا وسياسيا وهذا البروز الجماهيرى والسياسى يعطيها الحقيقة الفرصة لأنها تصل إلى أعلى المناصب فى الاتحاد الاشتراكى العربى :

ثم قال: إنه وجد من الضرورى عدم الجمع بين الوزارة وعضوية اللجنة التنفيذية حتى لا يطغى على الوزارة ومسئولياتها على أدائه كعضو اللجنة التنفيذية وقال إنه وصل إلى نتيجة . . لابد من إعطاء الفرصة للجنة المركزية لتظهر منها العناصر » .

وقال : « الحقيقة أنا بدى آخذ مثل . . كيف تتكون القيادات الجماعية التى تشابه اللجنة التنفيذية العليا للأحزاب الأخرى ؟ بتتكون بمضى الزمن وبمضى المدة وبتكون العناصر التى تقود النضال فى الأول فى أى حزب أو فى أى تنظيم سياسى . . ثم العناصر اللى تظهر . . العملية بتاخد وقت علشان ده يطلع فى القيادة ، . . أنا فكرت عدة أفكار الأول إنى أجيب الأربعة عشر اسم طب حجيب اربعتاشر اسم من مين ! من الناس اللى أنا اشتغلت معاهم ومعنى هذا إنى أنا حاستبعد عدد كبير من أعضاء اللجنة المركزية لأنى أنا باشتغل معاكم بس كأعضاء لجنة مركزية من ثلاثة أسابيع فقط أو أربعة ولم نختبر بعض

الاختبارات الكافية : وإذا أخذتهم من الذين اشتغلت معهم ينتقى العنصر الذى طلبه كل من قابلتهم وهو إتاحة الفرصة للتجديد . .

والحل الثانى نعين جزء من اللجنة التنفيذية ونعين الباقى بعد ذلك وهو نصف حل :

وأخيرا وصلت إلى رأى أن نؤجل انتخابات اللجنة التنفيذية لبعض الوقت خاصة واللجنة المركزية للظروف غير العادية فى حالة انعقاد مستمر كل أسبوع أو كل أسبوعين نبحث كل الأمور ونعين أعضاء اللجان وأمناء اللجان ثم فى الوقت المناسب تنتخب اللجنة المركزية أعضاء اللجنة التنفيذية العليا بعد أن يكون قد تم التعارف والتفاهم بين جميع الأعضاء . ورغم ذلك ظل حديث الأعضاء مصرا على أن الثقة فى الرئيس بلا حدود ومن ثم عليه أن يجرى اختيار أعضاء اللجنة التنفيذية .

ولكن الرئيس قال إنه شاكر على الثقة ويعتز بها ولكنه يرى أنه من الضرورى إذا ما كانت هناك ضرورة ملحة للتعجيل بتشكيل اللجنة التنفيذية أن يتم ذلك عن طريق الانتخاب قائلا « لازم كل واحـد فيكو ياخد مسئوليته فى هذا الموضوع وقال بالنسبة للاستمرار أنا قادر إنى أنا أعطى فيه رأى :

ولكن بالنسبة للتجديد لازم نتكلم بوضوح وبصراحة وأنا بعبر عن ضميرى أنا لا أستطيع ترشيح أحد لم أباشر معه عمل ولم أحتك بهم ولم أعرفهم وإلا أكون بهذا قد وضعت الأمور فى غير موضعها :

وقال : بالنسبة لمن أعرفهم أستطيع أقول فلان وفلان ممن اشتغلت معهم عشر سنين وعشرين سنة ويبقى ضميرى مستريح .

وبالنسبة لمن لم أشتغل معه ولم أخبرهم سوف أسأل ولا يكون ضميرى مستريحا .

وظل الجدال لفترة طويلة والأعضاء يصرون والرئيس مصر ويقول :

.. « معانا طرف ثالث وهى الناس التى ستنتظر فى الصباح ماذا فعلنا وسوف تعلق على كل كلمة فإذا مشينا فى الخطوة الصحيحة لا نعطى فرصة لأعدائنا أن يبلبلوا الناس وأعضائنا موجودين ولابد أن نسير فى الطريق الصحيح حتى نضمن أن الجماهير لا تضلل ولا تترك ثغرة .

هناك فرق كبير بين أن أقدم «لستة» وبين أن تنتخبوا فرق كبير جدا من الناحية النفسية بالنسبة للجماهير .

وقال أنا سمعت كلام قيل أنهم أعطوه تفويضا فى مجلس الأمة ويمكن انتو سمعتوا أيضا وجاءت اللجنة المركزية وأعطته أيضا تفويض لازم الواحد يبقى حساس وأقول لكم هناك ثورة مضادة موجودة فى البلد وتود أن تتصيد لنا حتى حسن النية وبهذا لابد أن نمشى حذرين جدا .

ورأى فى نهاية الاجتماع استطلاع رأى الأعضاء فى التعجيل بتكوين اللجنة التنفيذية العليا أو بتأجيلها فوافقت الأغلبية على التعجيل .

ثم طرح اقتراح بإجراء انتخاب للجنة طبقا للمادة ٣٢ من لائحة اللجنة المركزية فوافقت الأغلبية وحددت جلسة السبت لإجراء الانتخاب .

وكما تقدم قام الرئيس عبد الناصر من جانبه بإجراء استطلاع للرأى بين أمناء المحافظات فلتى كلا منهم على انفراد بقصر القبة ولم يحضر هذه اللقاءات سوى شعراوى جمعه بوصفه أمينا للتنظيم .

وقد اتسمت تلك اللقاءات بالصراحة المطلقة فى تقويم المرشحين ولأهمية هذه المناقشات فقد تم تسجيلها على أشرطة أودعت مكتبة الرياسة بسكرتارية الرئيس للمعلومات :

وانتهى استطلاع الرأى إلى تزكية ترشيح ستة أعضاء هم بترتيب القائمة أنور السادات ، حسين الشافعى ، على صبرى ، محمود فوزى ، رمزى ستينو ، ضياء الدين داود .

وقد زكاهم التنظيم الطليعى لدى أعضائه باللجنة المركزية باستثناء الوزراء على أن يكون للأعضاء حرية اختيار باقى المرشحين .

وقد رشح بجانب هؤلاء كل من : عبد المحسن أبو النور ، لبيب شقير ، كمال رفعت ، كمال الحناوى ، على السيد ، سيد مرعى ، عزيز صدقى ، مصطفى أبو زيد ، أحمد السيد درويش ، خالد محى الدين ، أحمد فهيم ، جابر جاد عبد الرحمن ، حسن عباس زكى ، فهمى منصور ، وكان الرئيس عبد الناصر قد أطلع السادات وحسين الشافعى وعلى صبرى على مجمل آراء الأمناء فى كل منهم .

وكان أكثر الأمناء قد أبدوا تحفظات شديدة على ترشيح السادات وبدرجة أقل على حسين الشافعى .

ولكنهم لمسوا من عبد الناصر حرصه على ضرورة وجود السادات وحسين الشافعى باعتبارهما من الباقين معه من أعضاء مجلس الثورة ، وكان لعبد الناصر عاطفة نحو أعضاء مجلس الثورة والضباط الأحرار ويحرص على أن يبقى بعضهم بجانبه حتى إنه عندما أثير فى مجلس الوزراء مناقشة حول ضباط الجيش الذين عينوا بالشركات ووزارة الخارجية أثار حديثا عاطفيا وإنسانيا طويلا نحوهم وفاء لدورهم وقال إنهم قلة وأنهم أبعدوا عن القوات المسلحة طالما اشتغلوا بالسياسة وكان ضروريا الانتفاع بهم فى مواقع أخرى :

وقد استنتج السادات من نتائج استطلاع الرأى أن حسين الشافعى سوف يتفوق عليه فى الأصوات وقد زاد من قلقه إزاء هذا الاستنتاج ما كان قد أعلنه عبد الناصر من رغبته فى إعادة ترتيب الأقدمية على ضوء نتائج الانتخابات وترتيب الأصوات .

ومن ثم جاهد السادات فى البداية ليعين محمد عبد السلام الزيات وكان وقتها أقرب مساعديه ومحل ثقته رئيساً للجنة الانتخاب وعلى حد قوله «ليتصرف» ولكن تقرر تشكيل لجنة محايدة تماما يرأسها الدكتور عبد المجيد عثمان الذى أصبح مؤخرا رئيسا لجامعة القنال .

ثم قام السادات من ناحية أخرى باصطفاء مجموعة من أعضاء اللجنة المركزية وثيقى الصلة به من المنوفية والبحيرة لحجب أصواتهم عن حسين الشافعى وبالتالى حسبما قدر يحتفظ لنفسه بأكبر الأصوات :

وحين بلغ عبد الناصر هذه الواقعة علق قائلا بأن حسابات السادات خاطئة وأن الإجراء سوف يكون لصالح على صبرى لا لصالح السادات وفعلا كانت النتيجة حصول على صبرى على ١٣٤ صوتا، حسين الشافعى ١٣٠ صوتا ، محمود فوزى ١٢٩ صوتا ، أنور السادات ١١٩ صوتا ، كمال رمزى ستينو ١١٢ صوتا، عبد المحسن أبو النور ١٠٤ أصواتاً ، ضياء الدين داود ١٠٤ أصواتاً ، لبيب شقير ٨٠ صوتا .

وأعلن انتخاب هؤلاء الثمانية أعضاء باللجنة التنفيذية .

وقد جرت عملية الانتخاب فى قاعة اللجنة المركزية على مرأى ومسمع من كل الأعضاء ومن الصحفيين ومراسلى وكالات الأنباء حيث وضع الصندوق وجلس أعضاء اللجنة على المنصة والأعضاء فى القاعة يصعدون واحدا واحدا ليدلوا بأصواتهم كتابة .

وفى نهاية التصويت أفرغت محتويات الصندوق علانية على المنصة وجرت عملية فرز الأصوات بإعلان نتيجة كل ورقة فى مكبر الصوت والموجودون بالقاعة يسجلون ذلك حتى سبقوا إلى تحديد النتيجة وبذلك فاز ثمانية أعضاء فى حين حصل بعض المرشحين على صوت واحد وصوتين كمصطفى أبو زيد .

وعند انصراف عبد الناصر عقب إعلان النتيجة وبصحبته السادات وحسين الشافعى وعلى صبرى فى سيارة واحدة كان السادات مكتئبا محزونا لتلك النتيجة فقال له عبد الناصر « أحمد الله لولا جهود شعراوى مع أعضاء التنظيم الطليعى لكان الأمر أسوأ » وكانت كلمات موجعة .

وقد أضمر السادات منذ ذلك الحين غيظه إلى أن سنحت له الفرصة بعد ١٣ مايو سنة ١٩٧١ فأطاح بهم جميعاً وأثار الغبار حول سلامة انتخابات الاتحاد الاشتراكى فى ذلك الحين وانتخابات اللجنة التنفيذية العليا وأشاع واقعة سرقة خزانة عبد الناصر وأنها كانت تحتوى أوراقا سرية خاصة بتلك الانتخابات .

ولكن نتيجة الانتخابات تلك كانت منطقية تماما ذلك أنها جرت فى أعقاب فترة قلقة جرت فيها مظاهرات الطلبة التى اتجهت إلى مجلس الأمة تندد به وبرئاسة السادات له وتصفه بأنه الذى وأد الديمقراطية وكبت البرلمان .

وفى إحدى قاعات المجلس وعلى مسمع من كثير من الوزراء وأعضاء المجلس وقف طالب فى حماس شديد وقال للسادات إنهم لا يثقون إلا بعبد الناصر وأن الآخرين غيره وأشار إلى السادات بإصبعه صفر صفر وظل يكررها .

على أن الاعتراض بعد ذلك على أسلوب القائمة وتزكية البعض قد تختلف حوله وجهات النظر وإن كان أسلوبا معروفا فى الأحزاب والتنظيمات السياسية .

إلا أنه لا يكون للاعتراض وجه إذا ما صدر عن واحد ممن زكيهم القائمة وارتضوها دون أى اعتراض .

وقد كانت اللجنة التنفيذية المنتخبة تجربة جديدة على الحياة السياسية فى ظل نظام الاتحاد الاشتراكى ولكن حرص عبد الناصر على أن يعطى للتجربة حقها فى العمل الدءوب ووضع التقاليد .

فداوم على حضور اجتماع اللجنة أسبوعيا وحرص على أن تصدر عن اللجنة أكثر السياسات والقرارات السياسية . وأن تأخذ اللجنة مكانتها كقمة للبناء السياسى .

وكان حريصا أيضا على إرساء تقاليد للعمل وتحديد ما هو من اختصاص التنظيم السياسى واللجنة التنفيذية العليا وما هو من اختصاص الحكومة أو المجلس التشريعى .

وفى جلسة للجنة المركزية فى ١١ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ دارت مناقشة هامة حول علاقة الاتحاد الاشتراكى بمجلس الأمة ودور الاتحاد الاشتراكى فى عملية تكوين المجلس وإعادة انتخابه .

قال عبد الهادى ناصف إنه لابد أن يلعب التنظيم السياسى دورا أساسيا فى عمليات الترشيح والانتخاب لمجلس الأمة مع إتاحة فرصة للاختيار الأوسع أمام الناخبين فيما بين المرشحين الذين يتقدمون للانتخاب واقترح أن تتولى مؤتمرات الدوائر انتخاب المرشحين .

واقترح محمد خليل أن ينتخب المرشح أعضاء مؤتمرات الأقسام والبنادر مضافا إليهم الأمناء والأمناء المساعدين .

ورأى عبد الجابر علام ضرورة تقويم مرحلة مجلس الأمة فى المرحلة السابقة وقال إنه عندما شرع الاتحاد الاشتراكى فى إنشاء المكاتب التنفيذية بدأت حرب

سافرة بين مجلس الأمة والاتحاد الاشتراكى . كما حدث بعد النكسة أن بعض العناصر فى مجلس الأمة وهى غير ملتزمة رأت أن الفرصة مواتية لها وسانحة لكى تهاجم القيادة والتنظيم لتقضى على مكاسب الشعب . ورأى من ذلك ضرورة أن يكون للاتحاد الاشتراكى دور واضح وقوى فى الانتخابات القادمة وأيد فكرة انتخابات المؤتمرات الموسعة للمرشحين وبذلك نضمن قيام مجلس أمة ملتزم بانتمائه للاتحاد الاشتراكى .

وكان قد أثير حديث حول انسحاب الاتحاد الاشتراكى من معركة انتخاب المجلس سنة ١٩٦٤ فقال عبد الناصر :

« الحقيقة فى سنة ١٩٦٤ مانقدرش نقول إن كان فيه اتحاد اشتراكى ولكن احنا عملنا اعتراضات ، هذه الاعتراضات الحقيقة ما كانش لها قواعد ولا نظم ــ وقد سبق أن كتبت فى خصوص تجربتى فى انتخابات سنة ١٩٦٤ حول هذا الموضوع » .

وقال « ده بيقولوا عليه كويس وده بيقولوا عليه وحش ويمكن فيه عدد من حضراتكم هنا يمكن كانوا مدخرين فى هذه الأيام . الحقيقة طالما ما كانش فيه تنظيم كان من الواجب إن احنا نترك الموضوع على ماهو عليه .

وقال: ومجلس الأمة الذى يدرس فيه كل واحد لنفسه لا يمكن أن يعطى شيئا مثل مجلس الأمة الذى يضم حزبين أو أحزابا تدرس وفيها لجان تدرس وضرب مثلا بانجلترا ، ثم تطرق قائلا : أيضا الصراع الذى حصل بين الاتحاد الاشتراكى وأعضاء مجلس الأمة مين اللى حايكون له النفوذ الأكبر فى الدايرة وفى المنطقة .

وقال «الوضع الآن الحقيقة يختلف :. فيه الآن اتحاد اشتراكى : مؤتمر قومى ولجان محافظات ومؤتمرات محافظات ولجنة مركزية ، وقد قيل هنا إن اللجنة المركزية يجب أن تكون التنظيم الأم بالنسبة لمجلس الأمة وبالنسبة لأى تنظيم آخر ويكون لها السلطة العليا بالنسبة لكل الأمور السياسية ثم تحدث ابراهيم آدم مؤيدا ضرورة وجود دور فعال للاتحاد الاشتراكى فى انتخاب عضو مجلس الأمة وتبعه كثيرون من الأعضاء .

وتخوف محمد عبد الهادى من أن تكون مقدرة التنظيم لم تصل للدرجة الكفاءة للقيام بهذا الدور مما قد يعطى للقوى المضادة فرصة لتأليب الرأى العام على التنظيم . وانضم الدكتور جابر جاد إلى التخوف من أن يقال أنها عملية تعيين لا انتخاب وبأن التنظيم فرض المرشحين وأيد القول باكتفاء الاتحاد الاشتراكى بالدعوة إلى أهداف الاتحاد الاشتراكى ومثله وأن ينظم ويحدد طريقة الدعوة إلى الانتخاب ويعمل على إيجاد جو انتخابى يساعد على انتخاب أفضل العناصر وإذا حصل أى تخوف من أن مجلس الأمة الجديد لا يحقق الغاية المنشودة وأنه سيتكرر الصراع السابق فمن الممكن والتنظيم سلطة الشعب العليا وله الرقابة والتوجيه على سلطة الدولة وفروعها المختلفة ومنها مجلس الأمة فإنه من الممكن أن يطلب إلى رئيس الدولة أن يحل المجلس .

وعلق الرئيس عبد الناصر قائلا الحقيقة المهم هو المرشح والحقيقة الناس المعزولين عن الاتحاد الاشتراكى قلة ففكرناش إن احنا نمنعهم من التصويت ورفع العزل السياسى عن عدد كبير وقال « أنا مش خايف من أى مجلس أمة وأنا بترك الشعب كله ينتخب وأنا متأكد أنه لن ينحرف أى مجلس أمة : يعنى هذه النقطة ليست فى اعتبارنا قد ينحرف أفراد . فى أى تنظيم من التنظيمات ممكن ينحرف أفراد أما مجلس الأمة كمجلس فلا ينحرف أبدا ولن يكون هناك داع

لحل مجلس الأمة . وانحراف قلة لا يعنى انحراف المجلس والمجلس الماضى انحرفت فيه قلة ولم يكن لها تأثير ولكن النقطة التى دعت لهذه المناقشة هى دور التنظيم السياسى فى هذا الموضوع وأنا حريص ألا أبدى رأيى لغاية ما اسمع آراءكم كلها . فالموضوع ليس مجلس أمة ينحرف أو لا ينحرف والضمان الحقيقة فى الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين لضمان ألا يأتى تشريع فى صالح القوة التى كانت موجودة من قبل وقال خالد محيي الدين أن انتخاب مجلس الأمة هو أهم عمل سياسى فى البلاد ولذلك فإن واجب التنظيم السياسى أن يكون له دور فى انتخاب مجلس الأمة ولكن يجب أن يكون دورا ناجحا بطريقين :

ألا ينعزل عن الرأى العام فى منطقته حيث يجرى الانتخاب .

وأن يتدخل التنظيم بقدر قوته .

ومن ثم أقترح أن يتقدم المرشحون لأمناء المحافظات ثم تجتمع مؤتمرات الدوائر لممارسة التوفيق بين المرشحين فإن اتفقوا كان بها والتزم الكل بهذا الاتفاق ولكن هذا لا يمنع أى مواطن آخر من أن يدخل وأنه لا يتصور أن يفكر أحد فى الخروج على هذا الاتفاق بعد إجماع الكل عليه لما فى ذلك من تأثير أدبى . كما أن من سيدخل ممن اتفق عليهم ستكون له فرصة كبيرة للنجاح وتوقع أن تتفاوت قوة التنظيم من محافظة لأخرى بحيث قد لا تستطيع مواقع أن تتفق على مرشح واحد ويدخل أكثر من مرشح .

وهكذا ظل الحوار إلى أن انتهى إلى الصورة التى بينتها فى موقع آخر من هذه المذكرات ، وجرت مناقشة أخرى فى احدى جلسات اللجنة المركزية لتقرير متابعة قرارات المؤتمر القومى العام .

فأثار سيد مرعى مقولة أن اللجنة المركزية ترد إليها جميع البيانات الوزارية وتتابع وتسائل وتراقب ولها أن تنتدب لجان تقصى الحقائق الخ .

وتساءل ما هى إذن مهمة مجلس الأمة حيث تدخل كل هذه المهام فى صميم اختصاص مجلس الأمة ، وقال إنه يتصور أن اللجنة المركزية تجتمع عادة فى فترات متباعدة لمتابعة تنفيذ قرارات المؤتمر القومى . ولذلك رأى أن ذلك تكرار لعمل مجلس الأمة وتداخل بين الاختصاصين .

وقلت فى هذه اللجنة إننا نقول إن الاتحاد الاشتراكى يملك السلطة ولكنه يمارسها من خلال السلطة التنفيذية وسلطة الرقابة من خلال البرلمان والهيئة البرلمانية ، ومن ثم لابد من تحديد العلاقة الحقيقية بين الهيئة البرلمانية أو مجلس الأمة وبين اللجنة المركزية للاتحـــاد الاشتراكى وتحديد ما دور اللجنة المركزية فى وضع السياسة العامة ومتابعة تنفيذ هذه السياسة العامة دون التطرق إلى تفصيلات التنفيذ، وقال إبراهيم آدم إن اللجنة المركزية تقوم بتنفيذ قرارات المؤتمر القومى فى شتى المجالات وتخضع أى سلطة فى تنفيذها لقرارات المؤتمر القومى لرقابة وتوجيه وإشراف اللجنة المركزية .

ورأى أحمد الخواجة أنه لا يرى تداخلا بين رقابة الاتحاد الاشتراكى ورقابة مجلس الأمة فلكل منها مجال للرقابة مختلف فإذا ما نزعت الرقابة من الاتحاد الاشتراكى فمن الذى يراقب مجلس الأمة وقال إن عضو مجلس الأمة عضو فى الهيئة البرلمانية . والاتحاد الاشتراكى يمارس رقابته من خلال القواعد التى تراقب وتقدر ما يجرى وتتجمع الحصيلة أمام اللجنة المركزية لتمارس رقابتها فى التوجيه والتصحيح .

وذهب دكتور عبد المنعم الصدة إلى أن اللجنة المركزية سلطة سياسية ومجلس الأمة سلطة تشريعية وليس هناك من تعارض بين الأمرين ولا تداخل لأن اللجنة المركزية تضع مبادىء وخطوطا عامة يجب أن تراعى فالبرلمان

يصوغ هذه المبادىء أو الخطوط العامة فى قوانين أو قرارات : كما يمكن للجنة المركزية إذا كانت هناك أمور لا يتم تنفيذها على النحو المطلوب أن تضع ونفس الأمر مع الجهاز التنفيذى .

وأيد أنور سلامة أنه لا يوجد ازدواج فى الاختصاص .

وعقب الرئيس عبد الناصر بحديث طويل مستعرضا فيه تجارب الأحزاب المختلفة فى هذا المجال واستبعد أن يبدأ العمل بالصدام بين وزير أو الوزراء واللجنة . وقال إن الاتحاد الاشتراكى هو التنظيم السياسى الذى يحكم وأن اللجنة المركزية بتمثل الاتحاد الاشتراكى واللجنة التنفيذية العليا بتمثل الاتحاد الاشتراكى فى غياب اللجنة المركزية فالكل يحكم والكل مسئول عن تجميع التأييد الشعبى للحكم الذى بدونه لا يكون تنظيم سياسى ناجح .

وقال خالد محيى الدين إن اللجنة المركزية لا تسائل السلطة التنفيذية وإنما تسائل أعضاءها أو أعضاء الاتحاد الاشتراكى ،الوزراء سواء من كان منهم فى اللجنة المركزية أو فى المستويات الأخرى بما فى ذلك الوزراء وأعضاء البرلمان عن مدى تطبيق وتنفيذ السياسة التى وضعتها هذه اللجنة بصفتهم أعضاء فى الاتحاد الاشتراكى :

ورد فريد عبد الكريم الأمر إلى بيان ٣٠ مارس الذى قرر أن تقوم اللجنة المركزية بقيادة العمل الوطنى فى جميع مجالاته وأنه لا يمكن الفصل بين القيادة والمتابعة والتوجيه وإلا كانت قيادة نظرية بحتة لا تؤدى إلى شىء على الإطلاق وقال إنه لا يتسنى للتنظيم السياسى واللجنة المركزية أن تجذب الناس للالتفاف حول الحكم ما لم تشارك فيه ولا يمكن أن تتم هذه المشاركة من الناحية النظرية أو بالإرشاد فقط وإنما تتم عن طريق تمكين اللجنة المركزية من القيادة الحقيقية ووسائلها الخطة والتوجيه والإرشاد والمتابعة والمساءلة وطال النقاش

وعلق الرئيس بأن النقاش يفيد لأنه يعطى فرصة للتعارف خاصة فى الاجتماعات الأولى للجنة وكلما طال النقاش كان هناك نوع من الانسجام فى اللجنة .

وانتهى المؤتمر إلى بلورة دور اللجنة المركزية وسائر تنظيمات الاتحاد الاشتراكى فى المساءلة والمتابعة وهى مساءلة للحزب أو التنظيم وأعضائه .

مبادرة روجرز :

تسلم الرئيس عبد الناصر مبادرة روجرز أثناء وجوده فى ليبيا وإثر عودته مباشرة عقد اجتماعا للجنة التنفيذية العليا وعرض المبادرة حتى قبل ترجمتها وحرص على الاستماع لكل الآراء .

وظل محتفظا برأيه وكان لمعظم أعضاء اللجنة تحفظات على المبادرة وخاصة التشكك فى نوايا الإدارة الأمريكية وصدقها وكذلك تحسبا لردود الفعل فى حالة قبولها على الدول العربية وعلى الفلسطينيين ، كما كان القلق من احتمال توقف حرب الاستنزاف التى كانت قد أرهقت الإسرائيليين وبدأت تشكل لهم عبئا ومشاكل كبيرة .

وفى نهاية المناقشة طوى عبد الناصر أوراقه وقرر استمرار المناقشة فى جلسة تالية بعد عودته من الاتحاد السوفيتى ، حيث كان مقرراً سفره من قبل تلك الجلســــة .

وهناك فى الاتحاد السوفيتى دارت بينه وبين الجانب السوفيتى مناقشات مطولة حول المبادرة وكان للسوفيت تحفظ أساسى نحو قبول مبادرة أمريكية كأساس .

، ولكن عبد الناصر أخذ في استعراض الموقف العسكرى خاصة على الجبهة على إثر بدء تسلل بعض الطائرات الإسرائيلية إلى العمق والعدوان على أهداف مدنية وعلى المدنيين مما يؤثر على الروح المعنوية ويحدث ارتباكاً فى الداخل .

والحاجة إلى وقت يسمح ببناء قواعد الصواريخ فى منطقة القناة وسائر المواقع الهامة والاستراتيجية : فضلا عن الحاجة لتهيئة الرأى العام العالمى بمزيد من تعرية نوايا إسرائيل نحو السلام ومزيد من فضح أهدافها العدوانية ولم تكن المبادرة فى واقع الأمر تحمل مصر أى عبء أو تتطلب منها موقفاً إيجابياً اللهم إلا قبول وقف اطلاق النار لفترة فى حين كان يلقى على إسرائيل اتخاذ عدة مواقف إيجابية . كما كان متوقعاً أن إسرائيل ستفاجأ بقبول مصر .

وعاد عبد الناصر وجمع اللجنة التنفيذية مرة ثانية حيث بدأ هذه الجلسة بطرح رأيه بقبول المبادرة على اللجنة وأفاض فى شرح المبررات السياسية والعسكرية وروى ما دار بينه وبين الجانب السوفيتى من مناقشات واستمع مرة ثانية لرأى جميع الأعضاء الذين وافقوا على قبول المبادرة بعد عرضها على اللجنة المركزية والمؤتمر القومى .

وكان السادات كأمين للجنة السياسية قد تعجل الأمر وفهم من المناقشة الأولى وسكوت عبد الناصر أنه سوف يتقرر رفض المبادرة فعقد اجتماعاً للجنة الشئون السياسية والعربية التى كان يرأسها واتخذ قراراً برفض المبادرة كما تصادف أن حدثت أثناء غياب عبد الناصر بالاتحاد السوفيتى واقعة منزل الموجى الذى كان ضابطاً بالجيش وخرج بعد سنة ١٩٥٦ حيث نسبت إليه بعض التصرفات فى بور سعيد أثناء العدوان الثلاثى وسعى السادات لإقناع عبد الناصر لوضعه تحت الحراسة بمقوله ظهور ثراء غير طبيعى يعزز ما كان قد نسب إليه وأشيع ، تمثل فى بناء فيلا كبيرة تكلفت مبالغ باهظة وفعلا وضع

تحت التحفظ . وأثناء وجود عبد الناصر بالخارج طلب السادات من أمين هويدى وزير الدولة والمشرف على شئون الحراسة تمكينه من المنزل لحاجته إلى سكناه بحجة تصدع بيته بالهرم — وهو أيضاً من بيوت الحراسة — فرفض أمين هويدى حتى يستأذن عبد الناصر .

وأثار الموجى ضجة وصل صداها لعبد الناصر فى الخارج وحين وصل عبد الناصر للمطار وجه للسادات حديثاً انتهى بالسادات إلى الاعتكاف بمنزله بميت أبو الكوم وتخلفه عن حضور اجتماع اللجنة المركزية والمؤتمر القومى اللذين نوقشت فيهما المبادرة .

وكان المؤتمر القومى قد دعى للانعقاد بعد موافقة اللجنتين التنفيذية والمركزية بحيث عقد جلستين علنيتين جرت فيهما مناقشات واسعة وتحدث فيهما عبدالناصر طويلا مشتركاً فى المناقشات ومجيباً على الأسئلة والاستفسارات وكان مقرراً أن تقتصر أعمال المؤتمر على هاتين الجلستين إلا أن عبد الناصر قبيل انتهاء الجلسة فى اليوم الثانى أعلن أنه يشعر أنه لم يصل إلى إقتناع أعضاء المؤتمر بشكل مُرضٍ وقرر عقد جلسة سرية ثالثة ليطلع الأعضاء على الاعتبارات العسكرية والتى لم تكن قد طرحت بالجلسات العلنية وفعلا عقدت الجلسة الثالثة وطالت بما أقلق الأطباء على صحة عبد الناصر ولكن فى نهاية الجلسة كان الاقتناع كاملا ووافق المؤتمر على قبول مبادرة روجرز ،ومكن قبول المبادرة من إقامة حائط الصواريخ وغيرها من المنشآت العسكرية والتى وصفها طيار إسرائيلى « بأنها كعش الغراب كلما ضربنا واحدة ظهرت الأخرى » وبذلك تمت أكبر قاعدة هجومية للعبور والاندفاع فى عمق سيناء فى حماية شبكة الدفاع الجوى الحصينة كما مكن قبول المبادرة من تفادى الخسائر نتيجة تركيز العدو الإسرائيلى لطلعاته الجوية واستعمال قنابل زنة ألف رطل تلقى على المواقع التى كان يجرى إنشاؤها .

كما زاد قبول مصر للمبادرة ورفض إسرائيل وتعنتها من تفهم وتعاطف العالم معنا .

محاولة لمعالجة الموقف مع الاخـــوان :

وعندما سافرت إلى الكويت فى أواخر سنة ١٩٦٩ التقيت بالمرحوم حسن العشماوى والذى تربطنى به صلة قربى ودار حوار طويل حول استمرار الصدامات والجفوة بين الاخوان والحكومة وحول مئات الاخوان المقيمين فى الخارج والمهددين فى حرياتهم وتقد أسلوب المواجهة بالعنف والذى لم يضع حداً للمشكلة أو يحسم الموقف وترك كثيراً من الجراح ومئات من المهاجرين فى الخارج ومئات من الأسر المحتاجة للعون فى الداخل مما أدى إلى قيام الإخوان بالخارج بالتعاون لإمدادهم بالعون والمساعدة أو إيجاد فرص للعمل مما كان محل قلق أجهزة الأمن . وصارت هناك حلقة مستمرة تفرخ مشكلة وراء مشكلة وتسبب احتكاكات من حين لآخر .

وانتهى الحوار إلى ضرورة البحث عن مخرج وكان المرحوم حسن العشماوى يود أن يقوم بدور إيجابى فى انهاء هذا الموقف واقترح أن يصدر عفو عام عن جميع الموجودين بالخارج والافراج عمن بقى بالسجون — وكنت قد أبلغته عن وجود برنامج للافراج الكامل على دفعات ووفق عليه بالفعل وبعض الترتيبات الأخرى لخلق جو جديد من الثقة والأمن .

وإثر عودتى عرضت على الرئيس عبد الناصر مذكرة مكتوبة بمضمون الحوار والمقترحات ووافق عبد الناصر وطرح الموضوع على اللجنة التنفيذية العليا واقترح عبد الناصر أن يدعو حسن العشماوى للحضور للقاهرة لعقد لقاء مباشر بينهما وكلف شعراوى جمعة وزير الداخلية باتخاذ إجراءات عودته بالشكل الذى يريحه .

وبدأت اتصالاتى به خلال شقيقه المستشار عبد الوهاب العشماوى حيث كان حسن العشماوى قد سافر لأوربا للعلاج ؛

بيد أن توالى الأحداث العربية والخارجية وأسفار عبد الناصر وانشغاله الذى كان ختامه مأساة الفلسطينيين بالأردن عاقت إتمام المشروع ثم كانت وفاة عبد الناصر المفاجئة .

وأثناء مناقشة عبد الناصر للموضوع باللجنة التنفيذية العليا أبدى ترحيباً واقتناعاً بالدخول فى حوار يضع حداً للصدام الذى طال :

حوادث الطلبة :

فى جلسة اللجنة المركزية بتاريخ ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ دارت مناقشات على جانب كبير من الأهمية إذ رأى عبد الناصر ورأت اللجنة التنفيذية العليا أن يتم معالجة موضوع حوادث الطلبة آنذاك سياسياً لا إدارياً وبدأ عبد الناصر الجلسة قائلا :

من أوائل هذه السنة وبعد أحداث الطلبة التى حصلت فى شهر فبراير الماضى لم نعتقل أحدا خالص إلا ثلاثة أفراد بحكم قانون الطوارىء بعد كده لم نعتقل بالعكس أنا قلت فى المؤتمر القومى إن فاضل من المعتقلين ٨٠٠ من الإخوان وأعتقد إن احنا أفرجنا من الـ ٨٠٠ حوالى ٤٠٠ ، فاحنا كنا بنفرج ومكناش بنعتقل وكان الرأى دائماً ان احنا نحاول أن نحل الأمور ونعالجها بالطرق السياسية وليس بالوسائل الإدارية . . . وبالنسبة للمنصورة والإسكندرية فى العمليات الأخيرة لم يصدر أمر اعتقال بل قبض على ناس وقدموا للنيابة وأنا لم أوقع قرار اعتقال إلى الآن . الحقيقة احنا فكرنا فى هذا الموضوع وبحثناه فى

اللجنة التنفيذية العليا وبحثنا الاجراءات التى يجب أن نتخذها فى هذا الوقت ووجدنا أنه من الضرورى عقد جلسة طارئة للمؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى حيث يوجد تحالف قوى الشعب العاملة كلها . يوجد ١٧٠٠ ممثل ومندوب ونتكلم فى المواضيع ونضع الحقائق كلها أمام الناس لتكون كل الأمور واضحة وكل إنسان يكون على بينة . . . وأعداثنا قاعدين فى انتظار أحداث داخلية والجرايد فى انجلترا وفى أمريكا والجرايد المعادية كلها عمالة تقول حيحصل وحيحصل .

ثم تكلم الدكتور حلمى مراد وزير التربية والتعليم آنذاك على أساس أن المشكلة التى فجرت أحداث الطلبة كانت قانونا بنظام جديد للامتحانات فشرح الأسباب والدوافع وراء إصلاح نظام التعليم والحاجة إليه . وشرح النظام الذى قيل إنه أثار الطلاب خاصة طلاب المدارس الخاصة .

وعاد الرئيس عبد الناصر للتعقيب على كلام الدكتور حلمى مراد فقال إنه فى حديثه للدكتور حلمى مراد عند اختياره وزيراً للتربية والتعليم قال له : « إن الأولاد بيخرجوا من المدارس الابتدائية ميعرفوش يقرأوا ويكتبوا وأنه دلوقت كل بيت جايب مدرس أو اثنين أو ثلاثة لأولاده ودى عملية فعلا لا يمكن لحد يقوم بها إلاالقادر وهو فوجىء حينما عرضت عليه وزارة التربية والتعليم وكان متصورا إنه جاى للتعليم العالى فأنا قلت له لا أنا جايب واحد من الجامعات علشان يقدر يشوف الجامعات عايزة أى نوعية وإيه الضعف اللى موجود فى الطلبة حتى نقويه وقلت له إن عملية إن احنا نصرف هذه المصاريف فى المدارس والطلبة تطلع متعرفش تقرأ وتكتب من الابتدائى بعد ست سنين يبقى فلوس بنرميها فى الفاضى » .

وتكلم فريد عبد الكريم أمين محافظة الجيزة عن حقائق أربعة :

أولاها : أنه ليس هناك نضج سياسى على الإطلاق بين طلاب الجامعة ويرجع ذلك إلى الآتى :

١ — أن طلاب الجامعات قد حرموا من العمل السياسى لفترة طويلة مضت ومن هنا فلم تتأكد ولم ترسخ تقاليد جديدة سياسية لمناقشات واعية وفعالة وموضوعية ليست هناك أطر على الاطلاق للمناقشات السياسية لقضايانا المصيرية داخل الجامعات .

٢ — أن أساتذة الجامعة، السمة الظاهرة على الأغلبية الكبرى منهم — مع احترامى الشديد لدورهم ولعلمهم ولتخصصهم — ليس لديهم على الاطلاق وعى عام بقضايانا المصيرية وليس لديهم حدس سياسى على الاطلاق وأن ثقافاتهم المتعددة من مصادر متعددة هى فى الأغلب غربية، وأن تأثرهم ببعض الفكر الليبرالى وأن تشبههم وتأثرهم بالمجتمعات التى وردوا إلينا منها قد أثرت فى مصب واحد هو قاعدة الطلاب لدينا تأثروا بها إما بالصراحة وإما بالدلالة وإما بالإشارة .

٣ — أن القلة القليلة الباغية فى هذه الكلية الواحدة فى القاهرة أو الاسكندرية استطاعت أن تتحرك وأن تتحكم فى جماهير الطلاب فى غيبة العمل السياسى فى وضع ضربت فيه القيادات الموضوعية لمنظمة الشباب أو أحست أنها مضروبة .

٤ — أن الهبة التى قام بها الطلاب فى فبراير من العام الماضى كانت تحركاً منبت الجذور ليست له أصول راسخة وليست له قواعد موضوعية فى ذات الطلاب وبالرغم من ذلك فقد أحس الطلاب الذين تحركوا فى فبراير أنهم مالكو التغيير وأنهم واضعوه وأنه قد أصبح لهم كيان مستقل لابد أن ينفذوا به إلى كل حدث وفى كل وقت وأنهم لابد أن يفرضوا أنفسهم سلطة فوق السلطة وقيادة للشعب غير شرعية رغم أنفه بحجة وبدعوى أنهم أسباب بيان ٣٠ مارس . . . الخ

وثانيهـا : لماذا كلية الهندسة بالذات ؟ وأجاب على التساؤل بأن أكبر نسبة من القادرين استطاعت أن تصل إلى هذه الكلية لأنهم أبناء القادرين الذين استطاعوا أن يهيئوا لهم حياة خاصة وإشرافاً خاصاً ومدارس خاصة ودروساً خاصة ورعاية صحية وإشرافية خاصة وقال إن كثرتهم تنتمى لطبقة معينة :

وثالثها : أن ما تم من رجال الشرطة وهم يحاورون الطلبة محاورة سياسية بالغة العمق ويعاملونهم معاملة إنسانية بالغة الدلالة تؤكد أن التغير الذى تم فى القوات المسلحة إنما نجد له نظيرا فى رجال الشرطة أيضاً .

وانتهى إلى القول بأن مواجهة الطلاب لا يمكن أن تكون بالعنف إنما لابد أن تكون من قاعدة حزبية داخل كل كلية قاعدة صغيرة تمتد لكى تستقطب حولها كل المخلصين وكل الواعين لكى تقوم هذه القاعدة بمواجهة أى تحرك صبيانى .

وتحدث شعراوى جمعة وزير الداخلية فقال إن الشرطة لم تمارس عملية فض المظاهرات بل وجدت من واجبها وهى تعمل كجزء من قوى الشعب العامل كشرطة فى عهد جمال عبد الناصر أن تحرس هذه المظاهرات وأن تحافظ على سمعة القائمين بها خاصة أن كل فرد منهم هو ابن لكل فرد من رجال الشرطة وخير دليل على ذلك مظاهرات فبراير الماضى حيث كانت الشرطة فى حراسة تلك المظاهرات وتحملت فى سبيل ذلك الكثير .فقد ضربت الشرطة ولم تعتد على أى فرد فى تلك المظاهرات .

وتحدث مصطفى أبو زيد فقال : إن الطلبة هم انعكاس للأمة كلها فيهم نفس نسبة المؤمنين ونسبة الخائنين وقال إن النكسة لم تفعل شيئاً فصديق الثورة

قبل النكسة هو صديقها بعدها وعدو الثورة قبل النكسة هو عدوها بعدها وكل ما فعلته النكسة هي أنها جرأت عناصر القوى المضادة على أن ترفع رأسها وعلى أن تعمل وعاد للقول بأن الطلاب ما هم إلا صورة لمجتمعنا ومجتمعنا مما لا شك فيه يؤمن بالثورة ويؤمن بقيادة هذه الثورة ويؤمن بالمبادىء الاشتراكية العريقة لهذه الثورة . . . ورد على ما قيل بشأن أساتذة الجامعة بأن ٩٠ ٪ منهم من أشد الناس إيماناً بالثورة .

قال : إن هنالك فئة قليلة منحرفة وأن هناك أيدى خفية تعمل وأن هناك إشاعة ضارة ومضللة تريد باستمرار أن تصل إلى التشويه والتضليل .

وانتهى إلى قوله إن الأمر يتطلب وإلى أقصى حد أن نستعمل الحزم والحزم الشديد مع كل منحرف وهم قلة .

أما التساهل والعطف فأعتقد أنه سيؤدى بالنظام السياسى إلى مواقف سوف تكرهها . ليس فقط الأجيال الحالية ، وإنما أيضاً الأجيال المستقبلة وأعتقد أن حركات الطلاب وثورتهم قد يكون لهما مايبررهما لو أن النظام السياسى كان مبنياً على الكبت أو مبنياً على القسر والإرهاب أو لم يكن النظام السياسى مبنياً على الحرية إلى أقصى درجاتها حتى بلغ الأمر بالطلبة إلى التدليل الشديد ، إذ أن كثيرا منهم أعطوا الكلمة فى المؤتمر القومى العام بينما من هم أعظم منهم قدراً وأكبر منهم خبرة ، وأكثر منهم تاريخاً فى خدمة الثورة لم تعط لهم الكلمة ، وهذا يعنى أننا رعينا هؤلاء الطلبة إلى درجة كبيرة وكان لأى طالب أن يرسل أى شكوى للجنة المركزية فتناقشها اللجنة ، ثم يأتى بعد كل هذا التأصيل الديمقراطى لنظامنا السياسى فنرى هذا الخروج على القانون الذى ليس له معنى ألا إنه استهتار واضح بكل القيم ومن هنا فإننى أعتقد — وانى فى هذا أعبر عن رأى الكثيرين من الزملاء — إن المسألة تتطلب منا الحزم الشديد فكل خارج على القانون سواء كان أستاذاً أم طالباً أم غير ذلك يجب أن يلقى جزاءه

الرادع وعلينا نحن أعضاء اللجنة المركزية وأعضاء الاتحاد الاشتراكي بصورة عامة أن نلتحم بالشعب فى حملة توعية وتنقل هذه المبادىء والمعلومات التى سمعناها اليوم إلى قواعدنا الشعبية (١) .. الخ .

وقال فاروق السيد : إنه يرى أننا نعطى للقوى المضادة فرصة لأن تتحرك من خلال ما نقع فيه من أخطاء إذ لم يناقش التنظيم السياسى على مختلف مستوياته قانون التعليم الذى كان أساس تحرك الطلاب . وكان ينبغى أن يناقشه الاتحاد الاشتراكى مع الجماهير حتى تتهيأ الأذهان لتقبل القانون وبذا تكون هى المتصدية للدفاع عنه . كما أثار نقطة ثانية خاصة بالعمل السياسى فى الجامعات حيث لم تصل وحدات الاتحاد الاشتراكى بها إلى المستوى القادر على العمل السياسى الفعال وطالب بربط تلك الوحدات باللجنة المركزية .. وتحدث عن التنظيم الشبابى بصفة عامة وأهمية وجوده وفاعليته إذ قد افتقدناه فى الفترة السابقة .

ورد الرئيس عبد الناصر بحديث مطول عن المراحل التى مر بها القانون وما جرى حوله من مناقشات والأحاديث الكثيرة حوله التى نشرتها الأهرام للدكتور حلمى مراد وقال مازحاً انه لكثرة ما نشره الأهرام للدكتور حلمى سأل هيكل : هل الدكتور حلمى يستأجر صفحة عندكم كل يوم ؟ وقال له هيكل : إن الموضوع جاذب لانتباه الجماهير . .

ثم انتقل إلى الحديث عن منظمة الشباب فقال « احنا عندنا المشكلة الكبيرة إن إحنا كنا فيه منظمة شباب وأيامها اليمينين بيقولوا عليها جرس أحمر ،

---

(١) كانت هذه هى أفكار د. مصطفى أبوزيد قبل ١٥ مايو سنة ١٩٧١ فنرجو مقارنتها بآرائه بعد ذلك فى ظل ما سماه الجمهورية الثانية .

واليساريين بيقولوا عليها فاشيست، وبقية الطلبة اللى مش جوة بيقولوا إن منظمة الشباب متعالين والتعالى من فوق . . يعنى منظمة الشباب تعرضت لهجوم كبير . . بعض هذا الهجوم صحيح . لكن أيضاً اليمين واليسار مش عاوزينا نعمل تنظيم سياسى لا فى الطلبة ولا فى العمال ولهذا تبص تقول اليسار بيقول دول نخرس أحمر زى الصين واليمين بيقولوا دول فاشيست وعلى هذا يطلع كلام يقولوا أنهم بيكتبوا تقارير عن أهاليهم وعن اخواتهم وعن أبهاتهم الكلام ده كله أنا سمعته ، الحقيقة أنا مشفتش تقارير عن أبهاتهم وأهاليهم ولا حاجة العكس قيل أنهم بيعملوا تنظيم علشان يواجهوا بيه القوات المسلحة فى حالة حدوث انقلاب والكلام ده نقل للقوات المسلحة ومش فى الجيش فى ذلك الوقت . . تنظيم ايه علشان يواجه القوات المسلحة . . بالعكس احنا من أول عملياتنا ابتدينا أما اتعمل الحرس الوطنى وجيش التحرير كل الحاجات دى أعطيناها للقوات المسلحة عشان ما يبقاش سبب يهيأ ليه للقوات المسلحة إن فيه خوف وأن فيه شىء بهذا الشكل فكانت هناك محاولات كبيرة لهدم منظمة الشباب ونجحت الحقيقة هذه المحاولات إلى حد كبير . . احنا بنعيد ، ده سبب الفراغ اللى هو موجود النهارده . الحقيقة بنعيد تقييم الموقف وأنا فى رأيى إن منظمة الشباب بتمشى تنظيم الشباب بيمشى فى المحافظات ، لكن لازم يكون فيه تنظيم طلابى قائد زى ما هو موجود فى كل الأحزاب السياسية ، تنظيم طلابى زى مثلا ايه ؟ الجماعة اللى أنا بأقول الشيوعيين الصينيين ليهم تنظيم طلابى والا ملهمش ؟ أنا بأقول ليهم وأنا عارفهم واحد واحد بالاسم ، وما بيقولوش إنهم شيوعيين صينيين أبداً هم بيطلعوا فيه منهم فى كلية الهندسة وفيه منهم فى كلية الاقتصاد وفيه منهم فى الفنون الجميلة بيطلعوا على أساس أنهم ناس وطنيين أو بيدافعوا عن مصالح الطلبة . . طبعاً فيه أيضاً الرجعيين والقوى اليمينية . . . احنا الحقيقة لما نيجى نعمل تنظيم كل دول حيتوجهوا لينا علشان يهدوا العملية، الحقيقة عملية ليست سهلة ، العملية عايزة عمل كبير وشاق عشان نخلق عملية الشباب .



الأخ فاروق بيقول إن أنا قلت تهتم بقضية الشباب وأنا لوحدى لن أقدر ، ناقشنا هذا الموضوع فى مجلس الوزراء وفى الاتحاد الاشتراكى . .

* * *

كانت هذه نماذج من المناقشات التى تجرى والأفكار التى تطرح مؤيدة ومعارضة بلا قيود وبلا حرج وبلا ضيق برأى يعارض أو ينتقد .

كما تدل هذه المناقشات على التفكير الدائم والدءوب لإقامة تنظيم سياسى نواته منظمة الشـــــباب :

المفاجأة

فى لقاء مع أعضاء اتحاد جامعة القاهرة بمعهد التربية الرياضية بالهرم يوم ١٩٧٠/٩/٢٨ . . وقف طالب يسألنى ضمن أسئلة كثيرة أخرى وحوار استطال أكثر من ثلاث ساعات . . . ماذا بعد عبد الناصر ؟ إن الأعمار بيد الله وهى محددة ولابد فى كافة الأحوال من النظر إلى المستقبل والاستعداد للمقبل من الظروف . . . فماذا بعد عبد الناصر ؟ وكان يبرز من خلال السؤال نوع من القلق والإشفاق على مصير الثورة بعد عبد الناصر وتساؤل ملح عما إذا كان البناء السياسى فيه ضمان إستمرار الثورة بلا رجعة أو ردة أو تردٍ فى العثرات . . . أم أن النظام قوامه شخص يرتبط به ، وإلى ضياع أو إلى المجهول من بعده : . . ؟ وقد أجبته فى ذلك الحين . . . لأن عبد الناصر قد أقام مؤسسات سياسية حرص على إكمال بنائها فى السنوات الأخيرة بجانب البناء الاقتصادى والحضارى والخطوات الهامة والأساسية فى طريق التحول الاشتراكى . . . كما أن للثورة من الركائز الأساسية ما يحول دون أى ردة أو انتكاسة فهناك العمال والفلاحون والمثقفون الثوريون الذين لا يتصور سماحهم بأى مساس

بمكاسبهم الثورية سياسياً واجتماعياً غير أن إجابتى وإن لقيت ارتياحاً إلا أنها لم تبدد القلق تماماً إذ أن السؤال والإجابة تكررا من قبل . . . وكان ذلك دائماً يقترن بمناقشات حول فاعلية التنظيم السياسى وقدراته ومقدار ممارسته الفعلية وقدرته على حمل المسئولية وقيادة العمل الوطنى وصنع القرارات المصيرية . :

وبينما أنا فى هذا الحوار الهام . . إذ همس فى أذنى من يبلغنى بالتوجه فورا لاجتماع هام بقصر القبة . : . فتولتنى الدهشة فليست هناك أية احتمالات لهذا الاجتماع : : . إذ كانت اجتماعات القمة العربية قد انتهت وودع الرئيس آخر الرؤساء العرب . . : وكان مقدرا أن يخلد للراحة . . . بعد الجهد الشاق الذى بذله فى المؤتمر على خلاف نصائح الأطباء بل وفزعهم من نتائج الإرهاق المضنى . . ولذلك كلفت مرافقى باستجلاء الأمر . . فعاد يلح على سرعة التوجه للاجتماع الهام . . فأنهيت اللقاء . . . وفى طريقى لقصر القبة تبينت من راديو السيارة أن الإذاعة تقتصر على قراءة القرآن الكريم من كل الإذاعات والمحطات . . . فأيقنت أن حدثا جللا قد وقع . . . وذهبت بى الهواجس . . . كل مذهب : . . وكلما اقتربت من الرئيس طردتها بعنف . . . فرغم المناقشة التى ثارت منذ دقائق حول السؤال الهام والخطير . . . ماذا بعد عبد الناصر ؟ . . فقد كان هذا الاحتمال خاطرا مزعجا وقاصماً أطرده دائما وأستبعده مع أنه احتمال مؤكد قرب أو بعد . . . وهكذا الموت ونهاية الأجل أمر محتمل فى أى لحظة وحق على كل كائن حى . . . ولكنه دائماً مفجع ومفاجىء .

. . وما إن وصلت قصر القبة الذى كان يخيم عليه جو من الكآبة والحزن المطل من كل الوجوه التى لمحتها حتى بادرنى أحد أمناء الرئاسة معزيا : : :

فتساءلت فى فزع . . . فيمن . . ؟ وكان رده بصوت خافت كادت تعلوه ضربات قلبى . . . وعدت لسؤاله . . . وأنا أتمنى أن أكون قد أخطأت السمع . . . ولكنه بدموعه وضعفى أمام الواقع الفاجع المفزع . . . وإذ بى خلال لحظات أمام الواقع الذى كان منذ قليل : : : سؤالا ملحا على الشاب ؟ ؟ وتبينت أننا كنا نناقش ذلك بينما الرئيس جمال كان قد لقى الله ؟ ؟

* * *

رقم الإيداع ٨٤/٣٨٣٥

مطبعة التقدم
٤٤ شارع المواردى بالمنيرة
القاهرة ت ٨٤١٤٢١١

هذا الكتاب

حين وجد نفسه وحيدا بالزنزانة رقم ٩ بسجن أبى زعبل منذ ليلة ١٦ مايو ١٩٧١ ، معزولا عن الدنيا بكاملها ، ومحروما من كافة حقوقه الآدمية استغرقه تفكير عميق راجع فيه رحلة حياته ، وتاريخ نضاله مع الثورة والى جانب قائد مسيرتها المناضل جمال عبد الناصر ٠ وقد حال دون تسجيل افكاره حرمانه من القلم والورق بيد أن الأفكار ظلت حبيسة بداخله ٠

والموقف العربى اذ تقدم رحلة المناضل ضياء الدين داوود الى جانب الزعيم الراحل عبد الناصر ، انما تكفل بذلك وضع الحقائق كاملة أمام الجيل الحالى من الشباب الذى شاهد انتصارات الثورة وانكساراتها ، وتعرض كما تعرضت الثورة لحملة ضارية من قبل قوى اليمين والتردى الهدف منها تشويه الحقائق والافتراء عليها ٠

ولعل هذا يساهم فى وضع حد للقوى التى تعمدت تزييف الوعى الجماهيرى ، ويكشف عن يقين حقائق الموقف ، ويوضح لقوى الشعب العامل من هم طلائعه ، ومن هم اعدائه ٠

« دار الموقف العربى »



